الاصلاح والتطوير التربوي

الاصلاح التربوي

مؤتمر التطوير التربوي

محاور مؤتمر التطوير التربوي

هيكلية وزارة التربية والتعليم

الخبير التربوي

الدكتور

غالب عبد المعطي الفريجات



الإصلاح والتطوير التربوي

الإصلاح والتطوير التربوي

الإصـــلاح التربـــوي

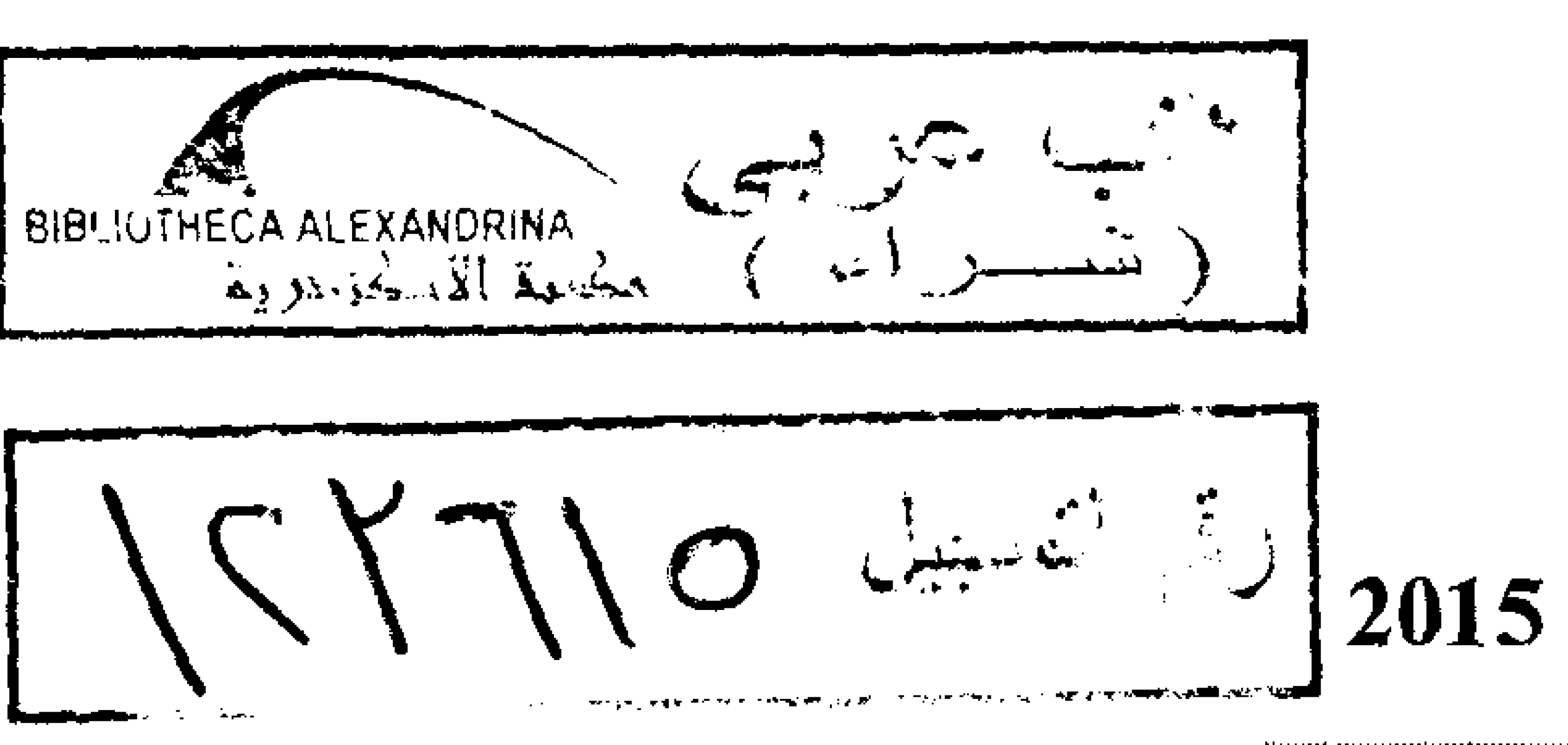
مؤتمـــر التطويـــر التربـــوي

محاور مؤتمر التطوير التربوي

هيكلية وزارة التربية والتعليم

الخبـــير التربـــوي

الدكتور غالب عبد المعطي الفريجات



2015



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (355/ 1/ 2015)

371

الفريجات، غالب عبد المعطي

الإصلاح والتطوير التربوي/ غالب عبد المعطي الفريجات. عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015.

ر.أ: (355/ 1/ 2015)

الواصفات:/ الإصلاح التربوي// الإدارة التربوية/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية

2015

دار دجلة
ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171- الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

ISBN: 9957-71-487-1

إهداء

إلى كل العاملين في العلم والمعرفة الذين يقدمون عصارة فكرهم وعلمهم وتجاربهم، وإلى التربويين والمعلمين الذين ينيرون الطريق لأجيال المستقبل، أجيال الأمة الذين يتحملون عبء النهوض بالأمة، أمة الرسالة.

الفهرس

المقدمة

تعتمد التربية في أي بلد على الاهتمام بالقوى البشرية المتعلمة والمدربة، والموارد البشرية أكثر أهمية من الموارد الطبيعية في تحقيق التنمية المنشودة، لأن الانسان هدف التنمية وهو أداتها وهو صانع التقدم والحضارة لما يمتلكه من قدرات عقلية، وخاصة إذا كانت هذه القدرات قد تم الاهتمام والاعتناء بها، وليس هناك من بوابة لتهذيب العقل البشري وتحفيزه على الإبداع أفضل من بوابتي التعليم والتدريب.

لقد بات البحث العلمي وهو عصارة العلم والمعرفة وسيلة التقدم والتطور، وهذه لن تكون دون توفر تعليم يمتاز بالجودة، ويمتلك القدرة على توفير مخرجات تعليمية متميزة، لذا فان الكثير من دول العالم تنظر الى نظامها التربوي بأهمية بالغة يحدوها في ذلك أن أي إنجاز حضاري من خلال قدرة وفعالية هذا النظام، وفي العديد من دول العالم تتوجس خيفة عندما تشعر بتعثر نظامها التعليمي من خلال مقارنتها بقدرات ونتائج طلابها في ضوء المعايير الدولية لجودة التعليم، وقد اعتبر النظام التربوي اكثر اهمية من الوسائل الدفاعية المادية، نظراً لأن اهم وسيلة للدفاع توفر الانسان القادر على استخدام العقل بطريقة فاعلة ومؤثرة في الطرف الآخر.

لقد إهتم الاردن بالتعليم كراسمال بشري منذ فترة طويلة نسبياً، واستطاع أن يوفر مقعد دراسي لكل طفل في سن القيد والقبول، وحقق تعميم التعليم الكمي، حيث بات من الدول الاقل نسبة في اعداد الامية، وانتشرت المدارس في كل زاوية من زوايا الوطن، وباتت التربية اكبرقطاع في الدولة والمجتمع، ولكن في السنوات الأخيرة اخذت مسيرة التربية والتعليم تتراجع، وتراجعت نوعية

التعليم لحساب التعليم الكمي، نظراً لعدم الاستقرار في الادارة العليا، وموقع صاحب القرار الرئيسي، وغياب التخطيط العلمي، وتغييب ثقافة التخطيط، إذ أن الارتجال في اتخاذ الموقف في مجمل صناعة القرار تعتمد على معايير واسس غير علمية، كل ذلك وغيره أدى إلى الحالة غير المرضية لمسيرة النظام التربوي، مما يستدعي اعادة النظر في مجمل المسيرة في جميع مفاصل العملية التعليمية

النظام التربوي بمجمله بات يحتاج إلى اعادة نظر من المرحلة الابتدائية الدنيا وحتى المرحلة الثانوية، وبكل مفاصل العملية التربوية، من معلم وادارة ومنهاج ووسيلة تعليمية وبيئة صفية ومشاركة مجتمع...الخ، كل هذه المفاصل تحتاج إلى اعادة نظر، مما يعني أن النظام التربوي يحتاج إلى مؤتمر تطوير تربوي، يتم الاعداد له بروية وبمشاركة كبيرة من جميع الاطراف ذوي العلاقة، ليتم التأسيس لمرحلة تربوية جديدة قبل فوات الاوان، وإلا فان الضياع سيجرف طريقنا، ولن تنفع كل عمليات الترقيع التي نقوم بها هنا أو هناك.

وزارة التربية بحاجة ماسة إلى أن تعيد النظر في كل طاقمها القيادي المركزي والميداني من خلال هيكلية تربوية، تصل فيها إلى معالجة الترهل الاداري، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كما على الجهات المسؤولة أن تعي أن وزارة التربية من الوزارات السيادية، التي تحتاج إلى قيادة تربوية حقيقية، ذات رؤيا وقدرة على صناعة القرار، رؤيا علمية بعيدة عن الارتجال والفردية والمزاجية، كما تحتاج هذه القيادة إلى استقرار في الموقع الاول من جهة محاطة بمجموعة من التربويين الخبراء والمستشارين القادرين على العمل، وممن يملكون الجرأة في ابداء الرأي وبعد النظر التربوي.

التربية بوابة الاصلاح، ونحن بحاجة إلى نظام تربوي متجدد يملك القدرة

على تسليح أبنائنا بالقيم والعلم والمعرفة، فهناك الكثير من تجارب العالم التي نجحت في انقاذ مجتمعاتها من خلال بوابة التعليم، وما نراه من تسابق لأمم العالم المتقدم في مجال البحث العلمي، يدفع بنا أن نسعى إلى التركيز على البحث العلمي ليتسلح به طلبتنا، وبه نستطيع فتح كل ابواب التنمية المغلقة في وجوهنا، نظراً لأن تعليمنا لا يعتمد على التفكير والتحليل بالقدر الذي نراه يقوم على حشو المعلومة، حتى وصل بالمخرجات التعليمية أنها فاقدة لدورها في بناء الانسان، والعمل على تطوير المجتمع.

التربية تخلق الارادة على التقدم والحياة، ونحن في أمس الحاجة على خلق الارادة في نفوس أبنائنا، فمن يملك الارادة قادرعلى صناعة الحياة، ومواجهة الصعاب والعمل على حل المشكلات، والمدرسة والجامعة أفضل مكان لصناعة الانسان، ففي المدرسة تتفتق أذهان أبنائنا، وتدفع بهم إلى أن يمارسوها ويقبلوا عليها بكل إرادة، وفي الجامعة نخلق قدرة لدى الانسان على توسيع مداركه للتعامل مع الحياة، وندفع به أن يخلق طبيعة العمل الذي يطمح إليه، لا أن ينتظر دوره في ديوان الخدمة المدنية، فلم تعد الشهادة الجامعية وظيفة في القطاع العام، لأن هذا الأخير غير قادر على استيعاب جيوش الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب أن دور العمل المهني والتقني ضروري جداً في عملية التقدم، فالمانيا كأول دولة صناعية في القارة الاوروبية بنت نهضتها على قاعدة كليات المجتمع، ونحن قمنا بقتلها والعمل على تدميرها.

من الضروري أن يشمل العمل على تطوير تعليمنا جميع مفاصل التعليم المدرسي، وأن لا نغفل عن تعليمنا الجامعي فكلاهما يصب في الآخر، فمخرجات التعليم المدرسي مدخلات التعليم الجامعي، ومخرجات التعليم الجامعي مدخلات.

إننا نملك قيادات تربوية متوثبة داخل النظام التربوي وخارجه، وهي متلهفة أن تخرج نظامنا التربوي من حالة الاختناق الذي يعاني منه، والتربية مهمة الجميع، ومسؤولية الجميع، فعلينا أن نفتح الباب أمام جميع هذه القيادات للمساهمة في التطور والتقدم الذي ننشده من خلال التطوير التربوي، فهل نحن فاعلون؟، إننا لقادرون.

أولاً: علينا أن نتخلص من الترهل الاداري الذي أصاب الوزارة/ المركز والميدان، من خلال إعادة هيكلية الوزارة بحيث نتخلص من هذا العبئ الجاسم على صدر نظامنا التعليمي، والذي أعاق الحياة في هذا النظام.

ثانياً: علينا دفق دماء جديدة في المواقع القيادية العليا في الادارات المركزية والميدان، نظراً لما أصاب القائمين على المواقع الأمامية من ترهل وتكلس، أعاقت حركة الابداع والمبادرة، وغيَّبت التخطيط وتفعيل السياسات.

ثالثاً: العمل على تطوير مفهوم التخطيط التربوي، لما يترتب عليه من مسؤوليات كبيرة لا يتمكن في وضعه الحالي أن يقوم بأداء وظيفته، وذلك بإعادة هيكلته، وتزويده بالكوادر الأكاديمية والفنية المتميزة، ومن ذوي الخبرة، بحيث يكون قادراً على أداء الدور التخطيطي الشامل المنوط به في المركز والميدان.

رابعاً: العمل على تفعيل اللجان المحلية للتربية/ لجنة التربية، من خلال إختيار الكفاءات القادرة على رفد عملها وتعزيز دورها، والعمل على إلزامها بإجتماعت دورية، وتقديم تقارير عن الواقع المدرسي، من حيث الأداء الإداري، والتعليمي، والإحتياجات المدرسية، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة، وبكل ما يمكن أن يخدم العملية التعليمية في الميدان.

خامساً: تشخيص الواقع في إدارات التربية المركزية/ إعداد دراسة لتشخيص الواقع في كل إدارة، وتحديد العقبات والمشاكل، ووسائل وطرق الحل، وتحديد الأهداف المستقبلية، ومناقشة هذه التقارير في اللجنة المركزية للتخطيط، والعمل على تنفيذ المهمات الأساسية في الدراسة، بحيث يتم تحديد مسؤوليات وواجبات كل جهة معنية، مع الأخذ بعين الإعتبار إشراك المديرين ورؤساء الأقسام والموظفين، وإبراز دور كل من ساهم في عملية تشخيص هذا الواقع.

سادساً: تشخيص الواقع في مديريات التربية والتعليم على مستوى المحافظة كوحدة إدارية، بحيث تشمل هذه الدراسات كل مفاصل العملية التعليمية/ الطالب، المعلم، الإدارة المدرسية، الأبنية المدرسية، والخدمات.... الخ، مع تحديد الإحتياجات اللازمة، ومتطلبات نجاح العملية التعليمية.

سابعاً: تحديد المؤشرات التربوية في قطاع التعليم العام، بحيث يتم تشخيص الواقع، والإنطلاق منه لوضع سياسات، وتحديد أهداف، لبناء مشروع خطة تربوية للسنوات القادمة من (خمس الى عشر سنوات)، يتم تجزأتها سنوياً لتنفيذ ما ورد فيها من أهداف، لأجل تحقيق ما تصبو إليه الوزارة من تحقيق تطوير ملموس.

ثامناً: علينا أن نعيد النظر في المساقات في المراحل التعليمية كافة، وإعادة النظر في نوعية المناهج الدراسية، إلى جانب نظام التشعيب في المرحلة الثانوية، بحيث يقتصر التعليم في هذه المرحلة على التعليم الاكاديمي بفرعيه العلمي والادبي، والتعليم المهني.

تاسعاً: إذا كان الطالب محور العملية التربوية، فإن المعلم العمود الفقري للنظام

التربوي، علينا أن نوليه إهتمامنا من حيث طريقة إختيـاره واسـلوب تدريبـه وتأهيله، والفصل فيما بين إختياره واسلوب التعيين عن طريق ديوان الخدمـة المدنية فليس كل من يحمل مؤهلاً جامعياً يصلح أن يكون معلماً.

عاشراً: علينا أن نسعى لغرس منظومة القيم التربوية والاخلاقية والدينية في جميع مراحل العملية التعليمية، والتركيز علـى المرحلـة الاساسـية وبشـكل خـاص الدنيا منها، مما يعني إعادة النظر في جميع المناهج الدراسية، والبعد عن الحشو، والتركيـز علـى بنـاء الانسـان وتسـليحه بمجموعـة القـيم الوطنيـة والقوميـة والدينية.

أولاً

خطة الإصلاح التربوي

خطة الإصلاح التربوي

المقدمة:

يعتبر النظام التربوي والتعليمي الركيزة الأساسية والقلب النابض لأنظمة المجتمع المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث إن مستقبل العالم في يد الشعوب المتعلمة التي تستطيع التعامل مع التكنولوجيا العلمية، وتشكل مسألة الإصلاح التربوي واحدة من القضايا المهمة في مجال الحياة السياسية والاجتماعية للعالم المعاصر، فقد تجاوز تطور الثقافة الإنسانية التكنولوجية حدود كل تصور، وفي خضم هذه التغيرات العاصفة التي أحاطت بالمجتمع الإنساني بدأت الأنظمة التربوية تتصدع، وتتداعى أمام هذا المد الحضاري الأسطوري، الذي يهدد المعايير والأسس التقليدية، التي قامت عليها المؤسسات التربوية التقليدية.

وتسعى القيادات السياسية والتربوية إلى بناء منطلق جديد يكفل للتربية أن تتجاوز التحديات التي تحيط بها، ويمنحها القدرة على مواكبة عصر الحضارة التكنولوجية المتقدمة، وعلى احتواء التفجر المعرفي، بما ينطوي عليه من خصائص التسارع والتقادم والتنوع، ويعد الإصلاح التربوي منطلقًا لإصلاح أحوالها والنهوض بطاقاتها، والإصلاح التربوي كما عرفه التربويون كعملية وهدف: منظومة من الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمته إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل، الذي يضمن له استمرارية وتوازنًا في أداء وظيفته بصورة منتظمة.

وتناول آخرون مفهوماً آخر له، ووصفوه بأنه: التغيير الشامل في بنية النظام التعليمي، أو التعديلات الشاملة الأساسية في السياسة التعليمية، التي

تؤدي إلى تغيرات في المحتوى والفرص التعليمية والبنية الاجتماعية أو في أي منها، وقد وضح هذا المفهوم أن بنية النظام التعليمي والسياسة التعليمية أحد المكونات الأساسية، التي ينبغي أن تنطلق منها أي مبادرة جادة للإصلاح التعليمي، بوصفها الوثيقة التي تتضمن أسس التعليم ومنطلقاته وأهدافه العامة، ويتم في ضوئها توجيه سائر العملية التعليمية، وما يصاحبها من أنشطة وممارسات في الميدان التربوي، فالإصلاحات الحقيقية في أي نظام تعليمي هي تلك الإصلاحات التي تشمل شكل ومحتوى الأنشطة التربوية التي تتم داخله، ونمط العلاقات البنيوية- الثقافية والاجتماعية- التي تتم بها ومن خلالها العملية التربوية.

لا يمكن أن تكون هناك عملية إصلاح دون تشخيص الواقع لذا من الضروري تحديد أهم المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي:

أهم المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي:

1. ضبابية الاهداف التعليمية الحقيقية على جميع المستويات، في غياب فلسفة اجتماعية تربوية ثابتة، ومعبرة عن توجهات المجتمع الاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية، وتطلعاته التي تحقق اهداف المجتمع، لغياب البرامج والخطط والمناهج التعليمية، بمعنى ماذا يريد المجتمع، وماهي الغايات والنتائج التي يريد المجتمع ان يحققها النظام التعليمي؟، كأن نقول إن هدف التربية خلق المواطن الصالح، فكيف يمكن قياس وتقييم نتيجة هذا الهدف؟.

2. ضبابية المنهاج الدراسي بمفهومه العلمي على اعتبار انه جماع الخبرات التربوية المباشرة وغير المباشرة، والعمل على بناء شخصيات الافراد ونموهم وتطورهم الشامل والايجابي في جميع جوانب الحياة، فالجميع يتعاملون مع المنهج على

انه المحتوى الدراسي، فالمنهج اعم واشمل، وغير مرتبط بمادة او مقرر دراسي واحد.

3. مزاجية القـرارات الإدارية المتصـلة بالعملية التعليمية والتربوية، وعـدم خضوعها لمنظومة تربوية وسند علمي، وغياب الموضوعية في هـذه القـرارات خاصة تلك التي تعني اتخاذ قرار ما دون الاخـذ بالاسـباب والمـبررات، ومـن امثلة ذلك انشاء مدارس حكومية دون توفر الكثافة السكانية، الـتي يمكـن ان تغذي هذه المدارس بالطلبة.

4. ضـعف مسـتوى الادارة التربويـة بسـبب العجـز في التأهيـل والتـدريب، وعدم مراعاة التخصص، ولا الطبيعة التربوية والنفسية للعملية التربويـة، مما دفع بالعديد من الاشخاص غير المؤهلين لتبوء مواقع القيـادة سـواء اكانـت مركزية او تعليمية او مدرسية.

5. عدم فهم التطبيـق الحقيقـي لمصـطلح اللامركزيـة، فلكـل مسـؤول رؤيتـه، وكـثير مـن الادارات التعليميـة عـاجزة عـن الممارسـة لضـعف في الاداء والمستوى، الى جانب ان الادارة المدرسـية ليسـت في مسـتوى الاداء الاداري التربوي، فالعديد ممن يتقلد الموقع الاداري في المستويات الثلاثة لم يأت بسبب الكفاءة، فالمحسوبية والواسطة ومزاجية المسؤول والفئوية كلها عوامـل تعمـل على تغييب الكفاءة.

6. ضـعف مسـتوى الامتحانـات، سـواء اكانـت علـى مسـتوى المدرسـة او الامتحانـات العامـة، فهـي الوسـيلة التحريريـة الوحيـدة لتقيـيم المسـتويات التعليمية للطلاب في جميع المراحل الدراسية، وباتـت وزارة التربيـة والتعلـيم هاجسها الوحيد في المسيرة التعليمية قيام الامتحان العـام، مـن عملية ضـبط

النظام ومواجهة اساليب الغش...الخ، وقد فشلت جميع الاساليب والاجراءات التي تضبط عملية الامتحان العام، مع غياب التأكيد على الشخصية المتميزة للطالب، والتركيز على قياس البعد المعرفي.

7. **اصبح الإصلاح التربوي على لسان كل مسؤول يتقلد زمام التربية**، وينتهي دوره في موقع المسؤولية، وهو يتحدث عن الاصلاح ولا نتقدم خطوة واحدة على طريق الاصلاح، فلا تشخيص للواقع وتحديد المشكلات، ووضع الحلول والبرامج والخطط، ولا دراسات تعنى بمفاصل العملية التربوية، ولا التفات للخدمات التعليمية والاهتمام بتحسينها، ولا فهم للدور الذي يستطيع المجتمع ان يلعبه في مساندة العملية التربوية....الخ. وتبقى المسيرة التربوية تراوح مكانها رغم ما اشبعناها تنظيراً في منهجية كلام في كلام.

8. **غياب مفهوم وخطط واستراتيجيات تدريب فعال**، رغم انه وسيلة الارتقاء بالمؤسسة التعليمية، وتحسين اداء المعلم داخل الغرفة الصفية الحاضنة الاولى لعملية التعليم، والتدريب التربوي تتلاطم اهدافه مع الضياع الاداري للاشراف عليه وتحديد اهدافه.

9. **غياب الاشراف التربوي كاطار مرجعي للمادة والقلب النابض للعملية التعليمية**، ورغم الحديث عن المشرف المركزي في ان يقوم مدير المدرسة بوظيفة الاشراف الا ان هذه الوظيفة لم تخرج من شرنقة التفتيش على المعلم والاهتمام بالامور الشكلية، دون الغوص في عمق متطلبات العملية التعليمية داخل الغرفة الصفية واداء المعلم.

10. **غياب التخطيط المركزي التربوي والتعليمي** لغياب المؤهلات التي تقوم بعملية التخطيط ووضع الخطط التربوية، وغياب ثقافة التخطيط لدى

العاملين في ادارة التخطيط واقسام التخطيط في الميدان، الى جانب غياب التخطيط المدرسي والذي يعد الزوادة التي تغذي اداء المعلم، وتوجه خطواته وحركاته بين طلابه في الغرفة الصفية.

من الضروري أن تشمل الاصلاحات التربوية ما يلي:

- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف الوطنية.
- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب المهني.
- التوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية.
- توظيف التعليم لخدمة الاقتصاد.
- الربط بين التعليم وأنشطة البحوث.
- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة.

كما يجب أن تشمل الإصلاحات المجالات الرئيسية المتعلقة بالعملية التعليمية مثل الإصلاحات في التشريعات التربوية، وإقامة مجتمع تكنولوجي، وإثراء وتنويع المناهج، وإصلاحات في إعداد المعلمين، بالإضافة إلى إحداث تغييرات تنظيمية، ومن هذه المجالات مايلي:

أ- أقرار العديد من الإجراءات الإصلاحية في ضوء السياسة التعليمية:

- زيادة قدرة المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة في المجالات التقنية والعملية.
- إعداد المعلمين المؤهلين ذوي الخبرة
- الاستفادة من التقنيات التعليمية الحديثة، وأجهزة الحاسب الآلي لتحسين جودة التعليم بشكل عام.

- تحسين الإدارة وتطبيق برامج التدريب والتعليم عن طريق تعزيز القدرات الإدارية.
- تدعيم نظم التقويم والمراقبة.
- غرس القيم الإيجابية والاتجاهات السليمة.
- تشجيع التلاميذ على المبادرة والتواصل والمهارات التحليلية.
- تحسين أداء المعلمين عن طريق المراجعة الدائمة وإجراء البرامج التدريبية المختلفة لهم وتقديم الحوافز والمكافآت للمتميزين من هؤلاء المعلمين.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التعليمية والتدريبية.

ب- إقامة مجتمع تكنولوجي، في ضوء التأكيد على الإجراءات الإصلاحية التالية:

- التأكيد على محو أمية الحاسب، أي نشر تعليم الحاسب الآلي في جميع المستويات والأهداف.
- ترقية المدارس المهنية حتى تصبح تقنية.
- الاهتمام بنشر الإنترنت والوسائط المتعددة.
- تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية (smart school).
- إدخال برامج التعلم بمساعدة الكمبيوتر باللغة العربية.
- التأكيد والاهتمام بمقررات العلوم والتكنولوجيا.

ج- تنويع وإثراء المنهج التربوي في ضوء مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التالية:

- إدخال منهج العلوم في المدارس الابتدائية.
- التأكيد على تدريس القيم من خلال المناهج المختلفة.
- تضمين المهارات الإبداعية ومهارة التفكير الناقد.
- تدعيم إتقان اللغات المتعددة.
- مراجعة مناهج التعليم الفني.
- التأكيد على مبدأ التعلم مدى الحياة.
- تعزيز التقييم المدرسي.
- تقييم العناصر العملية والتطبيقية.
- الاهتمام بالتعليم الإسلامي.

د- إعداد المعلم في ضوء مجموعة من الإجراءات الإصلاحية التالية:

- رفع مستوى المؤهلات التي يتطلبها العمل بمهنة التدريس.
- توفير فرص التنمية المهنية من خلال تقديم برامج تدريبية أثناء الخدمة محليًا وفي الخارج.
- التأكيد على محو أمية الحاسب الآلي ونشر تعليم مهارات الحاسب.
- إدخال مفهوم الجودة الشاملة وما يعرف بالأيزو 9000 في المدارس المختلفة.
- تطوير النظام المعلوماتي في الإدارة التعليمية.
- إنشاء شبكة المعلومات الداخلية الخاصة بوزارة التعليم.

هـ- إحداث الجودة في العملية التعليمية في ضوء العديد من الإجراءات الإصلاحية التالية:

• الاهتمام بعملية التعليم داخل الصف.

• الاهتمام بالجوانب الإدارية في النظام التعليمي.

• الاهتمام بالمعلم، والتدريب.

• تحقيق العديد من الأهداف في سياستها التعليمية والتي من أهمها ضمان إحداث الجودة في التعليم والتدريب لكل المواطنين، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة.

إن نظامنا التعليمي يواجه تحديات داخلية متعددة منها السياسي والاقتصادي والثقافي والديمقراطي، ولا يمكن تحقيق الإصلاح التربوي بمعزل عن الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي، وعلى الجميع العمل معا لإكساب الأجيال احترام ذاتهم وثقتهم بأنفسهم، واحترام الآخرين، ولتعزيز روح الانتماء والمسؤولية وحب العمل.

إن التربية هي الأساس الذي ينتج للعالم العقول المفكرة والمنفتحة على العالم، لتتأثر بما يجري حولها من تطور وحضارة وتقدم، و نظامنا التعليمي يراوح ضمن أطره التقليدية، ويتضمن مشكلات متعددة، منها البطالة المقنعة، نتيجة عدم استجابة النظام التعليمي لحاجات سوق العمل، وعدم دعم إنساننا بالمهارات اللازمة للقرن الواحد والعشرين، مما يؤشر أن النظام التربوي والتعليمي بحاجة إلى مراجعة جذرية، حتى نتمكن من إعداد الأجيال لمجتمع القرن 21، ولنحقق التربية الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص، فالحكمة تقول إذا أردت أن تحصد سنة فازرع قمحاً، وإذا أردت أن تحصد لعشر فاغرس شجرة، وإذا أردت أن تحصد لمائة سنة فعلّم الإنسان.

إن الإصلاح التربوي هو العملية التي يتم من خلالها معالجة الخلل المزمن

(غير القابل للتطوير)، والذي استمر لفترة طويلة في النظام التربوي، إذ لم يعد بالإمكان محاولات التطوير أن تأخذ حقها في الارتقاء به نحو الغاية المنشودة، وبهذا المعنى فان عملية الإصلاح تتطلب إعادة النظر في مجمل مكونات النظام التربوي، فالتطوير التربوي يعني الارتكاز على الواقع وتحسينه، للوصول به نحو الغاية المنشودة، والإصلاح بهذا المفهوم ينطلق من أن النظام التربوي لم يعد قادراً على تحقيق الأهداف المقصودة، لوجود ضعف بيّن وواضح، هذا الضعف يفترض ان يكون قد تم التعرف إليه كنتيجة لعمليات تقييم علمية تتسم بالموثوقية والأمانة، كما أن عمليات التطوير للنظام التربوي لم تعد قادرة على الوصول بمجمل عملياتها إلى تحقيق الهدف، لذا فإن الإصلاح يعني التأكيد على استبدال مدخلات عديدة يتضمنها النظام التربوي.

إن الإصلاح التربوي يكمن في الأمور التالية:

1. وضع رؤية جديدة للتربية مصاغة بما يتناسب مع التغييرات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية والسياسية للمجتمع.
2. تحديد الغاية من التربية وبما يتلاءم مع متطلبات الأفراد والمجتمع، وكذلك الحاجة للعيش مع الآخرين والتفاعل الايجابي معهم.
3. وضع أهداف قابلة للتحقيق تترجم الغايات وفق نظم متماسكة ومتزنة.
4. إعادة النظر في توظيف وتأهيل المعلمين وتدريبهم، وبما يتوافق ومعطيات التغييرات الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.
5. تعديل البيئة المدرسية، وتزويدها بكل المستلزمات الضرورية لتصبح بيئة جاذبة للمعلم والطالب والمجتمع.

6. التأكيد على أهمية البناء المدرسي، وتجهيزاته، وكذلك المرافق والموقع، والساحات.

7. تطوير المناهج والكتاب المدرسي بعيدا عن أسلوب حشد المعلومات.

8. وضع برامج منهجية، تتوافق مع الحاجات الاجتماعية والفردية بحيث تلبي خطط التنمية الشاملة، وتعزيز مفاهيم التربية الوطنية معرفة، وسلوكاً واتجاهات.

9. إشراك أولياء أمور الطلبة بالشأن التربوي والتعليمي، وذلك من خلال التفاعل المنهج بين المدرسة والمجتمع المحلي، وكذلك البحث في قضاياه.

10. الاهتمام بتعليم الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة وفق برامج مدروسة.

11. وضع برامج تقنية لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات، ووفق رؤية واقعية تتناسب مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ومقدرات الأفراد.

12. التأكيد على أهمية التعليم المستمر باعتباره منهج حياة للأفراد.

13. تحديد أولويات الإنفاق التربوي في ضوء الإمكانيات المالية المتاحة.

14. تحديد مفهوم الاقتصاد المعرفي، وإمكانيات توظيفه في العملية التربوية.

15. التأكيد على ذوي الاحتياجات من الموهوبين والمعوقين.

16. معالجة التشتت في الابنية المدرسية والمستأجرة ونظام الفترتين.

17. الاهتمام بالتعليم المهني والتدريب الفني، وفق رؤية متقدمة تتناسب مع خطط التنمية الشاملة.

18. تطبيق نظام المحاسبة والمساءلة في العملية التربوية

19. معالجة غياب منظومة القيم والمعايير في المدرسة.

20. استخدام أسلوب التخطيط العلمي وتأهيل قيادات تربوية قـادرة علـى دور ممارسة التخطيط ووضع الخطط التربوية، والعمل على نشر ثقافة التخطيط في جميع مفاصل العملية التربوية.

21. إعادة النظر في النظام الإداري للتربيـة والتعلـيم، وتمكـين أفـراد لهـم رؤيـة متقدمة قادرين على قيادة عمليات الإصلاح المستقبلي، إذ لا يمكن أن يتم كل ما سبق دون إدارة مخلصة، متمكنة، تتصف بالنزاهـة والانتمـاء، والإخـلاص والوضوح مؤمنة ومدركة لمفهـوم الإصـلاح، وعلـى درايـة بـنظم الإصـلاح التربوي في العالم وتجاربه، ولديها رؤية لهذه العملية، كما يجب عليها ان تكون على وعي تام بالمجتمع ومكوناته، لتكون عملية القرار الإداري منسـجمة مـع المجتمع وفي جميع مناحي الحياة.

المصادر: 1- ورقة عمل قُدمت لوزير التربية والتعليم، تشرين الثاني 2012.

2- ورقة عمل قُدمت لوزير التربية والتعليم، 25/ 8/ 2013.

ثانياً
مـؤتمر التطـوير التربـوي

مؤتمر التطوير التربوي

المقدمة:

يحظى قطاع التربية والتعليم باهتمام بالغ من لدن القيادة السياسية، تحرص على تنميته وتطويره والنهوض به، لأنه إعداد للإنسان، ومصنع للعقول، ومختبر للإبداعات، وحاضن للمواهب، كما أن وزارة التربية والتعليم تتطلع لتحقيق الطموح الوطني، وفق منهجية عمل محكمة، تضع أهدافا محددة

من أجل الإنجاز، مستمدة تطلعاتها من الدستور، والأجندة الوطنية، والتراث العربي الإسلامي، مع السعي للاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات، وفق خطط ذات أهداف وبرامج زمنية محددة، تلتزم بالرؤية العامة لأولويات المرحلة المقبلة.

إن الوزارة تسعى من أجل تحقيق رؤيتها التطويرية في المؤسسة التربوية، بما يرتكز على الخطط والبرامج والأهداف، التي تضمن تحقيق مستوى عال من الكفاءة البشرية، وتزويد المجتمع بخبرات تعليمية مستمرة تضعها نصب أعينها، استجابة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتحفيزها عن طريق إعداد قوى بشرية مؤهلة ومدربة، لتغطية حاجة سوق العمل، وتلبية متطلبات التنمية المستقبلية.

إن وزارة التربية والتعليم تسعى لتحقيق تطوير نظام تربوي عماده التميز، يمتلك قوى بشرية مؤهلة، تعمل على تمكين المتعلم القيم والكفايات، ليكون منافساً، وفقاً لمعايير ذات جودة، تحقق متطلبات اقتصاد المعرفة، وتلبي احتياجات المجتمع.

لقد حقق النظام التربوي تقدماً ملموساً، حيث وصلت نسبة الالتحاق

الاجمالي في التعليم الأساسي إلى 12.102٪، عام 2009/ 2010 ووصلت نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي إلى 57.79٪ خلال الفترة نفسها، مما ساهم في الضغط على البنية التحتية للمؤسسة التعليمية، كما وصلت نسبة الالتحاق الإجمالي للفئة العمرية للمرحلة الثانية من رياض الأطفال إلى 51٪، وارتفع عدد المدارس الخاصة بنسبة، 23.6٪، في مرحلة ما قبل التعليم الأساسي ما بين عامي2005/ 2006، 2009/ 2010 وبنسبة 30.2 ٪ في التعليم الأساسي، وبنسبة 19،14٪ في مرحلة التعليم الثانوي لذات الفترة.

إن التحدي الذي يواجهنا هو كيف نستطيع أن نستثمر مواردنا وإمكاناتنا، بأفضل الطرق وأكفأ الأساليب، لتحقيق أكبر عائد مجتمعي وفردي، والعمل على تحقيق أهداف المجتمع في التنمية والتقدم، نظرا لشح الموارد الطبيعية، وارتفاع تكاليف استغلالها، وما تعانيه من ظروف غير مواتية، وخضوعها لتأثيرات سائبة من مختلف الأنواع.

إن استجابتنا للتحدي الحضاري تتم في الميادين كافة وفي مقدمتها اعداد الانسان المؤهل بالعلم والايمان والطموح لانه البنية الاساسية التي تعطي مجتمعنا القوة والتماسك والعمل المنتج الخلاق من خلال الدور الحيوي الذي تقوم به التربية.

أولا: الأهداف العامة:

- طموح وطني يسعى للاستفادة من ثورة محدده تلتزم بالرؤية العامة لأولويات المرحلة المقبلة.
- إعداد قوى بشرية مؤهلة ومدربة لتغطية حاجة سوق العمل وتلبية متطلبات التنمية المستقبلية.

- تمكين المتعلم من القيم والكفايات ليكون منافساً، وفقاً لمعايير ذات جودة تحقق متطلبات واقتصاد المعرفة، وتلبي احتياجات المجتمع.
- توجيه مسار التطور التربوي بما يخدم التطلعات الوطنية إلى تحقيق منجزات تربوية نوعيه.
- استثمار الموارد والإمكانات بأفضل الطرق وأكفأ الأساليب، لتحقيق اكبر عائد مجتمعي وفردي والعمل على تحقيق أهداف المجتمع في التنمية والتقدم.
- التخطيط من اجل الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات والتحكم والضبط في عملية الإنماء وتوجيهه نحو المسارات المرغوبة والأهداف المنشودة بالصور الملائمة لكل إفراد لمجتمع.
- وضع البرامج والخطط التربوية لرفع مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التربوي ومستوى الكفاءة الخارجية.
- النهوض بمستوى مهنة التعليم، والاخذ بيد المعلم لاداء رسالته التربوية.
- حاجة الوطن الماسة على التركيز على التنمية البشرية كمصدر رئيسي له لتحقيق ما يصبو اليه من تطور وتقدم.
- القدرة على المنافسة في اسواق العمل العربية وبشكل خاص في دول الجزيرة العربية.

ثانياً: المبررات:

1. غياب السياسة التربوية وعدم وضوح في الاهداف التربوية.
2. المركزية الشديدة في وزارة التربية والتعليم وغياب المرونة والشفافية في اتخاذ

القرارات الى جانب الازدواجية في مهام الادارات المركزية، وتشتت صناعة القرار.

3. انخفاض مستوى التعليم المتقدم، وضعف في مخرجات التعليم المدرسي.
4. بدايات التخطيط الاستراتيجي غير كافية، ومن الضروري التسريع في توفير متطلبات ممارسات التخطيط الاستراتيجي.
5. ضعف في مستوى المنهاج والمادة التعليمية.
6. ضعف في مستوى فعالية تكنولوجيا التعليم وخدمات التقنيات التعليمية
7. الادارات التعليمية والمدرسية تتسم بالضعف.
8. الرقابة والتقييم غير ملائمة وهي تفتقر الى التطوير.
9. هناك نقص عام في فهم توكيد الجودة بوصفها عملية لاشراك المعنيين في القيام بتحسينات منهجية بشكل فعال.
10. هناك خلط في مهام التدريب بين المهنيين التربويين وموظفي الوزارة، وضعف شديد في برامج التدريب التربوي، وغياب دور الاشراف التربوي.
11. غياب تفعيل المجتمع المحلي لدعم المدرسة.
12. التشتت في الابنية المدرسية، وعدم ملاءمة المدارس للمناهج الجديدة ووجود الفروقات في البنية التحتية.
13. تراجع شديد في الاقبال على التعليم المهني وفقر البرامج التعليمية المهنية.
14. الحاجة الماسة الى الاهتمام بالغرفة الصفية.
15. عدم وضوح في القيم والمعايير التربوية.

16. عدم وضوح الصلة التفاعلية بين ماتقدمه المدرسة وما يتلقاه الطالب في التعليم الجامعي.

ثالثاً: منهجية التطوير التربوي:

تحتل التربية في الاردن اولوية وطنية في مشاريعه التنموية، وفي سياساته المستقبليه، فكانت موضع اهتمام القيادة السياسية والجماهيرية في مختلف شرائح المجتمع وفئاته، مما يتوجب على صانعي القرار اتربوي العمل الدؤوب على ديمومة محافظة النظام التربوي على وتيرة التقدم والتطور في مفاصل العملية التعليمية كافة، وهو ما يتطلب ان يكون ذلك بتوجيه المسار التربوي بما يخدم هذه التطلعات، والالتفات الى تحقيق منجزات تربوية نوعية، وقد اشتملت زيارة جلالة الملك الى وزارة التربية والتعليم على توجيه ملكي بوجوب تطوير النظام التربوي لتمكينه من مواكبة التطورات العلمية والمعرفية والتكيف مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية وتمكينه من استيعاب المستجدات التي تطرأ لى مختلف قطاعات المجتمع، والتفاعل معها من أجل تجسير الفجوة بين المتطلبات الفردية والاجتماعية للافراد والمجتمع من جهة والنظام التربوي من جهة أخرى.

واستجابة للتوجيهات الملكية السامية قامت وزارة التربية والتعليم باتخاذ اجراءات لاعادة النظر في السياسات التربوية واهدافها وخططها وبرامجها وتقييم نواتجها.

ومن أجل ان تكون هذه الاجراءات مؤسسية علمية فقد اعتمدت على بعدين رئيسيين:

1. تأليف لجنة فنية متخصصة لتقويم الواقع التربوي وتشخيص مشكلاته تأخذ

طابعاً شمولياً لجميع مكونات التعليم، وقد ضمت اللجنة مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مختلف مجالات المعرفة ومن مختلف المؤسسات العلمية والثقافية والرتبوية ورؤساء الجامعات الاردنية.

2. قيام المجالس التربوية المعنية (مجلس التربية، ولجنة التخطيط المركزية، ولجنة التخطيط الموسعة، ومجلس التعليم العالي، ومؤسسة التدريب المهني، والجمعية الاردنية للبحث العلمي) بمناقشة تقرير تلك اللجنة، ووضع الاطار المنهجي لعملية التطوير التربوي، بحيث يكون ذا طابع شمولي أيضاً يشمل مختلف مجالات العملية التربوية وعناصرها وفعالياتها.

رابعاً: منهجية عمل التطوير:

تتلخص منهجية التطوير التربوي في الخطوات التالية:

1. لجنة الاعداد للمؤتمر:

تتكون هذه اللجنة من التالية أسماؤهم:

- معالي وزير التربية والتعليم >> رئيساً
- عطوفة الامين العام >> مقرراً
- الخبير التربوي >> عضواً
- وحدة الاستشارات التربوية >> عضواً
- منسق برنامج التطوير التربوي>> عضواً

2. فريق العمل المركزي:

يقوم هذا الفريق بوضع الخطة الشاملة لمنهجية العمل والاشراف على تنفيذها، وتحديد أدوار المشاركين، ويشتمل في عضويته على ممثلين لمختلف المؤسسات ذات العلاقة بالعملية التربوية بشكل مباشر الى جانب قياديين ومتخصصين من وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي، والجامعات الاردنية، والتخطيط والاعلام والصحة والتنمية الاجتماعية والاوقاف والشباب والقوات المسلحة ووكالة الغوث والقطاع الخاص. وضع الخطة الشاملة لمنهجية العمل والاشراف على تنفيذها وتحديد أدوار المشاركين

3. اللجان الميدانية المتخصصة:

تأليف لجان فنية متخصصة لمختلف عناصر العملية التربوية وفعالياتها في كل مديرية تربية، ومهمتها العمل على تشخيص كل فعالية تربوية، لتكون مصدراً اساسياً لجمع المعلومات الاساسية لغايات تقويم تلك الفعاليات. تشخيص الواقع التربوي

4. ورش عمل فنية:

تتكون من المهتمين بالعملية التربوية من قطاعات المجتمع بالاضافة الى أعضاء اللجان المتخصصة لدراسة تقارير اللجان الميدانية المتخصصة، وإعداد التقارير حول كل فعالية، يتضمن تحديد المشكلة، وتحليل المعلومات والنتائج ومناقشتها، ووضع التوصيات العامة والخاصة الهادفة الى تطوير جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف. تحديد المشكلة وتحليل المعلومات والنتائج ومناقشتها ووضع التوصيات

5. لجان الخبراء:

تأليف لجان من الخبراء لكل فعالية من فعاليات العملية التربوية، وتتشكل من فنيين من وزارة التربية، وأساتذة جامعات، ومهتمين ومختصين في المجال التربوي، تقوم بدراسة التقارير السابقة والافادة منها في تطوير ورقة عمل أساسية في موضوع اللجنة الواحدة، تشتمل على الاتجاهات المعاصرة وابراز التحديات واهم التوصيات التي يمكن اعتمادها لتطوير تلك الفاعلية. دراسة التقارير السابقة وتطوير ورقة عمل اساسية في موضوع اللجنة الواحدة، وابراز التحديات واهم التوصيات التي يمكن اعتمادها لتطوير فعالية العملية التربوية

6. المكتب التنفيذي للمؤتمر:

يتألف من عدد محدود من المختصين لمراجعة تقارير لجان الخبراء بهدف تنسيقها والحفاظ على وحدة نمطها وتناسق توصياتها وتجميعها في مجالات متقاربة لتسهيل مناقشتها بمشاركة اوسع، ويتم تحديد تلك التقارير بحيث تشمل عناصر العملية التربوية كافة على النحو التالي:

- مجال السياسات التعليمية، الاهداف، البنية التعليمية.
- مجال المناهج التربوية والكتب المدرسية.
- تكنولوجيا المعلومات والتقنيات التربوية، والتسهيلات والمرافق المدرسية والمختبرات والمكتبات، الابنية، الوسائل التعليمية، الغرفة الصفية، القيم والمعايير التربوية.
- احوال التعليم: المعلم ودوره واهميته، الامتحانات والقياس والتقويم، التعليم النظامي وغير النظامي، التعليم المهني، المدرسة والمجتمع، المدرسة والجامعة،

الادارة/ التربويـة والتعليميـة والمدرسـية، الارشـاد المدرسـي والنشـاطات التربوية، التدريب والتأهيل، التخطيط المركزي والميداني.

- مراجعة تقاريرلجان الخبراء بهدف تنسيقها والحفاظ على نمط وتناسق توصياتها.

7. الدراسات والابحاث والندوات:

العمل على مناقشة تقارير لجان الخبراء والتوصيات الـتي توصـلت اليهـا اللجان، يشارك فيها أعضاء لجان الخبراء بالاضافة الى مجلس التربية وفريق العمل المركزي الذين يجب ان يحضروا جميع الندوات ويشاركون في منا قشـتها وتوثيـق التوصيات الناتجة عنها بالاضافة الى التوصيات التي تضمنتها تقارير لجان الخبراء. مناقشة تقارير لجان الخبراء والتوصيات التي توصلت اليها

8. المؤتمر الوطني للتطوير التربوي:

مناقشة خلاصـة التوصـيات الـتي تم التوصـل اليهـا في المراحـل السـابقة، يشارك جميع أعضـاء لجـان الخـبراء، ومجلـس التعلـيم العـالي، ومجلـس التربيـة، ومديرو الادارات المركزية، ومديرو مديريات التربية والتعليم، وعـدد كـبير مـن المفكرين والمهتمين والمتخصصين والمشرفين التربويين ومديري المدارس المتميـزين إلى جانب المعلمين والمعلمـات المتميـزين، والكتبـة الموهـوبين، ونقابـة المعلمـين، وستضاف التوصيات الناجمة عن المناقشات الى مجموعة التوصـيات الـتي قـدمت فيها اوراق العمل الرئيسية. مناقشة خلاصة التوصـيات مـع اضـافة التوصـيات المستجدة .

9. غرفة عمليات المؤتمر:

تضم الامين العام وعدداً من الخبراء والمختصين من الجامعات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف وضع التوصيات التي تم التوصل اليها موضع التنفيذ.

وضع التوصيات موضع التنفيذ

10. مجلس التربية:

يقوم بمناقشة ما تم التوصل اليه في غرفة عمليات المؤتمر لاتخاذ قرارات محددة لتأخذ دورها في التنفيذ حسب الاصول الادارية والفنية. اتخاذ القرارات الخاصة بتنفيذ ما تم التوصل اليه

11. الدراسات المعتمدة المتخصصة:

- الفلسفة التربوية والاهداف العامة للتربية
- الدراسات المتخصصة/ الواقع التربوي، السياسة التربوية، الاهداف التربوية والبنية التعليمية، المناهج والكتب المدرسية، تكنولوجيا التعليم، التدريب المهني والوظيفي، مهننة التعليم، التخطيط المركزي والميداني، الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، الادارة/ التربوية والتعليمية والمدرسية، المدرسة والمجتمع، المدرسة والجامعة، التعليم المدرسي والتعليم الجامعي، الغرفة الصفية، القيم والمعايير التربوية.

12. الندوات والزيارات الميدانية:

العمل على اجراء حوارات مع الواقع الميداني بكافة عناصره/ الادارة، المعلم، الطالب، مكونات المجتمع المدني/ النقابات، الاحزاب السياسية...الخ.

13. أوراق العمل الميدانية:

- مرتكزات السيا سة التربوية
- الاهداف التربوية
- البنية التعليمية
- المناهج والكتب المدرسية
- تكنولوجيا التعليم والتقنيات التربوية
- الادارة/ التربوية، التعليمية، المدرسية
- التدريب والتأهيل المهني والوظيفي
- واقع المعلمين ومهننة التعليم
- التخطيط التربوي والتخطيط الاستراتيجي
- الغرفة الصفية
- القيم والمعايير التربوية
- المدرسة والمجتمع
- المدرسة والجامعة التعليم المهني
- المشاركة المجتمعية

14. محاور المؤتمر:

- محور السياسات
- محور التطوير الاداري
- محور التخطيط التربوي
- محور مساقات التعليم
- محور المناهج
- محور التعليم المهني
- محور التعليم الخاص
- محور تكنولوجيا التعليم
- محور الأبنية المدرسية
- محور الامتحانات
- محور التدريب
- محور التربية الخاصة
- محور إعداد المعلمين
- محور الإدارة المدرسية
- محور القيم التربوية

المصدر: ورقة عمل قُدمت لمعالي وزير التربية والتعليم بتاريخ 2/ 9/ 2012 على أثر زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني لوزارة التربية والتعليم بتاريخ 27/ 8/ 2012.

دارسة قدمت لوزير التربية والتعليم 27/ 8/ 2014.

ثالثاً

محاور مؤتمر التطوير التربوي

محاور مؤتمر التطوير التربوي

معالي وزير التربية والتعليم الأكرم

الموضوع: محاور مؤتمر التطوير التربوي

إن التعليم ضرورة حياتية للإنسان، من أجل إنجاز التنمية وتحقيق التطور والتقدم، نظراً للدور الذي يلعبه في إعداد الإنسان وتزويده بالعلوم والمعارف، وقد سلكت طريقه كل الأمم التي كان لها الطموح لتحقيق الدور الذي يليق بها في هذا العالم الذي تتنافس فيه الدول والمجتمعات، ليكون لها مقعد في الصفوف الأمامية لإنجاز التقدم الحضاري.

لقد تطور التعليم في الأردن فبات النظام التربوي أهم معلم من معالمه، حيث دأب على تأسيس نظامه التربوي، وقد ذهب بعيداً في تطوير قواه العاملة، من خلال توفير الفرص الأكاديمية والفنية الخاصة، وتمكن من توفير فرص تعليمية لكل طفل في سن القيد والقبول، إلا أن هذا التطور الكمي بات يحتاج إلى تطور نوعي في التعليم، وتحقيق ما يصبو إليه الأردن من تحقيق اقتصاد المعرفة، ومن هنا دأب على العمل من أجل التطوير في مفاصل عديدة من مفاصل النظام التربوي.

إن مخرجات النظام التربوي في الأردن أصبحت غير قادرة على المشاركة الفاعلة في سوق العمل والمساهمة في تحقيق متطلبات التنمية، نظراً لتراجع النظام التربوي عن السير إلى الأمام في تحقيق الطموحات التي يعوّل عليها، في أن يكون بوابة الاصلاح وطريق التنمية المنشودة، وهو ما دفع بالعديد من المهتمين بالشأن الوطني والتربوي على وجه الخصوص إلى المطالبة بالعمل على تشخيص الواقع،

والانطلاق نحو المستقبل لما يمثله التعليم في المسيرة الوطنية من أهمية كبيرة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد باتت مخرجات التعليم تؤرق الجميع، وأصبح التعليم عبئاً على صدر الدولة والمجتمع، بسبب ما أصاب مسيرته من اختناقات أعاقت وتيرة تطوره.

بات الأردن في أمس الحاجة لعقد مؤتمر وطني لتطوير التعليم بجميع مفاصله نظراً لأن عملية المعالجات الجزئية لا تخدم مسيرة التطوير التي يجب أن تكون شمولية، بحيث تشمل كل مفاصل النظام التربوي، بسبب تأثير كل مفصل من المفاصل على مجمل المسيرة، ومن هنا جاءت فكرة عقد مؤتمر للتطوير التربوي يتناول كل جوانب العملية التربوية.

إن مؤتمر التطوير التربوي يجب أن يشارك فيه جميع المهتمين بالشأن العام، فهو لا يقتصر على وزارة التربية، ولا على المختصين في القطاع التعليمي فحسب، بل إنه مطلوب من جميع مؤسسات الدولة الرسمية والشعبية ليكون لها دور في المشاركة، خاصة مؤسسات المجتمع المدني، لأن التعليم يهم المجتمع أولاً وأخيراً، ولابد أن تتضافر جميع الجهود لإنجاح المؤتمر والخروج بتوصيات تخدم مسيرة التطوير التربوي، وتعمل على إحداث نقلة نوعية في التعليم، وعلى صعيد مخرجاته، لتكون في مستوى الطموح الوطني في تحقيق التنمية، والقضاء على المشكلات والعقبات التي يواجهها سوق العمل، وتوفير مستلزمات التنمية المستقبلية.

إن هذه المشاركة التي أتقدم بها على طريق العمل للوصول إلى مؤتمر تطوير تربوي نابعة من إحساسي الوطني من جهة، ومن اهتماماتي التربوية من جهة أخرى، والتي آمل أن تساهم في الجهود المبذولة التي تقوم بها وزارة التربية

والتعليم على طريق إنجاز عقد مؤتمر التطوير التربوي، وقد تناولت فيها المحطات التالية:

محاور المؤتمر التي شملت: السياسات، والتطوير الاداري، والتخطيط التربوي، والمساقات والتشعيب، والمناهج، والتعليم المهني، اولتعليم الخاص، وتكنولوجيا التعليم، والأبنية المدرسية، والامتحانات، والتدريب، والتربية الخاصة، وإعداد المعلمين، والإدارة المدرسية، والقيم التربوية.

وفي كل محور من هذه المحاور اتبعت طريقة موحدة في العمل حيث شمل كل محور: المقدمة، وتشخيص الواقع، وعلاقة المحور بالتطوير التربوي، والعقبات والمشكلات، والحلول والتصورات المستقبلية.

الخبير التربوي/ الدكتور

غالب الفريجات

الأربعاء 23/ 7/ 2014

شكر خاص

لا يسعني إلا أن أقدم شكراً خاصاً لكـل مـن التاليـة أسمـاؤهم علـى المساعدة فيما كنت أحتاج إليه لانجاز هذا العمل، فمـن لا يشـكر النـاس لا يشكر الله:

1- الأستاذ أحمد عقيل/ محور المناهج

2- الأستاذ عادل ممتاز/ محور المناهج

3- الدكتور محمد الزعبي/ محور التعليم الخاص

4- الأستاذ أحمد بن طريف/ محور تكنولوجيا التعليم

5- الأستاذ عماد الصياغ/ محور الأبنية المدرسية

6- الأستاذ أحمد ابو رمان/ محور التربية الخاصة

7- الأستاذ خليل الغوراني/ محور التربية الخاصة

8- الدكتورة خولة ابو اليهيجا/ محور التدريب

9- الأستاذة سوزان العقرباوي/ محور التدريب

"ملاحظة ترتيب الأسماء جاء بحسـب ترتيـب المحـاور والجميـع يحظـى بالاحترام والتقدير"

1-محور السياسات التربوية والتطوير التربوي

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: الخطوط العريضة

ثانياً: أهمية وخصائص السياسة التعليمية

ثالثاً: تشخيص الواقع

رابعاً: المعوقات ومؤشرات تراجع الأداء

خامساً: الحلول والتصورات المستقبلية

السياسات التربوية والتطوير التربوي

المقدمة:

سياسة التعليم هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم لتلبية حاجات المجتمع وتحقيق أهداف الأمة، وهي تشمل حقول التعليم ومراحله المختلفة، والخطط والمناهج والوسائل التربوية والنظم الإدارية والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل بها وإعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميًا وفكريًا تأهيلاً عاليًا، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم، والنهوض بأمتهم، وإتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة للقيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العالمي، في الآداب، والعلوم، والمخترعات وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية التكنولوجية.

من خلال تطبيق مبادئ السياسات التربوية يمكن النهوض بالمجتمع التربوي من حالة اليأس والخنوع وعدم الإبداع إلى مجتمع منفتح مبدع يقدم للتعليم كل ما يراه جديداً وينهض بالعملية التربوية، ويمكن البلاد من أداء دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى تحقيق الأمن والطمأنينة والسلام.

شهد التعليم المدرسي نمواً كميًا ملحوظًا وإقبالاً منقطع النظير من أبناء المجتمع في العديد من التخصصات الأكاديمية، وقد رافق هذا النمو الكمي تخرج أعداد كبيرة من الطلبة بمؤهلات وتخصصات مختلفة، وتم رفد سوق العمل بهم، ويشهد العصر الحالي عملية تداخل بين القطاعات المختلفة في مجال تبادل الخبرة

والاستفادة من التطورات الحديثة، مما يؤكد بقوة أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى مواكبة تغيرات العصر، وخاصة إن السوق أصبح عالميًا يفتح الباب واسعًا أمام التنافس في شتى المجالات.

خلال العقدين الماضيين ومع دخولنا الألفية الثالثة- قرن جديد- حدثت تغيرات وتحولات سريعة وهائلة وكبيرة جدًا على مختلف الأصعدة والميادين في أغلب المجتمعات، نتيجة ارتفاع مستوى تعليم الفرد وثقافته وكذلك المجتمع، ونتيجة لتطور الاختراعات والاكتشافات العلمية الحديثة في مختلف مجالات العلوم، خاصة في مجال المعلومات والاتصالات الإلكترونية وما شملته الثورة المعرفية، والتي ربطت وقربت بين جميع دول وشعوب العالم في كافة أرجاء المعمورة مما جعل العالم قرية صغيرة، حيث أصبحت المعلومات والمعرفة هي القوة والسلطة المؤثرة في التطور ونمو أي مجتمع، ويضاف إلى تلك التغيرات في التقنية وما حدث من تغيرات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة على المستوى الدولي والإقليمي.

أولاً: الخطوط العريضة في مجال السياسة التربوية:

1. توفير نوعية تعليمية للناشئة الأردنيين تمكنهم من العيش في مجتمع القرن الحادي والعشرين بكفاءة وفاعلية.
2. المواءمة بين النظام التعليمي وحاجات المجتمع الأردني الراهنة والمستقبلية.
3. تحسين التعليم وتجويد محتواه في سبيل جعل الأردن مركزًا متميزًا في إعداد القوى البشرية المدربة.
4. رعاية الموهوبين من الطلبة، وتشجيع المبدعين في مختلف فروع المعرفة، وتوفير البنية المؤسسية التي توفر لهم الرعاية المناسبة.

5. تغيير سلوك المعلمين ومواقفهم التقليدية من التعليم والعملية التربوية.

6. تأصيل الاتجاه العقلاني في النظام التعليمي بعامة، وفي الإدارة التربوية والتقييم التربوي بخاصة.

7. تنمية الولاء الوطني والانتماء القومي عند الناشئة ومعلميهم، وذلك من خلال إدخال التربية السياسية والقومية في مختلف مراحل التعليم.

8. إضفاء الطابع الديمقراطي على العمل التربوي.

أما في مجال مرتكزات السياسة التربوية، فقد جاءت توصيات المؤتمر تحت ثلاثة عناوين فرعية هي:

- المرتكزات الوطنية والقومية.
- المرتكزات الفكرية.
- المرتكزات الاجتماعية.

هذا وقد تضمنت المادة الخامسة من قانون التربية والتعليم رقم 27 لعام 1988م مبادئ السياسة التربوية والتي تمثلت فيما يلي:

أ- توجيه النظام التربوي ليكون أكثر مواءمة لحاجات الفرد والمجتمع وإقامة التوازن بينهما.

ب- توفير الفرص لتحقيق مبدأ التربية المستديمة، واستثمار أنماط التربية الموازية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

ج- تأكيد أهمية التربية السياسية في النظام التربوي، وترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة والديمقراطية وممارستها.

د- توجيه العملية التربوية توجيهًا يطور في شخصية المواطن القدرة على التحليل والنقد والمبادرة والإبداع والحوار الإيجابي، وتعزيز القيم المستمدة من التراث العربي والإسلامي والإنساني.

هـ- ترسيخ المنهج العلمي في النظام التربوي تخطيطًا وتنفيذًا وتقويمًا، وتطوير نظم البحث والتقويم والمتابعة.

و- توسيع أنماط التربية والمؤسسات التربوية، لتشمل برامج التربية الخاصة.

ز- تأكيد مفهوم الخبرة الشاملة بما في ذلك الخبرات المهنية والتكنولوجية.

ح- التأكيد على أن التعليم رسالة ومهنة لها قواعدها الخلقية والمهنية.

ط- توجيه النظام التربوي بما يكفل تحقيق مركزية التخطيط العام والمتابعة واللامركزية في الإدارة.

ي- الاعتزاز بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية لدوره المتميز في بناء الإنسان والمجتمع.

ثانياً: أهمية وخصائص السياسة التعليمية:

تتضح أهمية السياسة التعليمية من خلال الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد توجيهات للنظام التعليمي، أو مجرد نقطة البداية في المجال التربوي، والنظام التعليمي للدولة، بل تقوم بالعديد من الوظائف المهمة ومنها:

1. تشكل أساساً لتقويم الخطط القائمة والخطط المقترحة.

ففي ضوء السياسة التعليمية يتم قياس الأداء الفعلي، بحيث تتخذ معايير للتقويم للخطط القائمة، والخطط المقترحة، للتعرف على نقاط القوة والضعف في الخطة.

2. تيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري.

وذلك من خلال توفيرها للمعايير الحاكمة التي تبين أهمية وقيمة الحلول المقترحة لما يقع من مشكلات، فتساعد على اتخاذ القرار الصائب.

3. تقضي على التذبذب وعدم الاتساق والازدواجية.

وذلك لما يتخذ من قرارات تصدرها الأجهزة المختلفة حيال المشكلات المتشابهة وبالتالي يتحقق الاتساق في الإجراءات وما يصدر من قرارات تجاه المشكلات.

4. توفر نوعاً من الشعور بالأمن لدى العاملين، ودرجة من الاستقرار النسبي.

فهي لا تتغير بتغير المسؤولين، وبالتالي تساعد على استقرار العمل والتنفيذ، ولو تغير المسؤول، لكونها تحوي مواد تضبط إجراءات العمل، وقواعد توضح تطبيق تلك المواد مما يؤدي إلى الفهم الصحيح لمتطلبات العمل التربوي، وضمان عدم الانحراف عن الأمر المحدد مسبقًا.

5. توفير الوقت والجهد والمال.

إن السياسة التعليمية تعمل بحول الله على توفير الوقت والجهد والمال، حيث يتخذ القرار الصائب، وفق الخطوات المحددة، ومن الجهة المختصة باتخاذه، وبالتالي يتوفر الوقت والجهد والمال.

6. توجيه النظام التعليمي.

هذه الوظيفة وإن كانت آخر وظيفة في ترتيب الوظائف، إلا أنه في حالات

تعرض الدولة لظروف سياسية داخلية أو خارجية، تصبح أول وأهم وظيفة، فهي وظيفة خطيرة إن لم يحسن استخدامها، أو استخدمها أعداء الدولة حال الاحتلال.

ثالثاً: تشخيص الواقع:

في سلسلة توجيه النشاط التربوي بعد أن يتم تحديد الأهداف، تأتي السياسة التربوية الخطوة التالية، وتكون الإطار العام الذي يوجه العمل الفني والإداري في المؤسسة التربوية، كما أنها الإطار الذي تقوم على أساسه إنجازات هذه المؤسسة بصفة عامة.

إن السياسة التربوية تبدو في صورة تقارير، أو مفاهيم عامة تساعد المسؤول التربوي عند إتخاذ القرار، وهي وليدة الأهداف التعليمية، والقواعد السلوكية التي تسترشد بها الإدارة، فالأهداف العامة هي التي تحدد السياسة التربوية العامة التي تنتهجها المؤسسة التعليمية، ولا بد للسياسة التعليمية من أن تتميز بالثبات، والوضوح، والتكامل، والمرونة كي تساهم في إنجاز أهدافها، كما يجب أن تكون السياسة مكتوبة، حتى يتم تفسيرها بشكل صحيح، كما يجب أن تتصف بأنها عامة، وليست مفصلة لكي يستطيع المسؤولون الإداريون، والفنيون من العمل بحرية في اتخاذ القرارات الملائمة كما يتطلب الموقف والمشكلة التي يواجهونها، وأخيرًا يجب أن تكون هذه السياسة واضحة ومفهومة لجميع العاملين بالمؤسسة التعليمية، ولا تتأثر بتغير هذا المسؤول أو ذاك، وهذا ما يعني المرونة لا الجمود بحيث يمكن تطوير هذه السياسة وتنميتها في ضوء الظروف والحاجات المتغيرة.

كما تسعى الحكومة لأن يملك هذا الجيل المواقف النفسية والأساليب

الفكرية والمعارف والمهارات القادرة على مغالبة التحديات وعلى حمل رسالة التحديث والتجديد وبناء مجتمع عصري.

واعتمادًا على فلسفة التربية المتضمنة في قانون التربية والتعليم، فإن السياسة التربوية في الأردن ترتكز على المبادئ والأولويات التالية:

1. الإيمان بالله، وتشمل هذه الأولوية "مبدأ التربية للإيمان" الذي يشير إلى:
2. الإيمان بوحدة الأمة العربية وحريتها وشخصيتها في الوطن العربي المتكامل والإيمان بالمثل العليا للأمة العربية.
3. التفاهم الدولي على أساس العدل والمساواة والحرية:
4. احترام كرامة الفرد وحريته وتقيد المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر.
5. العدل الاجتماعي، وإتاحة الفرص المتساوية للتعليم لجميع أبناء الأردن وبناته ضمن إمكانيات الأفراد أنفسهم.
6. مساعدة كل طالب على النمو السوي جسميًا وعقليًا واجتماعيًا وعاطفيًا، ليصبح مواطنًا مسؤولاً عن نفسه وعن مجتمعه.
7. أهمية التربية والتعليم لتنمية المجتمع الأردني ضمن إطار الوطن العربي المتكامل في جميع النواحي.

لا نستطيع فصل السياسة التعليمية عن السياسة العامة للدول، فهي تشتق أهدافها من الأهداف العامة للنظام السياسي القائم، وهي تعبر عن حاجات المجتمع التي تشمل كافة القطاعات والميادين، ولهذا نجد أنها تعبر عن مجموعة من الأغراض هي:

- أغراض ذات طبيعة فلسفية وثقافية عامة.
- أغراض سياسية تعبر عن الاتجاهات الوطنية.
- أغراض اقتصادية واجتماعية يتطلب تحقيقها في فترة زمنية معينة.
- أغراض تربوية عامة يحتاجها المجتمع لتحقيق أهدافه الموضوعة.
- أغراض تربوية محددة ونوعية تتطلبها كل مرحلة وكل نوع من التعليم.

رابعاً: المعوقات ومؤشرات تراجع الأداء التربوي:

راوحت التربية مكانها بعد مؤتمر التطوير التربوي الثاني واعتمدت في السياسة التربوية على الاجتهادات الشخصية لهذا المسؤول أو ذاك، فقد اتسمت سياستها قبل عام 1988م صدور قانون التربية والتعليم المؤقت رقم 27، افساح المجال للاجتهادات الشخصية، والأهواء والميول الفردية، على حساب الأنظمة والقوانين والتشريعات، ولا زالت تسير على نفس الطريق مما يعني أن غياب السياسة التعليمية، قد أفرز مجموعة من المعوقات وقفت في طريق تنفيذها أبرزها:

1. غياب السياسة التعليمية وتركها للمزاجية الفردية.
2. غياب التخطيط التربوي عن فعاليات الوزارة وأنشطتها.
3. تدني مستوى التعليم، وعدم قدرة النظام التعليمي على توفير احتياجات الأردن من القوى البشرية المدربة اللازمة.
4. غياب التنسيق بين السياسة التربوية في التعليم المدرسي والتعليم العالي، وكما هو معروف فإنه لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.
5. غياب مشاركة المواطنين في قضايا التربية والتعليم.

6. عزوف القوى العاملة البشرية من وظيفة المعلم نظرا للوضع المتردي للحالة التي يعاني منها المعلمون.

7. ضعف الصلة بين التعليم والعمل، واستمرار النظرة المتدنية للتعليم المهني، وعدم التوسع فيه.

8. تدني مستوى نوعية التعليم وتجويد محتواه.

إن وزارة التربية والتعليم مطالبة بإتباع سياسة تربوية تعليمية، تحقق طموحات الوطن والمواطنين، وتطلعاتهم ورغباتهم، من خلال توسيع قاعدة مشتركة المواطنين، وتفعيل هذه المشاركة على الصعيدين المحلي والوطني، وأن يبرز دور القطاع الواسع من المعلمين في المساهمة برسم هذه السياسة.

السياسة التعليمية ليست في رسم المبادئ على الورق، فإن ما يجب الاهتمام به ما يتم تطبيقه من هذه المبادئ بكل جدية بنقلها إلى أرض الواقع، حيث أن النصوص النظرية أيًا كانت بلاغتها لا تستطيع تحقيق ما يصبو إليه المجتمع، إلا من خلال التطبيق العملي والممارسة الحياتية، ليستطيع النظام التربوي أن يكون قادرًا على توفير المخرجات التعليمية، التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع، وعلى الرغم من مرور ما يزيد عن ربع قرن على وضع هذه المبادئ، فالملاحظ أن فلسفة التنظير تطغى على فلسفة التطبيق، من هنا نرى مؤشرات التراجع في الأداء التربوي نتيجة لمعوقات تنفيذ السياسة التعليمية.

1. عدم الاستقرار السياسي في الموقع الأول.

2. ضعف مستوى الإدارة المركزية.

3. ضعف مستوى أداء الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية.

4. تراجع مستوى الأداء في التعليم الأساسي، وتحسين نوعيته.

5. تراجع في تطوير أنواع التعليم المهني والتطبيقي في التعليم الثانوي.

6. وعجز في توفير إمكانات الالتحاق لـ(50٪) من الطلبة الذين ينهون التعليم الأساسي.

7. عدم القدرة على تخفيض نسبة الأمية إلى حدود ألـ 8٪.

8. تراجع في برامج تدريب المعلمين والإداريين والفنيين من موظفي الوزارة.

9. غياب الحوافز لممارسة مهنة التعليم.

10. ضعف في تطوير المناهج لتلاءم حاجات الفرد والمجتمع القائمة والمنتظرة.

11. ضعف في مستوى توفير التقنيات التعليمية.

12. تراجع في مستوى امتحان الثانوية العامة، وتدن في مستوى سمعته.

13. عجز في الاستغناء عن الأبنية المدرسية المستأجرة، ونظام الفترتين.

14. تشتت واضح في الأبنية المدرسية.

15. تراجع في مستوى الخدمات والنشاطات التربوية المقدمة للطلبة.

16. غياب التخطيط التربوي، وضعف في ثقافة التخطيط.

17. غياب دور البحث التربوي، والدراسات الاقتصادية.

18. غياب خطط التطوير التربوي.

خامساً: الحلول والتصورات المستقبلية:

1. لابد من وجود الاستقرار لصاحب القرار السياسي في وزارة التربية والتعليم لإيجاد قيادة تربوية مستقرة قادرة على تنفيذ عملية تخطيط ناجحة، وتطوير تربوي معقول.
2. لابد من وجود معايير محددة وواضحة لانتقاء الإدارة المركزية والادارة التعليمية والادارة المدرسية، ليتم توفير الكفاءات القادرة على قيادة العملية التربوية، من رسم سياسات وتخطيط استراتيجي وإدارة تعليمية ومدرسية ميدانية متميزة.
3. هناك غياب في التخطيط الوظيفة الأولى للعمل الاداري، مما يتطلب وجود كادر تخطيطي مركزي، يفهم وظيفة التخطيط التي يجب أن يقوم بها، ويقوم باعداد الخطط التربوية المطلوبة.
4. لابد من توفير تعليم يثير اهتمام الطالب على مقاعد الدراسة من خلال توفير المعلم المؤهل، والمادة التعليمية المواكبة للتطور العلمي.
5. من الضروري إعادة النظر في المساقات والتشعيب المدرسية، والتخلص من حالة الفوضى التي أصابت المساقات والتشعيب التعليمية المقدمة، والعمل على خلق حالة من التوازن بين المساقات الأكاديمية من جهة ومساقات التعليم المهني من جهة أخرى.
6. ضرورة التركيز على أهمية التعليم المهني ودوره في التنمية ومتطلبات سوق العمل.
7. هناك فجوة كبيرة بين التعليم المدرسي والتعليم الجامعي، وهناك انفصام بين

السياسة التعليمية وسياسة التعليم العالي، وهو ما يتطلب وقفة جادة لمعالجة هذا الخلل.

8. المدرسة خُلقت لخدمة المجتمع إلا أن دور المجتمع مغيب عما يدور داخل أروقة المدرسة، وبين جدران الغرفة الصفية، مما يتطلب أن تفتح المدرسة أبوابها أمام أولياء الأمور، ومشاركتهم في صنع القرار مشاركة فاعلة ومؤثرة.

9. تحسين وضع المعلم الاقتصادي والإعلاء بمهنة التعليم مادياً واجتماعياً، والعمل على انتقاء المعلمين ضمن معايير خاصة لاستقطاب الكفاءات البشرية لمهنة التعليم.

10. معالجة ظاهرة إبعاد التعليم عن التنظير مما يتطلب ربط التعليم بالعمل، فلا قيمة لشهادة لا تؤهل صاحبها لأداء ممارسة عملية في نشاط اجتماعي، أو أي نشاط يرى الإنسان فيها نفسه وذاته.

11. التركيز على التعليم النوعي بدلاً من المساحة الكمية التي تطغى على التعليم في المناهج والكتب المدرسية من خلال الارتقاء بمستوى التعليم، والعمل على تحسين نوعيته، والعمل على غرس القيم في نفوس الطلاب.

12. البناء المدرسي هو البيت الثاني للطالب ومدارسنا تفتقر لبناء مدرسي تتوفر فيه كل ما يحتاجه الطالب من أنشطة وفعاليات إلى جانب أن نظام الفترتين والأبنية المستأجرة باتت عقبة في تطوير التعليم وتحسين نوعيته.

13. هناك تغييب في برامج التدريب المهنية للمعلمين، والبرامج الادارية والفنية للاداريين، فبرامج التدريب أثناء الخدمة ضعيفة، إن لم تكن معدومة، والاشراف التربوي مترد لعدم شموليته لكل المعلمين، وبرامج تأهيل موظفي الوزارة من اداريين وفنيين تكاد تكون غير موجودة.

14. باتت عملية الغش في امتحان الثانوية العامة قضية تربوية واجتماعية وأخلاقية، تتحمل جميع الأطراف من تربية ومجتمع وإدارة عامة وجود هذه الظاهرة، والعمل على توضيح عدم شرعيتها لا دينياً ولا اجتماعياً ولا أخلاقياً إلى جانب أن الامتحان العام معيار وطني يجب أن يتحمل الجميع مسؤوليته في الخلاص مما شابه، والعمل على تطوير الامتحان وأسئلته بحيث تعالج الأسئلة الفكر والتحليل بدلاً من الحفظ والاستذكار.

15. هناك عدم اهتمام واضح لدى وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بالبحث التربوي، وأهميته ودوره في تشخيص الواقع، ووضع الحلول والتوصيات أمام صاحب القرار، إلى جانب غياب الدراسات الاقتصادية رغم ارتباط التعليم بالاقتصاد...الخ.

16. هناك تغييب في خطط التطوير التربوي الشمولية والقطاعية، وكل ما تتغنى به الوزارة من عملية تنظير، لا يتم تفعيله على أرض الواقع، مما يستدعي العمل على عقد أكثر من مؤتمر تربوي لتطوير التعليم الذي بات يعاني من التراجع منذ ربع قرن، وفيما يبدو أن وزارة التربية والتعليم قد استمرأت عدم الحراك إلى الأمام، وكل وزير يغني على ليلاه لفصل دراسي ويرحل.

المصدر: الفريجات، غالب (2014)، السياسات التربوية وأثرها على المخرجات التربوية، بحث شارك فيه المؤلف في مؤتمر السياسات التربوية ومخرجاتها التعليمية، جامعة الطفيلة التقنية بالاشتراك مع الجامعة الأمريكية Bridge Water بتاريخ 28/ 4/ 2014.

2- محور التطوير الإداري

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: التطلعات المستقبلية

1. تجديد جهازالتربية
2. اللامركزية وتفويض الصلاحيات
3. دعم القرار ورسم السياسات
4. تصميم الهيكل التنظيمي

التطوير الإداري

المقدمة :

إن الإدارة التربوية هي مجموعة من العمليات المترابطة تتكامل فيما بينها في مستوياتها الثلاثة الوطني (الوزارة)، والمحلي مديريات التعليم (المحافظات والأقاليم)، والاجرائي (المدرسة) من أجل تحقيق الأهداف التربوية المنشودة، ولقد ساهم العديد من العوامل في تطور الادارة التربوية من خلال إعتبار من يعمل بالإدارة صاحب مهنة، وإعتبار الإدارة ظاهرة سلوك ونشاط إجتماعي وعلاقات انسانية، وإستخدام النظريات والنماذج في دراسة الإدارة، وإعتبار الإدارة ذات بعدين محتوى وطريقة، وبروز عناصر جديدة ذات تأثير في الإدارة كالتكنولوجيا، والنظرية الإيديولوجية، والظواهر السكانية، وتركيز النشاط البحثي والباحثين على الدراسة العملية للإدارة.

لابد للادارة التربوية من أداء مهمتها في المجالات التالية:

- وضع الأهداف وتحديد الإستراتيجية على المستوى الوطني.
- إعداد الأفراد للحياة كأعضاء فاعلين في المجتمع.
- توفير القوى البشرية والإمكانيات المادية لتحقيق الأهداف التربوية.

ويمكن حصر خصائص الإدارة التربوية في أن تكون متمشية مع الفلسفة الاجتماعية والسياسية للبلاد، وتتسم بالمرونة في الحركة والعمل، وأن تكون عملية، وتتميز بالكفاءة والفاعلية، والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، وفي الطليعة منها تربية الجيل القادر على مواجهة متطلبات الحياة.

ومع تزايد السكان والأعباء المترتبة من جراء ذلك، يفرض على الإدارة مواجهتها، والعمل على وضع الحلول للمعوقات والمشاكل الناجمة، وفي حال عدم تجانس السكان، ووجود أقليات، أو مجموعات عنصرية، أو طوائف دينية يخلق مشكلات متنوعة، لابد للإدارة من الاهتمام والعناية بها.

إن التحول الحضاري يفرض على الإدارة التربوية التزامات أمام المشكلات التربوية الناتجة عن التوسع في الخدمات، ومتطلبات التعليم، وما يحتاجه من عمليات تخطيط للبرامج التربوية الملائمة، لمواجهة هذه الظروف مع القدرة على توفير الحاجات المالية اللازمة، لتنفيذ المشروعات والبرامج التعليمية.

وفي حالة القوى والضغوط الاجتماعية، تبرز مشكلات ومعوقات تتطلب الإدارة التربوية أن تأخذ دورها في وضع الحلول الملائمة، لتتمكن الإدارة من أداء دورها، و تحقيق أهدافها التي تسعى للوصول إليها، وبشكل خاص في عدم توفر المال اللازم لتحقيق التنمية في المجال التربوي.

أولاً: تشخيص الواقع:

لقد تم بلورة البناء الحالي لوزارة التربية والتعليم في ظروف متغيرة وعلى مدى سنوات طويلة، وهو اليوم غير فعّال، يتسم بالبيروقراطية، والترهل الاداري، والاكتظاظ بحجم العاملين، وخلق طبقة من البطالة المقنعة، مما افقد الجهاز الشفافية والرشاقة في اتخاذ القرار، واوجد فئة من الموظفين البعيدين عن روح القيادة في ادارة الادارات المركزية.

تم تنظيم الجهاز الحالي لوزارة التربية والتعليم في ثلاث طبقات ادارية- وزارة التربية والتعليم، مديريات تعليم في كل محافظة، والادارات المدرسية،

وكل واحدة من هذه المستويات الادارية مسؤولة امام الادارة الأعلى منها، وحتى تقوم الوزارة بمهامها العملية ينحصر دورها في رسم السياسات، ووضع ميزانية التعليم، وضع الخطط والبرامج بعيدة المدى، تحديد منهاج التعليم العام، تطوير مناهج التعليم، تقييم ومراقبة عمل جهاز التعليم، تحديد سياسات التطوير التربوي، تطوير مناهج ذات أفضلية وطنية، النهوض بالبحث التربوي، المبادرة الى التشريع، العمل على تأهيل وتطوير القوى العاملة في جهاز التعليم، وحتى تحقيق فعالية جهاز التربية وقدرته على القيام بمهامه بشكل ناجح، لابد من تحديد واضح لمسؤوليات وصلاحيات كل واحد من الطبقات الادارية، لمنع التكرار والتضارب في الصلاحيات، والوصول الى تنظيم جديد بتحويل الصلاحيات من المركز حتى مديرية التعليم في المحافظة.

ثانياً: التطلعات المستقبلية:

1. تجديد جهاز التربية

ومن أجل تمكين الوزارة أن تقوم بمهامها بفعالية:

- يتم انشاء ثلاثة قطاعات تعليمية/ قطاع الادارة والتخطيط، قطاع التعليم، قطاع الخدمات، يرأس كل قطاع تعليمي امين عام.
- يتم تحديد الادارات المركزية لكل قطاع تعليمي، على أن لا تزيد مسؤولية كل رئيس قطاع عن اربع ادارت مركزية.
- يتم اعادة النظر في مجلس التربية ليضم كفاءات تربوية وطنية، يقدم مشورته في تخطيط وبلورة السياسة على المديين المتوسط والبعيد، ويصادق على كل تغيير جوهري في السياسة التربوية.

- يتم تعزيز دور البحث التربوي المنوط به دراسة المشكلات والعقبات التي تعترض النظام التربوي، ويقوم بتقديم توصياته للمعنيين.
- يتم انشاء وحدة للتطوير التربوي منوط بها العمل على وضع برامج ومشاريع تربوية لتطوير القطاع التربوي، والعمل على متابعة تنفيذ توصيات البحث التربوي.
- يتم انشاء وحدة تشريعية ذات سلطة وطنية بالتنسيق مع لجنتي التربية في كل من مجلس النواب ومجلس الاعيان.
- يتم وضع أهداف تربوية من قبل وزارة التربية لتغطية خطة تربوية خمسية، يتم تجزئتها لاهداف سنوية لجهاز التربية والتعليم.
- يتم انشاء ادارة تعليم في كل محافظة بدرجة عليا، مسؤولة عن العناية التربوية في المحافظة، وتتحمل ادارة سياسة التربية والتعليم في المحافظة، وتنظيم جهاز التربية والتعليم في المحافظة، والقيام بمهام الرقابة والتفتيش وتوكيد الجودة.
- يشكل مجلس تربوي في كل محافظة برئاسة المحافظ لمساعدة مديرعام التربية على نجاح سير العملية التربوية.
- تفعيل دور المجتمع المحلي في كل محافظة ليكون مشاركاً ومسانداً لنجاح العملية التربوية في الميدان.
- يتم تشكيل الادارة المدرسية التي تتولى تنظيم التعليم في المدرسة، والعمل على التعاون مع المجتمع المحلي في تحسين البيئة التعليمية.
- يتم العمل على انجاز المدارس المركزية في المحافظات للخلاص من التشتت المدرسي، والانتهاء من نظام الفترتين والمدارس المستأجرة.

- يتم التخطيط لانجاز نظام المدارس الاهلية الحكومية بمشاركة بين وزارة التربية والقطاع الخاص.
- يتم تحديد اعداد الطلبة في كل مدرسة اساسية ما بين 250 وحتى 600 طالب، والمدرسة الثانوية ما بين 400 وحتى 1000 طالب في مدة لا تتجاوز الخمس سنوات القادمة.
- المدرسة تتحمل مسؤولية من ظاهرة التسرب، وهي ملزمة تجاه الطلاب ذوي الصعوبات الخاصة.
- المدرسة ملزمة بالارتقاء بمستوى التحصيل التعليمي لكل طالب وطالبة، ورعاية المتميزين منهم.
- المدرسة الثانوية مسؤولة عن تدني مستوى الاداء في امتحان الثانوية العامة.
- المدرسة مسؤولة عن مستوى القيم لدى الطلبة، بحيث تكون لديها مجموعة من الاهداف التي تسعى لتحقيقها.
- المدرسة مسؤولة عن تحقيق الاهداف في مجال التحصيل، منع التسرب، تفوق الطلاب، البيئة التربوية، برامج التعاون مع المجتمع، نجاح النشاطات الثقافية والفنية، ويتم تكريم المدارس التي تحقق انجازات عالية في هذه المجالات.

2. اللامركزية وتفويض الصلاحيات

أ- اللامركزية:

يقوم نظام اللامركزية في الادارة التربوية على أساس وجود مصالح مشتركة في حدود الوظيفة التربوية في تطوير العملية التعليمية يتطلب ادارتها

وتنفيذها ذاتياً، ويتطلب الاعتراف بالشخصية القانونية للوحدة، (الادارة العامة للتربية في المحافظة)، والوحدات الأخرى التابعة لها (المدرسة)، وخضوع هذه الوحدات لرقابة السلطة المركزي (وزارة التربية والتعليم)، وتنفذ على مراحل بعد اتمام الاختبار القبلي ودراسة نتائجه.

يشمل هذا المفهوم على أربعة عناصر أساسية لنظام اللامركزية في الادارة التربوية وهي:

- الاعتراف بالاستقلال الذاتي للادارات التربوية العامة في المحافظة والوحدات التابعة لها.
- وجود مصالح محلية في حدود الوظيفة الادارية التربوية تمس المجتمع بفعالياته المختلفة وتتطلب اشراكه في القرارات التربوية.
- وجود سلطة مركزية تمارس الرقابة على الادارات العامة للتربية في المحافظات والوحدات التابعة لها.
- التطبيق التدريجي للوظيفة الادارية التربوية المنفذة ذاتياً بعد اختبارها.

ويلاحظ أن هذا المفهوم يشتمل على عناصر أخرى مفهومة ضمناً، وهي وجود رقعة جغرافية محددة يمارس عليها النظام اللامركزي، ووجود استقلالً ذاتي متضمن استقلالاً مالياً.

إن اللامركزية تقوم على تشجيع السكان على المشاركة في صنع القرار حول التعليم، وتحفّز على المبادرة والإبداع وفي الوقت نفسه تحترم الخصوصيات المحلية، كما أنها تعزز وتفعل من دور المنظمات الجماهيرية، وهي في مصلحة

الديمقراطية لأنها تسمح بتسيير مصالح المجتمع المحلي ذاتياً من خلال المنظمات المحلية، وبذلك فإنها تشجع على المشاركة والتعاون بينها.

من الضروري أن نعي أن مشاركة المجتمع في صنع القرار التربوي يجب أن يؤشر على ما يلي:

- إن أفضل وسيلة لدفع المواطنين للمساهمة في ادارة التربية هو جعل المدرسة نفسها تساهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بالانفتاح بصورة أوسع على بيئتها وتوجيه براجمها التربوية لتلبية الحاجات الحقيقية للمواطنين.
- إن اسنخدام المجتمع كمصدر للتربية مبني أساساً على النظرية التي تقول إن العملية التعليمية يجب أن تكون مندمجة بمشكلات الحياة اليومية للناس من جميع الأعمار.
- إن ديمقراطية التعليم إنما تعتمد على ديمقراطية المجتمع الذي يؤلف النظام التربوي جزءاً منه، فإن الغرض من ديمقراطية التعليم هو ديمقراطية المجتمع.
- إن مبدأ الحق لكل مواطن في التعليم هو أيضاً الاطار الثاني للديمقراطية لذا فإن ربط مشاركة المجتمع المحلي بديمقراطية التعليم ترقى إلى ارتباطه بديمقراطية المجتمع ككل.

ب- تفويض الصلاحيات:

إن تفويض الصلاحيات جوهر اللامركزية، ويشكل تفويض الصلاحيات دفع المستوى الاداري الأعلى إلى تفويض بعض صلاحياته إلى المستوى الإداري الأدنى، وتتيح الفرصة لتعليم وتدريب المرؤوسين على اتخاذ القرار وحل

المشكلات، خاصة إذا كان المدير المفوض صاحب الصلاحية الأصلية يتابع عن قرب مستوى أداء المرؤوس ويرشده دائماً، وينبهه على الأخطاء التي يرتكبها ليتفادى المرؤوس الوقوع فيها مستقبلاً، فكلما شعر المدير بحسن تصرف المرؤوس بالصلاحية الممنوحة وقدرته على اتخاذ القرار، زادت ثقة المدير بالمرؤوس، وبالتالي يطمئن الأول أكثر، فيمنح الأخير مزيداً من الصلاحيات.

يجب مراعاة الجوانب التالية عند تفويض الصلاحيات:

- تحديد الصلاحيات المراد تفويضها.
- تحديد حالات واوقات التفويض.
- تحديد الأطراف المعنية بالتفويض.
- تحديد كيفية تفويض الصلاحيات.
- الافتراض في منح الصلاحيات توفر الكفاءة والثقة.

إن عملية تفويض السلطة تعني أن يقوم الرئيس أو المدير بدراسة الأعمال التي يؤديها، فيبقي لنفسه الأعمال التي يستطيع وحده أن يقوم بها بينما يوزع باقي الأعمال على العاملين معه.

لقد اختلف معنى اللامركزية باختلاف وجهات نظر المفكرين الاداريين، وقد اشتملت هذه التعريفات على ما يلي:

- توزيع المسؤوليات والصلاحيات اسلوب من أساليب تنظيم العمل.
- توزيع صلاحيات الوظيفة الادارية بين المركز والفروع.
- نقل الصلاحيات من المستويات الحكومية العامة إلى المستويات الأدنى.

ومن أجل نجاح اللامركزية وتفويض الصلاحيات لابد مما يلي:

- يتم إعطاء صلاحيات واسعة لكل مدير عام للتربية في المحافظة دون العودة إلى مركز الوزارة.
- يتم تطبيق الإستقلال الإداري والمالي لكل مديرية عامة للتربية في المحافظات.
- يتم تشجيع المواطنين في المشاركة في صنع القرارحول التعليم من خلال المجالس المحلية التربوية في المحافظة.
- يتم مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي في دعم ومساندة المسيرة التعليمية من خلال الفعاليات والنشاطات التربوية التي تقيمها في المحافظة.
- يتم إنفتاح المدرسة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.
- يتم تكليف كل مدير في موقعه أن يشرك/ يفوض من يقوم على رئاستهم بالمشاركة في صناعة القرار.
- يتم تكليف كل مدير على تنمية كفاءات المرؤوسين وغرس الثقة بهم.
- يتم توزيع صلاحيات الوظائف الإدارية بين الإدارات والمديريات والأقسام لديها.

3. صناعة القرار ورسم السياسات

أ- صناعة القرار ودعم القرار

إن صناعة القرار هي قلب الإدارة، ويعد عملية إتخاذ القرار الإداري

جوهر العملية الإدارية، ومحور نشاط الوظيفة الإدارية، ووظيفة الرجل الإداري، وتعتبر عملية إختيار حكيمة لإستراتيجية أو لإجراء أو لحل، وهي عملية منظمة ورشيدة، وبعيدة عن العواطف والأمزجة والرغبات، وتعتمد على الدراسة والتفكير الموضوعي، وإستخدام الطرائق والوسائل والأساليب العلمية للوصول إلى الهدف المنشود.

إن إتخاذ القرارات عملية مستمرة تشمل كل المراحل الإدارية، بدءاً من التخطيط مروراً بالتنظيم والتوجيه والرقابة، إذ لا تخطيط دون إتخاذ قرار أياً كانت المدة الزمنية التي شملها التخطيط، كذلك الأمر لباقي الوظائف الإدارية، ونحن نمارس العمل الإداري في حياتنا اليومية، ونتخذ جملةً من القرارات تلقائياً، أو نتيجة للدراسات المسبقة في حال الصواب أو الخطأ، ولا تنحصر عملية إتخاذ القرار بالمدير العام بل في جميع المستويات، وفي كل قسم من أقسام المؤسسة في ضوء ما تقتضيه الحال.

واستناداً لأهمية إتخاذ القرار، برزت عندنا مدرسة خاصة عرفت فيما بعد بمدرسة نظرية القرارات الإدارية، والتي اعتبرت أهم ما يقوم به المدير من وظائف هي إتخاذ القرار، فهي الحد الفاصل في نجاح المدير، واياً كانت معلوماته ومدد ممارسته وإلمامه بالتفاصيل يبقى فاشلاً وغير جدير باللقب في حالة عدم إتخاذه القرار المناسب لحل المشكلة الإدارية المطروحة في الوقت المناسب.

ب- رسم السياسات العامة

السياسات العامة تعني كل تصرفات الحكومة وما من تصرف حكومي إلا ويهدف إلى منع أو منح، حيث يشمل كل القرارات والأوامر الصادرة عن الحكومة للتعبير عن توجهاتها، ويعتبرها البعض بأنها برنامج عمل مقترح

لشخص أو جماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها، سعياً للوصول إلى هدف معين، حيث أن السياسة العامة هي مجموعة القرارات التي تتعلق بمجال معين كالتربية والصحة...الخ، فمثلاً في مجال التعليم لو كان للدولة سياسة تعليمية تهدف إلى خلق قاعدة تكنولوجية، فبإمكانها إتخاذ مجموعة من القرارات كإنشاء المدارس والمعاهد، وعقد الدورات، وفي وزارة التربية تعني تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها وزارة التربية والتعليم بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة وعلى حلها.

- يتم إنشاء وحدة إستشارات تربوية من ذوي الخبرة والمؤهلات التربوية من داخل الوزارة وخارجها، لتقوم بمساعدة الوزير على صناعة القرار التربوي في القضايا المفصلية.
- يتم إعادة النظر في القرارات التربوية، والعمل على تحديثها وتنقيتها مما لم يعد ملائماً لمرحلة التطوير التربوي المنشودة.
- يتم تكليف مديري الإدارات المركزية بإعادة النظر في العمل على تحديث الإجراءات والتعليمات المتبعة لديهم في تسيير العمل وتطويره.
- يتم تطوير مجلس التربية وإعادة النظرفي تشكيله، ورفده بالكفاءات التربوية من خارج الوزارة لممارسة دور فاعل ومؤثر في رسم السياسات العامة للوزارة.
- يتم تكليف مجلس التربية في رسم سياسات عامة للمرحلة القادمة وفي جميع جوانب العملية التربوية.

4. تصميم الهيكل التنظيمي للوزارة

الهيكل التنظيمي لمؤسسة ما يتكون عادة من الأنشطة والمهام التي يتم توزيعها بين العاملين بالمؤسسة والقيام بعمليات التنسيق والإشراف، وهو بالضرورة موجّه نحو تحقيق أهداف المؤسسة والتنظيم، كما يمكن اعتبارها أيضاً منظاراً للأفراد اتجاه مؤسستهم والبيئة المحيطة، ويمكن هيكلة منظمة أو مؤسسة بطرق عديدة ومختلفة بحسب أهدافها، لذلك فإن هيكلة المؤسسة يحدد اسلوب عملها، ويسمح الهيكل التنظيمي بتحديد المسؤوليات للوظائف المختلفة والعمليات المحددة لجهات مختلفة مثل الادارات والمديريات والأقسام.

الهيكل التنظيمي يتميز بمبدأ التدرج الذي يحدد العلاقات العامودية (من الإعلى إلى الأسفل، أي بين الرئيس والمرؤوسين)، والعلاقات الأفقية (أي بين موظفين على نفس المستوى)، ويمكن تحديد المسؤولية على أساس التسلسل القيادي، أو على أساس الوظائف أو كليهما، وعادة ما يشبه بالمظهر الهرمي، وفيه تتوسع السلطة والمسؤولية حسب التدرج في المستويات، ولكل منصب في التنظيم دور يناسبه من حقوق وواجبات وامتيازات والتزامات تحدد سلوك من يقوم بهذا الدور بشكل رسمي.

إن هيكل تنظيم أي مؤسسة يعني انتظاماً ثابتاً من العلاقات المتناسبة، ولنجاح عمل هذا النظام، يفترض تقسيم النشاطات المحددة على أشخاص معينين ليتحمل المسئولية كل عضو، ويتم التنسيق بين هذه النشاطات، كما يعتمد تقسيم الوظائف والمهام في التنظيم على تقييم العمل التقني، وبالتالي على تحليل الوظائف المختلفة في المؤسسة، وتوفير الأشخاص المناسبين، وهذا ما يعرف بتحليل الوظائف، الذي يؤدي إلى توظيف الموارد البشرية في المكان المناسب، مع

التقيد بالإستراتيجية الرامية لتحقيق أهداف الوزارة، آخذين بعين الإعتبار برامج وسياسات وأهداف الوزارة والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

تعد وزارة التربية والتعليم هيكلاً تنظيماً جديداً لادارات ومديريات واقسام الوزارة، وتعمل على تحديد الوصف الوظيفي للعاملين في الوزارة، وتحديد مهامهم والأعمال المطلوبة لكل موقع وظيفي، ويضم الهيكل الجديد ثلاثة امناء عامين: امين عام للشؤون الادارية والتخطيط، ويشمل أربع ادارات هي التخطيط والسياسات الاستراتيجية، ادارة الموارد البشرية، ادارة الامتحانات والاختبارات، وادارة الأبنية والمشاريع الدولية، وامين عام للشؤون التعليمية والفنية ويضم اربع ادارات هي ادارة التعليم العام، ادارة المناهج والكتب المدرسية، ادارة تكنولوجيا التعليم، وادارة التعليم المهني، وامين عام لشؤون الخدمات المساندة ويضم اربع ادارات هي ادارة اللوازم والتزويد، ادارة الموارد المالية، ادارة التدريب، وادارة العلاقات الثقافية والدولية.

ويرتبط بوزير التربية والتعليم كل من مكتب الوزير، مجلس التربية، لجنة التخطيط، وحدة الاستشارات التربوية، مديرية الإعلام والإتصال المجتمعي، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، مديرية الرقابة والتفتيش وتوكيد الجودة، ومديرية الشؤون القانونية.

إن الهيكل الجديد من شأنه نقل الوزارة إلى مرحلة أكثر تميزاً في الأداء، وتم توزيع اداراته وفق المعايير الدولية في تقسيم الاعمال والمهام الوظيفية، وتتخلص الوزارة بالتنظيم الجديد من العديد من الإدارات التي كانت تشكل تكراراً في المهام والوظائف في الوزارة، بحيث تم دمج هذه الادارات وصولاً إلى أعلى درجات التميز في الأداء وجودة العمل، والتخلص من الترهل الاداري

الذي كانت تعاني منه الوزارة، ويكون الهيكل الجديد بمستوياته وصلاحياته اكثر انسجاماً وتوافقاً مع روح الفريق الواحد التي لابد وأن يتسم بها العاملون في الوزارة.

وفي الميدان التربوي في صورته الجديدة سيتم التخلص من ازدحام العمل في كثرة مديريات التربية والتعليم في الميدان، ليتم حصر مسؤولية الميدان بادارة عامة للتربية في كل محافظة (12 إدارة تربوية)، بدلاً من مايزيد عن اربعين مديرية تربية وتعليم، إلى جانب إعادة هيكلة الإدارة المدرسية بمفهوم القيادة الجماعية نظراً للدور التربوي والتعليمي الذي تضطلع به المدرسة.

ومن أجل نجاح الهيكل الجديد لابد مما يلي:

- يتم التخلص من الزوائد الوظيفية في جميع المستويات الادارية في مركز الوزارة، ونقلها إلى مواقع وظيفية للاستفادة منها.
- يتم التخلص من الموظفين الذين زادوا عن حاجة الوزارة والعمل على نقلهم لميدان التعليم وخاصة من ذوي المؤهلات التعليمية التي تحتاجهم المدارس.
- يتم تحديد المسؤوليات والوظائف في كل إدارة من الإدارت المركزية.
- يتم حصر دور الوزارة برسم السياسات ووضع الخطط والبرامج والمشاريع، والعمل على توفير إحتياجات الميدان التربوي من معلمين وإداريين وفنيين ومدارس وخدمات، على أن يتم مستقبلاً تحديد إحتياجات كل محافظة من القوى البشرية مباشرة مع ديوان الخدمة المدنية.
- يتم تحديد مواصفات علمية وتربوية من ذوي المؤهلات الوظيفية المتميزة للقيام بالوظائف القيادية في مركز الوزارة في مختلف المستويات الإدارية.

- يتم تحديد خمس عشرة وظيفة بدرجة عليا للأمناء العامين الثلاثة، وللمدراء العامين التربويين في المحافظات.

يتم التخلص من الزوائد على مستوى الوظائف الخدمية في الوزارة ونقلها إلى الميدان.

- يتم تشكيل لجنة التخطيط المركزية بعضوية الوزير والأمناء العامين، ومديري إدارات التعليم العام في المحافظات، والمستشارين التربويين، والخبراء المحليين لدى الوزارة.
- تتحمل لجنة التخطيط المركزي برئاسة الوزير مسؤولية الاشراف على سير العملية التربوية،والعمل على صناعة القرارات التربوية ذات المساس بنجاح الوزارة للقيام بمسؤولياتها.
- يتم عقد إجتماعات دورية لكل إدارات تابعة للأمين العام، وتلخص هذه الإجتماعات بتقارير يقوم الأمين العام بعرضها على لجنة التخطيط المركزية لمناقشتها والعمل على إقرارها.

المصدر: ورقة عمل قُدمت الى وزير التربية والتعليم بتاريخ 23/ 10/ 2013.

3- محور التخطيط والتطوير التربوي

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: أهمية التخطيط في التطوير التربوي

ثالثاً: المشكلات

رابعا: الحلول والتصورات المستقبلية

التخطيط والتطوير التربوي

المقدمة:

إن الوزارة تسعى من أجل تحقيق رؤيتها التطويرية في المؤسسة التربوية، بما يرتكز على الخطط والبرامج والأهداف، التي تضمن تحقيق مستوى عال من الكفاءة البشرية، وتزويد المجتمع بخبرات تعليمية مستمرة تضعها نصب أعينها، استجابة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتحفيزها عن طريق إعداد قوى بشرية مؤهلة ومدربة، لتغطية حاجة سوق العمل، وتلبية متطلبات التنمية المستقبلية.

إن وزارة التربية والتعليم تسعى لتحقيق تطوير نظام تربوي عماده التميز، يمتلك قوى بشرية مؤهلة، تعمل على تمكين المتعلم القيم والكفايات، ليكون منافساً، وفقاً لمعايير ذات جودة، تحقق متطلبات اقتصاد المعرفة، وتلبي احتياجات المجتمع.

مما يتوجب على صانعي القرار التربوي العمل الدؤوب على ديمومة محافظة النظام التربوي على وتيرة التقدم والتطور في مفاصل العملية التعليمية كافة، وهو ما يتطلب أن يكون ذلك بتوجيه مسار التخطيط التربوي بما يخدم هذه التطلعات، والالتفات إلى تحقيق منجزات تربوية نوعية.

إن التحدي الذي يواجهنا هو كيف نستطيع أن نستثمر مواردنا وإمكاناتنا، بأفضل الطرق وأكفأ الأساليب، لتحقيق أكبر عائد مجتمعي وفردي، والعمل على تحقيق أهداف المجتمع في التنمية والتقدم، نظرا لشح الموارد الطبيعية، وارتفاع تكاليف استغلالها، وما تعانيه من ظروف غير مواتية، وخضوعها لتأثيرات سائبة من مختلف الأنواع.

لقد استرشد بالتخطيط كمنهج وأسلوب للعمل المنظم، من أجل الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات، والتحكم والضبط في عملية الإنماء، وتوجيهه نحو المسارات المرغوبة، والأهداف المنشودة بالصور الملائمة لكل المجتمع، وقد بات في حكم المؤكد أنه لا خيار بين الأخذ بالتخطيط وعدم الأخذ به، فقد أصبح أداة فاعلة لا يمكن الاستغناء عنها، غير أن الخيار المطروح هو ما نوع التخطيط الذي يلائم المجتمع، وفقاً لظروفه ومشكلاته؟ وما المدى الذي يتحرك داخله، والمستوى المراد إحداثه، والأهداف المرغوب تحقيقها؟، ومن أجل أن تتحقق أهداف التخطيط التربوي، في العمل على رفع مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التربوي- المعيار الكمي أو عدد الطلبة الذين ينهون مرحلة دراسية ما بنجاح، حيث إن قدرة النظام على توفير التعليم الجيد من(معلمين مؤهلين، مناهج ملائمة، طرق تدريس ملائمة، توجيه وإرشاد، مدارس ومرافق مدرسية ملائمة)، وهذا كله يرفع من مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التربوي، وكذلك المهمة الأخرى من مهام التخطيط التربوي أن يرفع من مستوى الكفاءة الخارجية- مدى توافق مخرجات النظام التربوي مع الأهداف التي سعى النظام إلى تحقيقها، أي تحقيق النظام لدوره في خدمة المجتمع وقيادته ليلائم الظروف القائمة.

أولاً: تشخيص الواقع:

إننا في أمس الحاجة إلى ممارسة التخطيط التربوي بالاسلوب العلمي في التخطيط، حيث أن غياب التخطيط على مستوى الوزارة، وفقدان وجود الخطط التربوية ذات البعد الشمولي لجميع مفاصل العملية التربوية قد ساهم الى حد كبير في تراجع العملية التربوية، مع غياب العمل على توفير الكوادر التربوية،

التي تمتلك الدافعية للعمل، والقدرة على البذل والعطاء، حيث إن عملية التخطيط بالقدر الذي توصف بأنها ذات طبيعة فنية، إلا أنها تحتاج إلى معاناة، وقدرة فاعلة على أن العمل التخطيطي عمل جماعي تعاوني، يجب أن يعمل جميع العاملين فيه بروح الفريق، وتوفير الفرصة أمام الجميع بالاطلاع على المعلومة، التي يجب أن لا يتم حجبها أو حجزها عن الكادر التخطيطي، والسعي لتوفير بيئة تخطيطية ملائمة لقطاع العاملين في التخطيط، وتزويد الجهاز التخطيطي بالكوادر والكفاءات العلمية، مع تفعيل دور أقسام التخطيط في مديريات التعليم بالقدرات البشرية، القادرة على أداء دورها الميداني، كذراع تنفيذي من جهة، ولممارسة دور توفير التغذية الراجعة للخطة التربوية، من خلال ممارسة دورها الميداني في مجالات المتابعة والتقويم من جهة أخرى.

إن هناك وضوحاً تاماً في غياب التصور الشامل لمهام وحجم مسؤولية التخطيط التربوي في الوزارة، وسيطرة العمل الاداري على العمل الفني، وتغييب لغة التواصل والاتصال فيما بين كوادر التخطيط، مما ينعكس سلباً على مستوى العمل التخطيطي وانتاجية العمل، كل ذلك أدى لغياب واضح لمفهوم إعداد الخطط التربوية، ومع غياب ثقافة التخطيط فيما بين العاملين، وعدم وجود توفر الكوادرالادارية والفنية فإن لغة التخطيط مغيبة، لا بل مفقودة في جميع مستويات العمل في الادارات التربوية كافة.

إن التخطيط التربوي على الرغم من أنه بدأ في مطلع الستينيات من القرن الماضي في وزارة التربية والتعليم إلا أن العملية التخطيطية مفقودة، فليس هناك خطة تربوية على مستوى الوزارة/ المركز والميدان، وقد اقتصر عمل التخطيط على التشكيلات المدرسية والتي لا تشكل إلا جزئية صغيرة في عملية التخطيط، كما أن غياب التخطيط الوطني بشكل واضح منذ سنوات أدى إلى فقدان

التخطيط التربوي لوظيفة مهمة من مهماته الخاصة بتوفير الكوادر البشرية المتعلمة والمدربة لكافة كوادر المشاريع التنموية، نظراً لارتباط التخطيط التربوي بالتخطيط الوطني.

إن التراجع الكبير في العملية التربوية تعزى في كثير من عناصره إلى غياب التخطيط الذي يعمد إلى تشخيص الواقع، ووضع الحلول الملائمة، والعمل على حل المشكلات التي تواجه عملية تنفيذ المشاريع والبرامج التطويرية، فباتت التربية في ظل غياب التخطيط كالاعمى الذي يسير في غابة رغم ما يمتلك من عصا بيضاء تساعده على تتبع خطواته، ولكنها خطوات بطيئة وفي كثير من الحالات قاتلة، ولارتباط السياسة التخطيطية بالسياسة التربوية، وغياب هذه الاخيرة عن وزارة التربية لعدم الاستقرار في الموقع الاول في الوزارة، لكثرة التغيير والتعديل في موقع الرجل الاول، وشخصنة العمل لدى هذه القيادات، فإن ذلك كان له أثر كبير في تراجع عملية التخطيط التربوي وفقدان وزارة التربية لوجود خطط تربوية.

التخطيط عصب العملية الادارية وفي غيابه لن تستطيع الادارة أن تقوم بوظيفتها في الاخذ بيد المؤسسة على تحقيق أهدافها، والعمل على وضع الحلول لما تواجه من مشكلات، مما يؤدي إلى تراكم هذه المشكلات وتقف في طريق أي محاولة للتطوير، وهو ما نلاحظه في المسيرة التربوية في الربع القرن الاخير من عمر وزارة التربية والتعليم، ومن مسيرة العملية التربوية، حيث طغت فلسفة الارتجال والشخصنة على العمل الاداري، وغياب الكفاءات والكوادر البشرية المؤهلة التي تقود العملية التربوية.

التخطيط التربوي يحتاج إلى الاهتمام الأكبر في وزارة التربية والتعليم في

جميع الاصعدة البشرية والمادية والفنية، لانه بدون تخطيط لا يمكن أن نتلافى ما أصاب مسيرتنا التربوية من تكلس في العمل، وترهل في الادارة، واختناق في المسيرة، كلها ادت إلى أن أن تتراجع المسيرة التربوية، والتي تحتاج إلى وقفة جادة، يتحمل مؤتمر التطوير التربوي المنشود أن يضع الحلول الملائمة لتنطلق مسيرة العملية التربوي نحو آفاق المستقبل المنشود.

ثانياً: أهمية التخطيط في التطوير التربوي:

إن التخطيط هو الإسلوب العلمي الصحيح للعقل الإداري، ولو قام الإداري بجميع وظائف الإدارة، ولم يمارس التخطيط فإن كل عناصر الإدارة التي يمارسها لن تفضي إلى شيئ، حيث أن غياب القدرة على تشخيص الواقع، وتحديد الأهداف، ومعالجة المشاكل، ووضع الحلول للمعوقات والعقبات التي تواجه العمل الإداري، لن تكون إلا في ظل التخطيط، الذي يجب على كل إداري فهمه وإستيعابه والأخذ به، كأسلوب عمل ومنهج طريق، لتحقيق نجاح عمله الإداري، وقيادته للمؤسسة التي يتولى إدارتها، لا بل قيادتها، ومن هنا فإن جميع الدول التي قطعت شوطاً في التقدم إعتمدت بشكل كامل على الإسلوب العلمي في التخطيط، وجميع الإداريين الذين حققوا نجاحات متميزة في المؤسسات التي يديرونها، يعود ذلك الى فهمهم وإستيعابهم للعملية التخطيطية.

إن التخطيط هو حشد للطاقات والإمكانات، والعمل على توظيفها، لتحقيق الأهداف المرسومة في مرحلة زمنية معينة، والقدرة على تشخيص الواقع، وتحديد ما يواجه هذا الواقع من عقبات تقف في طريق تحقيق الأهداف، إلى جانب أن الوعي التخطيطي يسهم في رسم رؤية مستقبلية لإمكانية وضع الحلول والبدائل أثناء مسيرة التخطيط، وتنفيذ الخطة المرسومة، فالمخطط هو

العقل المفكر للإداري يضع أمامه صورة الواقع بشفافية وموضوعية، ويحدد له الأهداف.

إن التخطيط التربوي ضروري جداً ليس على صعيد المؤسسة التربوية، بل على الصعيد الوطني، لأنه لا يمكن نجاح التخطيط الوطني بدون تخطيط تربوي، فهو من يحدد إحتياجات التخطيط الوطني من القوى البشرية المتعلمة والمدربة للمشروعات الوطنية ولبرامج التنمية، فالتنمية ذات شقين، تنمية بشرية يتحمل مسؤوليتها التخطيط التربوي، وتنمية الموارد الطبيعية، يسهم التخطيط التربوي أيضاً في إنجازها، لأنها تعتمد على الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة، المطلوب من التخطيط التربوي العمل على توفيرها من خلال المؤسسات الأكاديمية المدرسية والجامعية.

إن غياب الرؤية في ربط التخطيط التربوي بالتخطيط الوطني تشكل عقبة كأداء في إنجاز الخطة الوطنية، وغياب الفهم والإستيعاب لوظيفة التخطيط التربوي من قبل كادر الإدارة التربوية يقف عقبة في إنجاز مشروعات الخطة، بمعنى لابد من تلاحم التخطيط الوطني مع التخطيط التربوي، وهو ما تفتقده الكثير من المؤسسات الحكومية في دول العالم، وهو ما نلمسه من ضعف في أداء مهمة التخطيط التربوي، وعجزه عن أداء دوره الوطني، واقتصاره على حواشي التخطيط داخل المؤسسات التعليمية كالتشكيلات المدرسية.

إن التنمية التي ننشدها ذات شقين، بشرية تعنى بتأهيل الإنسان، وتسعى لجعل مخرجات التعليم ملبية لحاجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستقبلية، والشق الثاني طبيعية من خلال إستثمار الموارد الطبيعية والإمكانات الوطنية المتوافرة، وكلاهما لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تخطيط وطني شامل وبتلاحم

مع تخطيط تربوي قادر على ترجمة المشروعات والبرامج على أرض الواقع، وفي غياب التخطيط الوطني، فإن مهمة التخطيط التربوي باقية، نظراً لإرتباطه بأهم مؤسسة في الدولة، مؤسسة التربية والتعليم، وللحجم الذي تستوعبه من القوى البشرية، وللأهداف المستقبلية المطلوب تحقيقها، لأنها ترتبط بإعداد الإنسان وتأهيله وإعداده للمستقبل.

إن التربية والتنمية والتخطيط، هذه التاءات الثلاث أهم ما في حياة الإنسان والدول، فالتنمية عملية هدفها رفاهية الإنسان ورقيه، والإنسان هو وسيلة التنمية، ولتحقيق الهدف والوسيلة يقوم التعليم بتجهيز الإنسان، ليكون الوسيلة والهدف، فالعلاقة بين التربية والتنمية وطيدة، تزداد وثوقاً كلما تطور المجتمع وزاد تقدمه، ومن غير الممكن حدوث أي نمو لأي نشاط إلا إذا تكامل العنصر البشري والعنصر المادي معاً، فالعنصر البشري يتمثل في عنصر العمل، ويعتبر العنصر الحاكم في التنمية، لأن الموارد الإقتصادية تعتمد إلى حد كبير على المهارات والخبرات الفنية والإدارية، ومن البديهي والمؤكد أن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمجرد توفير رأس المال، أو بمجرد إستيراد المصانع والآلات، ونقل التكنولوجيا، إلا إذا رافق ذلك العمل على تنمية المهارات والقدرات البشرية، وتطوير النظم القائمة، والإتجاهات الإجتماعية والفكرية السائدة، وتزداد أهمية العمل لأن الوسائل الحديثة تحتاج إلى تخصصات ومهارات دقيقة وعالية المستوى، وكلما تطورت الإختراعات تزايد الطلب عليها، لذا يصبح التعليم والتدريب المنظم الذي يحصل عليه عنصر العمل أساس الإنتاجية العامة والفردية، ويعتبر عاملاً هاماً لتوفير الوقت والجهد والمال، وبناء عليه تعتبر التربية ومؤسساتها العامل الحاسم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لأنها تتولى إعداد وتنمية العنصر البشري، وحيث إن تنمية المجتمعات الحديثة لن يتم إلا بتأهيل

وتدريب الكوادر البشرية الوطنية على كافة المستويات، وفي مختلف التخصصات، وتنمية المواهب المختلفة والقدرات المتعددة لدى أفراد المجتمع.

يتحمل التعليم عبء مسؤولية التغير الإجتماعي والإقتصادي، لأنه الأداة الرئيسية في تحقيق هذا التغير، حيث يساهم التعليم في زيادة دخل الفرد الذي يعد أحد المعايير الرئيسية للتنمية، ولقد تحمل قطاع التعليم مسؤولية الإخفاق في تحقيق مسيرة التنمية، من خلال الحديث عن تدني مستوى كفايته الداخلية والخارجية، مما ساهم في زيادة البطالة بين صفوف المتعلمين، دفع بالعديد من التربويين والإقتصاديين إلى المناداة بإعادة النظر في هيكلية التعليم ومساراته، والتمحيص في أهدافه ومناهجه، حتى يمكن الوصول إلى نظام تعليمي قادر على الإستجابة لمعطيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي ينشدها المجتمع.

إن المهمة التي يقوم بها التعليم في عملية تنمية وتطوير القوى البشرية تكاد تشكل الحجر الأساس في إعداد القوى البشرية اللازمة لتطوير المجتمع وتنميته، وإن أي خلل في الوظيفة التي تقوم بها تشكل عقبة كأداء في طريق التنمية الشاملة التي يسعى إليها المجتمع.

إن التعليم ليس غاية بذاته بقدر ما هو وسيلة للنهوض بالفرد والمجتمع، من خلال تنمية الفرد والمجتمع في آن واحد تنمية إقتصادية وإجتماعية، ومن هنا فإن الأردن مطالب بإعادة النظر في سياسته التعليمية لكي تأخذ في الإعتبارات التالية:

- ربط النظام التعليمي ومخرجاته بحاجات المجتمع، ومتطلبات التنمية وسوق العمل، ولهذا يتطلب ربط التخطيط التربوي بالتخطيط الإقتصادي والإجتماعي.

- التركيز على الجانب الكيفي الخاص بأهداف التعليم وفلسفته، وبنية التعليم ونظامه، والمناهج المدرسية والمكتبات والملاعب.
- إن للمرأة دوراً هاماً في بناء المجتمع من خلال دورها الفاعل في إعداد الأسرة، وهذا يتطلب إعداد المرأة إعداداً جيداً، كي تشكل عنصراً فاعلاً في التنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي.
- الإلتفات إلى تمهين التعليم، بحيث يشكل الجانب الفني والمهني في النظام التعليمي مالايقل عن 50٪ والعمل على رفع مستوى المهنة إقتصادياً وإجتماعياً.
- رفع مستوى مهنة التعليم من خلال توفير كل الإحتياجات اللازمة للمعلم، وخاصة الجانب الاقتصادي الى جانب تطوير أداء مهنته، من خلال الاعداد التربوي والمسلكي والتعليمي... الخ.
- وضع الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد، حيث لا يمكن أن تتحقق التنمية بدون تخطيط، ولا يوجد تخطيط بدون أهداف تنموية، لذا فإن التخطيط العلمي هو الطريق الصحيح، الذي من خلاله نبدأ، حيث يتم تشخيص الخصائص والمشكلات، وتحديد الأهداف، والإجراراءات التنفيذية، ورسم المشروعات والبرامج.

نستطيع أن نؤكد أنه لا يمكن فصل التربية عن التنمية، ومن غير الممكن أن يؤدي النظام التعليمي دوره في المجتمع دون أن يترك أثراً للتغير الإجتماعي والحضاري والإقتصادي، حيث إن البوابة التي نعبر من خلالها إلى رحاب التنمية هي بوابة التربية بشقيها النظري والتطبيقي، إلا أن هدف التربية الذي نسعى إليه لا يمكن أن يتحقق بدون تخطيط علمي، يعتمد على تشخيص الخصائص

والمشكلات، من خلال تحديد الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، في ضوء البرامج والمشاريع التي يتم إعدادها، مع الأخذ بعين الإعتبار مراعاة مقومات التخطيط الرئيسية المتمثلة بالواقعية والشمول والمرونة.

ثالثاً: المشكلات:

إن التخطيط التربوي يعاني من المشكلات التالية التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار:

1. نقص البيانات والإحصاءات الأساسية.
2. ضعف التنظيم الإداري.
3. تدني في توفر القوى البشرية المدربة على التخطيط.
4. شح المخصصات المالية.
5. عدم وضوح السياسات التربوية والتخطيطية.
6. نقص فعالية التنسيق وتكامل النشاطات.
7. تدني في مستوى البحث التربوي.
8. غياب اقتصاديات التعليم.
9. غياب تخطيط القوى البشرية والمالية.
10. عدم وضوح الشراكات الإستراتيجية.
11. عدم الوضوح في عملية إدارة نظم المعلومات التربوية.
12. ضعف تفعيل الخارطة المدرسية (التربوية) الإلكترونية.

13. غياب الاستثمار التعليمي، وتعميم ثقافة الاستثمار المجتمعي.

14. عجز في توفير البناء المدرسي التربوي.

15. تشتت في توسع الأبنية المدرسية.

16. هدر في الطاقات الإدارية والفنية والتعليمية.

17. غياب ثقافة التخطيط.

18. غياب المتابعة والتقييم.

19. عدم وجود خطة تربوية واضحة المعالم.

20 الارتهان لمشروعات الدعم الخارجي على حساب التخطيط العلمي.

21. عدم ضبط وتوجيه الدعم الخارجي بما يخدم الحاجات التربوية.

22. غياب البحث والتخطيط الخاص بالاستثمار الأمثل للتعليم في استثمار القروض الخارجية.

23. تغييب دور مشاركة المجتمع في المساهمة في توفير البناء المدرسي.

رابعا: الحلول والتصورات المستقبلية:

أولا: العمل على تعديل بعض التشريعات التي تقف في طريق تحقيق الأهداف المرجوة من التخطيط والعمل على تذليل العقبات التي تسببها بعض الأنظمة والتعليمات الإدارية.

ثانياً: توفير المال اللازم لعملية التطوير التربوي واحتياجات تنفيذ المشروعات من المصادر كافة (موازنة، منح، قروض، مساعدات)، ويجب أن تتطور نسبة

الإنفاق من المال اللازم للتعليم مع تطور حجم الموازنة العامة، لأنه لا يمكن للمجتمع من تحقيق التطور دون تعليم، ولا يمكن للتعليم أن يحقق أهدافه في تطور المجتمع دون توافر الاحتياجات اللازمة للتطوير وفي مقدمتها المال اللازم.

وفيما يتعلق بالمنح والقروض، يجب أن لا تستخدم إلا بما يحقق الأهداف المرسومة وتمويل البرامج التربوية في الخطط التربوية، وبما لا يتجاوز الأهداف والقيم والمعايير التربوية الوطنية، وبما يخدم تعميم الفائدة من هذه المنح والقروض.

ثالثاً: ضرورة توفير كل ما تحتاجه العملية التعليمية التعلمية للطالب كمحور لهذه العملية، وللمعلم كأداة ووسيلة تنفيذية تقود العملية التربوية، وباستخدام عناصر تكنولوجيا التعليم التي يجب أن تخدم العملية التربوية بما يعود على تنمية وتطوير محور العملية التعليمية التعلمية (الطالب).

رابعاً: إن عملية التطوير التربوي عملية مستمرة، ومن هنا لا بد من السعي الدائم لتطوير قدرات ومؤهلات العاملين في إدارة التخطيط التربوي، وتزويدهم بالمعرفة والمعلومة التي تساعدهم على إنجاز عملهم التربوي من خلال الندوات والدورات وورش العمل...الخ.

خامساً: العمل على تأهيل أقسام التخطيط التربوي في المديريات، بحيث يتم الاعتماد عليهم في ممارسة الأعمال التخطيطية في الميدان من ناحية التنفيذ والمتابعة والتقييم.

وفي ضوء ذلك لا بد من تحقيق الرؤى المستقبلية التي تسهم في تحقيق النجاح لعملية التخطيط التربوي.

من الضروري توافر مجموعة من المتطلبات الضرورية لنجاح عملية التخطيط من حيث التصميم والإعداد والتنفيذ والمتابعة، حيث إن خطوات التخطيط مترابطة ومتكاملة، ولا يمكن أن تكون واحدتها بعيدة عن تنفيذ الأخرى، وتتنوع المتطلبات بحسب نوع مراحل التخطيط وعملياته حجماً ومستوى، ومجالها المكاني والزماني فكراً وتطبيقاً، فإن هذه المتطلبات تؤشر على ما يلي:

1. من الضروري وجود جهاز مركزي يعنى بالتخطيط ويتمتع بدرجة عالية من القدرة والكفاءة، ويقوم بالإشراف الكامل على عملية التخطيط، ويتحمل مسؤولية إعداد الدراسات التفصيلية المتنوعة وهو ما يجب أن ينهض به جهاز البحث التربوي الذي يجب أن تتوافر له كوادر فنية قادرة على القيام بالبحث من خلال رصد المشاكل والمعوقات والاختناقات التي تعترض مسيرة التقدم التربوي، ويجب عليه أن يقوم بتحديد أولويات البحث التربوي ذات الصلة المباشرة بمفاصل العملية التربوية وبما يشمل جوانب العملية التعليمية التعلمية.

2. لا بد من توافر قيادات تربوية تفهم طبيعة التخطيط وتعي دوره وأهميته، وأنه لا يمكن تحقيق تنمية دون تخطيط، وإن بدا لبعضهم إمكانية إنجاز بعض جوانب التنمية هنا أو هناك؛ ولكن هذه التنمية غير شاملة ومشوهة، وانعكاساتها السلبية في كثير من الحالات أكثر من الإيجابية.

3. من الضروري أن تكون المهام والمسؤوليات واضحة ومحددة لكل العاملين في جهاز التخطيط وأن لا تكون هناك ضبابية في فهم الدور الذي يقوم به هذا الجهاز، ولا في التوجهات أو المسار الذي يقود عمل هؤلاء العاملين في جهاز التخطيط.

4. إن الخطة التربوية تقوم على إعداد الدراسات التفصيلية وعلى القيام بجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وتصنيفها وتوزيعها، وهو ما يجب أن يتوافر في جهاز جمع المعلومات السكانية والاقتصادية والتربوية...الخ، حيث لا وجود لخطة تربوية ولا نجاح لتخطيط تربوي دون توافر معلومة تربوية دقيقة تعطي تصوراً دقيقاً عن الواقع التربوي؛ فالمعلومة مهمة جداً في بناء الخطة الوطنية مع ضرورة تدفق المعلومة بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ.

5. لا بد من توافر سياسات تربوية تتمتع بالموضوعية، وتتسم بالمرونة وتكون قابلة للتطبيق، وتتميز بالثبات، وأن تكون مكتوبة حتى يتم تفسيرها بشكل صحيح، وأنها عامة وليست مفصلة، وأن تكون واضحة لجميع العاملين بالمؤسسة التعليمية.

6. من الضروري أن يتمتع الجهاز التخطيطي بسلطة تسهل له القيام باتخاذ القرارات التخطيطية بحيث تكون قراراته نهائية وملزمة لجميع القطاعات ومختلف الوحدات، وإلى جانب سلطة اتخاذ القرار لابد من توافر جهاز فني متنوع الخبرات والكفاءات، وهو ما يجب أن يلتفت إليه القائمون على شؤون التخطيط من توفير كوادر فنية متعددة ومتنوعة لإدارة التخطيط التربوي بدلاً من حالة العجز التي تعاني منها جميع المجالات والتخصصات.

7. إن الجانب المادي ضروري لجهاز التخطيط نظراً لحاجة التخطيط له، وفي مقدمة ذلك أجهزة التقنية الحديثة مثل الكمبيوتر ونظم المعلومات...الخ.

8. العمل على إعداد خطة تربوية تتمتع بالموضوعية وبمواصفات واقعية يجب تنفيذها من خلال المشاركة الايجابية للمشاركين كافة في العملية التخطيطية من أجل تضافر كل الجهود لجعل العملية التخطيطية عملية واقعية معيشة، ومن أجل أن تتحقق الأهداف المرسومة في الخطط.

9. لا بد من أن تتوافر ثقافة التخطيط لدى القطاعات المعنية كافة سواء في المركز أو الأطراف وعلى جميع المستويات وفي مختلف القطاعات.

10. من الضروري توافر الحوافز المعنوية والمادية للعاملين في قطاع التخطيط حيث إن هذه الحوافز تشكل دافعية قوية في المشاركة الفعلية في العملية التخطيطية، وتسهم في عملية نجاح التخطيط.

11. إن مشاكل التخطيط تعالج بالمزيد من التخطيط بحيث يتم العمل على تعزيز الإيجابيات التي تم إنجازها في الخطة التربوية والعمل على تلافي السلبيات التي لم تساعد الظروف أو واجهت العقبات والمشاكل، ولم يتم التمكن من تلافيها أثناء الخطة، وأن يتم رصدها ثانية في الخطة التالية والعمل على تذليل العقبات التي وقفت في طريق التنفيذ.

12. علينا أن نفهم أن أساسيات التخطيط الإستراتيجي هي من خلال مشاركة جميع الإطراف المعنية بالعملية التعليمية، ولا يكون من خلال هذا القسم أو ذاك أو أنه بديل عن التخطيط التربوي، ووضع خطة تربوية تهدف لحشد كل الإمكانات من أجل تحقيق أهداف محددة في فترة زمنية محددة.

13. إن التطوير التربوي الذي ننشده وصولا إلى تحقيق الأهداف المنشودة بصورة أكثر كفاءة لا بد أن يكون في مقدمة أولويات مفهومنا للتطوير، لأن العملية التعليمية الغاية والهدف الذي ينشدها المجتمع للوصول إلى تحقيق هدف التطور الذي نطمح إليه.

14. من الضروري أن نعي الدور الذي يقوم به التخطيط للموارد البشرية، ومن هنا نؤكد ضرورة توفير كل احتياجات التخطيط من الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة للقيام بدورها، وأن نعي تماما أن الفائض في العمالة يساوي العجز

الذي تعاني منه المؤسسة نظرا للانعكاسات السلبية التي تشكلها البطالة المقنعة في دوائر التخطيط.

15. باتت عملية الاستثمار في التعليم عنصرا مهماً، لمردودها الاقتصادي على المؤسسة التربوية والنظام التربوي، وأخذ التفكير يتجه لاستغلال المرافق المدرسية بشكل كامل، مما يتوجب أن نلفت الانتباه إلى التفكير الجاد في هذا المجال.

16. إن عملية التغذية الراجعة ضرورية جدا من خلال جهاز المتابعة والتقييم المستمر لمعرفة ما يتحقق من الخطة وفقا لمدى زمني محدد، ومقدار الواجبات الملقاة على كل وحدة تنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار إزالة كافة العقبات التي تعترض التنفيذ.

المصادر:

1. **الفريجات، غالب (2012)، إضاءات على النظام التربوي، دار أزمنة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.**
2. **وزارة التربية والتعليم (2014)، إدارة التخطيط والبحث التربوي.**
3. **تقرير قُدم لوزير التربية والتعليم حزيران/ 2011.**

4- محور مسارات التعليم وتشعيبه

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص مسارات التعليم

ثانياً: التطلعات المستقبلية

مسارات التعليم وتشعيبه

المقدمة:

إن التعليم هو الوسيلة الناجحة لإرساء قواعد رأس المال الاجتماعي وأسسه وتنميته، وإن كان ذلك يحتاج إلى بذل جهود كثيرة لتحقيق التطوير المطلوب سواء عن طريق دراسة النظم التعليمية في الدول الأخرى واقتباس ما يصلح منها، أو السعي إلى تشعيب التعليم وتنويع برامجه وتوجهاته، بحيث يغطي مجالات نظرية وعملية وفنية ومهنية متعددة، ولكنها ذات صلة قوية ومباشرة بواقع الحياة اليومية مع الأخذ في الاعتبار متطلبات العصر واحتياجات المستقبل، وهذه أمور تحتاج إلى توافر كفاءات وقدرات وإمكانات قد يفتقر إليها العالم الثالث الذي ما زال يتخبط كثيراً في وضع النظم والخطط الصحيحة والملائمة، نظراً لقلة الخبرة وعدم الدراية وعشوائية التفكير وعدم وضوح الرؤية والهدف.

وعلى الرغم من أهمية التعليم في إتاحة الفرص أمام الأفراد للالتحاق بشبكات اجتماعية أفقية ورأسية مؤثرة، فإن التعليم لا يكفي وحده للقضاء على المعوقات التي تؤدي إلى التهميش، وتمنع تحقيق الاندماج في الكيان الاجتماعي، ودعم التكامل بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، ولذا فإن تنمية رأس المال الاجتماعي تحتاج إلى توسيع الشبكة الأفقية عن طريق توطيد الروابط وتنويعها بين الأقران والمكافئين اجتماعياً مثل أعضاء العائلة (بالمعنى الواسع للكلمة)، والأصدقاء والزملاء وأعضاء الروابط الاجتماعية والثقافية التي لا تعطي أهمية للفوارق الطبقية، والالتحاق بالشبكات الرأسية عن طريق عضوية النوادي والاتحادات التي تضم أعضاء من مستويات وفئات اجتماعية وثقافية

واقتصادية ومهنيـة متفاوتـة، ولكنهـا متعاونـة ومتسـاندة، بحيـث تتـيح الفرصـة للارتفاع والارتقاء.

أولاً: تشخيص مسارات التعليم:

حدد قانون رقم (3) لعام 1994 المرحل التعليميـة بـثلاث مراحـل، وهـي مرحلة رياض الأطفال ومدتها سنتان: تعد مرحلة رياض الأطفـال مرحلـة غـير الزامية، وتهدف إلى توفير مناخ مناسب يهيئ للطفل التربية المتوازنة، تشمل جميع جوانب شخصيته الجسمية والعقلية والروحيةوالوجدانية، وتساعده على تكـوين العادات الصحية السليمة، وتنمية علاقات اجتماعيـة، وتعـزز لديـه الاتجاهـات الايجابية وحب الحياة المدرسية.

• مرحلة التعليم الأساسي:

التعليم الاساسي هو قاعدة السلم التعليمي، وأساس لبناء الوحدة الوطنية والقومية، وتنمية القدرات والميول الذاتية، وتوجيه الطلاب في ضوئها، ويتكـون من الصفوف العشرة الأولى، وهو تعليم إلزامي ومجاني في المدارس الحكومية، يُ يقبل الطالب فيه في العام الاول إذا أكمـل السـنة السادسـة مـن عمـره في نهايـة كانون الاول من العام الدراسي الذي يقبل فيه، ولا يفصل الطالب مـن التعلـيم قبل إتمام السادسة عشرة من عمره، أي قبل إنهائـه المرحلـة الاساسـية للتعلـيم، ويستثنى من ذلك من كانت حالتهم الصحية لا تسمح بـذلك بنـاء علـى تقريـر طبي من اللجنـة الطبيـة المختصـة، وجـدير بالـذكر أن مـا يسـمى الآن بـالتعليم الأساسي، كان يسمى بالتعليم الالزامـي، وكـان يتـألف مـن التعلـيم الابتـدائي (1–6)، والتعليم الإعدادي في الصفوف (7–9)، وبنـاء علـى توصـيات المـؤتمر

الوطني الأول للتطوير التربوي 1987، فقد أصبح التعليم يتألف من عشرة صفوف.

- **التعليم الثانوي:**

هو حلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، ومدته سنتان (الاول والثاني الثانوي)، وهو تعليم غير الزامي، ويلتحق الطلاب في مرحلة التعليم الثانوي وفق قدراتهم وميولهم، تلك المرحلة التي تقوم على تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع القائمة أو المنتظرة بمستوى يساعد الطالب على مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بمجالات العمل.

إن المرحلة الثانوية هي المرحلة الثانوية بعد المرحلة الأساسية (الالزامية)، وقد كانت مدة الدراسة فيها، وحتى صدور القانون المؤقت رقم (27) لعام 1988 ثلاث سنوات، كما كانت تستوعب الطلاب ممن تتراوح أعمارهم بين 15-18عاماً، يتوزعون إلى أكاديمي ومهني بفروعهما المختلفة، أما بعد صدور القانون المذكور فقد أصبحت الدراسة سنتين تستوعب الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-18عاماً، يتوزعون إلى مسارين هما المسار الثانوي الشامل وهو المسار الاكاديمي، والمسار الثانوي التطبيقي وهو المسار المهني.

تهدف مرحلة التعليم الثانوي إلى تكوين المواطن القادر على تحقيق مجموعة من القدرات والمهارات في مختلف المجالات العلمية والعملية والاتصالية والشخصية والوطنية والقومية والانسانية، ويتألف التعليم الثانوي من مسارين رئيسين:

1. مسار التعليم الثانوي الشامل:

يقوم هذا المسار على قاعدة ثقافية عامة مشتركة وثقافية متخصصة أكاديمية، أو مهنية، ويشمل التعليم التعليم الثانوي الشامل/ أكاديمي بفروعه الادبي، والعلمي، والشرعي، ويشمل التعليم الثانوي الشامل/ المهني بفروعه التجاري، والصناعي، والزراعي، والفندقي، والتمريضي، والاقتصاد المنزلي.

2. مسار التعليم الثانوي التطبيقي:

يقوم هذا المسار على الاعداد والتدريب المهني، إذ يتم تدريب الطلاب فيه على برامج متعددة تم تصميمها لتلبية حاجات المجتمع من القوى العاملة (العمالة الماهرة).

يجوز وفق تعليمات يصدرها الوزير:

- تسريع الطلبة المتفوقين باختصار عدد سنوات الدراسة اللازمة لانهاء الطالب المتفوق مرحلة التعليم الاساسي بمدة لا تتجاوز سنتين دراسيتين.
- اختصار عدد سنوات الدراسة اللازمة لانها المرحلة الثانوية وفق نظام الفصول أو وفق البرامج الاجنبية على أن لا تقل عن ثلاثة فصول دراسية، ولا يكون الفصل الصيفي منها.

ثانياً: التطلعات المستقبلية:

المرحلة الإلزامية:

هي قاعدة التعليم والأساس الذي تقوم عليه مراحل التعليم الأخرى،

وتعدُّ أهم وسيلة لتدعيم وحدة الوطن والأمة، وترمي إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية والتعليم للمستوى الذي يتناسب مع نضج الطلاب في هذه المرحلة التعليمية.

إن مرحلة التعليم الأساسي تسع سنوات تقسم إلى المرحلة الأساسية الأولى (1-4)، والمرحلة الأساسية العليا، وقد تم وضع تصور لكل من المرحلتين شاملاً المسار، وعدد الحصص والوزن، (انظر الشكل 1) للمرحلة الأساسية الأولى، و(الشكل 2) للمرحلة الأساسية العليا.

أهداف التعليم الأساسي :

الأهداف الخاصة:

- أن ينمو جسم الطالب نمواً سليماً يقوى معه على الاحتفاظ بسلامته.
- أن ينمو عقل الطالب نمواً سوياً يقوي معه على التصرف في مواقف الحياة المختلفة تصرفاً يقوم على الحقائق والتفكير المنظم بعيداً عن الخرافات والتعصب.
- أن ينمو الطالب اجتماعياً ليصل إلى المستوى الذي يمكّنه من العيش في جماعة، محافظاً على حقوقه، قائماً بواجباته بروح إيجابية تعاونية، بالإضافة إلى شعوره بالمسؤولية.
- أن ينمو الطالب عاطفياً ليصل إلى المستوى ليصل إلى المستوى الذي يكتسب فيه الثقة بنفسه وبالآخرين.
- أن ينمو الطالب روحياً بحيث يتبع أحكام دينه ويتخذ ما فيه من مثل عليا الموجه الأول لسلوكه الخاص والعام.
- أن يتعلم المهارات الأساسية ليصل إلى المستوى الذي يجعله قادراً على

استعمال لغته العربية حديثاً وكتابة بسلامة ويسر، وعلى استعمال الأرقام في الحياة العادية دون صعوبة، وعلى تعود دقة الملاحظة والإصغاء المركز وموضوعية النقد والأسلوب العلمي في التفكير.

- أن يتزود الطالب من العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بما يمكنه من فهم نفسه وبيئته المحلية وموطنه الأردن والوطن العربي وصلاتهما بالعالم، فهماً علمياً يعرفه بمراحل تقدم بلاده ومشكلاتها وأوضاعها، ويبعث في نفسه شعوراً بالولاء لوطنه والثقة بأمته والارتباط بهما والاعتزاز بمقوماتهما والعمل على تقدمهما ضمن حدود عمله واختصاصه.
- أن يتعلم الطالب لغة أجنبية واحدة تكون عوناً له في دراسته في المراحل التعليمية اللاحقة أو في حياته المهنية المقبلة أو في حياته العامة.
- أن ينمي في نفس الطالب احترام العمل اليدوي والشعور بفائدة المهن والحرف للمجتمع وتقدير أصحابها.
- أن يتعود الطالب عادات الترويح البريء وتذوق الفنون الجميلة وألوان الفن الشعبي الأردني والعربي.
- أن تُكتشف ميول الطالب واستعداداته وقدراته، بحيث يمكن في نهاية المرحلة الإلزامية تحديد اتجاهه إلى ما يليها من مراحل، الثقافة العامة (الأكاديمية) أو الدراسة المهنية بأنواعها أو دخول معترك الحياة للعمل.

الأهداف العامة:

- يعدُّ التعليم الأساسي قاعدة للتعليم وأساساً لبناء الوحدة الوطنية والقومية وتنمية القدرات والميول، الذاتية وتوجيه الطلاب في ضوئها.
- تهدف هذه المرحلة إلى تحقيق الأهداف العامة للتربية وإعداد المواطن في مختلف

جوانب شخصيته الجسمية والعقلية والروحية والوجدانية والاجتماعية ليصبح قادراً على أن:

- يلم إلماماً واعياً بمبادئ الإسلام وشعائره وأحكامه وقيمه ويتمثلها خلقاً ومسلكاً.
- يتقن المهارات الأساسية للغة العربية، بحيث يتمكن من استخدامها بسهولة ويسر، يعرف الحقائق والوقائع الأساسية المتعلقة بتاريخ الشعب الأردني في عمقه العربي والإسلامي خاصة والإنساني عامة.
- يعي الحقائق الأساسية المتعلقة بالبيئة الطبيعية والجغرافية الأردنية والعربية والعالمية.
- يتمثل قواعد السلوك الاجتماعي ويراعي تقاليد مجتمعه وعاداته وقيمه الحميدة.
- يحب وطنه ويعتز به ويتحمل المسؤوليات المترتبة عليه تجاهه.
- يحب أسرته ومجتمعه ويتحمل المسؤوليات المترتبة عليه تجاههما.
- يتقن المهارات الأساسية للغة أجنبية واحدة على الأقل.
- يتعامل مع الأنظمة العددية والعمليات الرياضية الأساسية والأشكال الهندسية ويستخدمها في الحياة العملية.
- يستوعب الحقائق والتعميمات العلمية الأساسية وأسسها التجريبية ويستخدمها في تفسير الظواهر الطبيعية.
- يفكر بأسلوب علمي مستخدماً في ذلك عمليات المشاهدة وجمع البيانات وتنظيمها وتحليلها والاستنتاج منها وبناء الأحكام والقرارات المستندة إليها.

- يستوعب الأسس العلمية لأشكال التكنولوجيا التي تعرض له في حياته اليومية ويحسن استخدامها.
- يحرص على سلامة بيئته ونظافتها وجمالها وثرواتها.
- يدرك أهمية لياقته البدنية والصحية ويمارس النشاطات الرياضية والصحية المناسبة.
- يتذوق الجوانب الجمالية في الفنون المختلفة ويعبر عن ميوله الفنية الخاصة.
- يقوى على أداء مهارات حرفية تتناسب وقدراته وميوله ويسعى إلى تنميتها، ويعزز في نفسه احترام العمل اليدوي باعتبار أن العمل وظيفة أساسية في الحياة الاجتماعية.
- يتمثل قيم الجد والعمل والمثابرة والاعتماد على النفس في الإنجاز وتحقيق القدرة الذاتية وكسب العيش والاكتفاء الذاتي.
- يعبر عن مواهبه وقدراته الخاصة وجوانب الإبداع لديه.
- يتقبل ذاته ويحترم الآخرين ويراعي مشاعرهم ويقدر مزاياهم ومنجزاتهم.
- يقدر قيمة الوقت ويحسن استثمار أوقاته الحرة.

جدول رقم (1): تصور لمسارات المرحلة الأساسية الأولى وتشعيبها (1-4)

الرقم	المسار	المادة	عدد الحصص	الوزن
1-	العلوم الإنسانية	اللغة العربية	6	200
		التربية الدينية	4	100
2-	العلوم الطبيعية	العلوم العامة	5	200
3-	العلوم الرياضية	الرياضيات	5	200
4-	العلوم الاجتماعية	التاريخ	1	100
		الجغرافيا	1	100
		التربية الوطنية	1	100
5-	الأنشطة المصاحبة	الفن	1	نجاح
		الرياضه	1	نجاح
	المجموع العام		25	1000

1. مجموع الحصص الأسبوعية (25) حصة بواقع (5) حصص كل يوم دراسي.
2. الإعادة أو الرسوب لمرة واحدة في الصف الرابع فقط.
3. عدم انتقال الطالب من الصف الرابع إلى الصف الخامس إلا بعد نجاحه (50٪) في جميع المواد.
4. أن لا تزيد نسبة الرسوب أو الإعادة عن (10٪).

جدول رقم (2): تصور لمسارات المرحلة الأساسية العليا وتشعيبها (5-9)

الرقم	المسار	المادة	عدد الحصص	الوزن
-1	العلوم الإنسانية	اللغة العربية	5	200
		التربية الدينية	5	100
		اللغة الإنجليزية	4	100
-2	العلوم الطبيعية	الفيزياء	3	100
		أحياء، كيمياء، علوم	1	100
-3	العلوم الرياضية	الرياضيات	3	100
		الحاسوب	1	100
-4	العلوم الاجتماعية	التاريخ	1	100
		الجغرافيا	1	100
		التربية الوطنية	1	100
		اجتماع، اقتصاد، علم نفس	1	100
-5	العلوم الفنية ثقافة مهنية	تجاري، فندقة وسياحة	1	100
		صناعي، زراعي	1	100
-6	الأنشطة المصاحبة	الفن	1	نجاح
		الرياضة	1	نجاح
			30	1400

1. مجموع الحصص (30) حصة اسبوعية بواقع (6) حصص كل يوم دراسي.
2. إمتحان عام مع نهاية المرحلة الأساسية العليا والنجاح إجباري في جميع المواد باستثناء الأنشطة المصاحبة ويحق للطالب الإعادة لمرة واحدة فقط في العام التالي في المواد التي لم ينجح فيها.

3. يُقبل الطالب الذي لم يستطع تجاوز الامتحان في المرة الثانية في برامج مؤسسة التدريب المهني.

4. يسمح للطالب بالرسوب أو الإعادة لمرتين في الصفوف (5-8).

المرحلة الثانوية:

يرمي التعليم في المرحلة الثانوية إلى إعداد الطاقات البشرية التي يحتاج إليها المجتمع الأردني في تطوره الحضاري نحو مرحلة المجتمع الصناعي، إعداداً يتماشى مع ميول الطلاب واستعداداتهم وقدراتهم من ناحية ويتماشى من ناحية أخرى مع الحاجات القائمة والمنتظرة للمجتمع، وذلك عن طريق تنويع التعليم الثانوي للبنين والبنات. ويستمر في هذه المرحلة تحقيق الأهداف العامة للتربية والتعليم إلى المستوى الذي يتناسب مع نضج الطلاب، كما يستمر تحقيق الأهداف الخاصة بالمرحلة الإلزامية إلى مستوى يتناسب مع ما توافر للطلاب في المرحلة من نضج أكثر وخبرة.

إن التعليم الثانوي تعليم يلتحق به الطلبة وفق قدراتهم وميولهم ويقوم على تقديم خبرات ثقافية وعلمية ومهنية متخصصة تلبي حاجات المجتمع الأردني القائمة أو المنتظرة، بمستوى يساعد الطالب على مواصلة التعليم العالي أو الالتحاق بمجالات العمل، ولا يتم الالتحاق به إلا للذين اجتازوا بنجاح الامتحان العام في نهاية المرحلة التأسيسية.

أهداف هذه المرحلة:

يستخدم لغته العربية في تعزيز قدرته على الاتصال وتنمية ثقافته العلمية والأدبية ومراعاة مقومات البناء اللغوي الصحيح للغة وتذوق فنونها.

- يتكيف مع المتغيرات البيئية الخاصة بوطنه وأبعادها الطبيعية والسكانية والاجتماعية والثقافية ويعمل على حسن استغلالها وصيانتها وتحسين إمكانياتها.
- يكوّن ذاتاً ثقافية مستمدة من تراث أمته في الماضي والحاضر ويدرك ضرورة الانفتاح الواعي على الحضارة العالمية والإسهام فيها.
- يتفاعل مع البيئة الثقافية الخاصة بمجتمعه ويعمل على تطويرها.
- يعي أهمية الأسرة وتماسكها ودورها في الحياة الاجتماعية.
- يعزز تقبله لذاته وتقديره لإنسانية الإنسان واحترامه لكرامة الآخرين وحرياتهم.
- يستوعب مبادئ العقيدة الإسلامية وأحكامها وقيمها ويتمثلها في سلوكه ويتفهم ما في الأديان السماوية الأخرى من قيم ومعتقدات.
- يسعى إلى تقدم وطنه ورفعته والاعتزاز به، والحرص على المشاركة في حل مشكلاته وتحقيق أمنه واستقراره.
- يعرف واقع أمته وقضاياها ويعتز بانتمائه إليها ويسعى إلى وحدتها وتقدمها.
- يؤدي واجباته ويتمسك بحقوقه.
- يعمل بروح الفريق ويعي أسس الديمقراطية وأشكالها ويمارسها في تعامله مع الآخرين ويؤمن بمبادئ العدالة الاجتماعية.
- يعي القضايا والمشكلات الدولية ويدرك أهمية التفاهم الدولي والسلام القائم على الحق والعدل.
- يتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل.

- يستوعب المفاهيم والعلاقات الرياضية والمنطقية ويستخدمها في حل المشكلات.
- يتقصى مصادر المعلومات ويتقن العمليات المتصلة بجمعها وتخزينها ومعالجتها وطرق الاستفادة منها.
- يستوعب حقائق العلم المتجددة وتطبيقاتها ويتمكن من اختيار صحتها بالمنهج التجريبي ومعرفة دورها في صنع التقدم الإنساني.
- يحافظ على البيئة ونظافتها وينمي إمكانياتها وثرواتها.
- يستوعب المعلومات والقواعد الصحية المتعلقة بالنمو الجسمي والنفسي المتوازن ويمارسها.
- يتذوق العمل الفني يعبر عن ميوله الفنية في إنتاج أعمال فنية في مستوى قدراته وإمكانياته.
- يسعى إلى تحقيق متطلبات تأهيله المهني واستقلاله الاقتصادي ومقومات الاكتفاء الذاتي.
- ينمي نفسه بالتعلم الذاتي والتعلم المستمر مدى الحياة.
- يستثمر أوقات فراغه في ممارسة هوايات وأساليب ترويح نافعة وفي تطويرها.
- يتمثل في سلوكه القيم والكمالات الإنسانية.
- يستخدم العقل في الحوار والتسامح في التعامل والأدب في الاستماع.

إن المرحلة الثانوية يجب أن تكون ثلاث سنوات نظراً لأهمية المرحلة التي يمر بها الطالب والحاجة لإعداده للمرحلة القادمة، وإن المسارات الثلاثة تذهب بشكل مباشر لربط الطالب بالمستقبل الذي تم فرزه فيه في نهاية الصف العاشر،

إذ يقوم كل الطلبة بدراسة جميع المواد (انظر الشكل رقم (3)، الخاص ببرنامج الدروس الأسبوعي للصف العاشر)، ويتم تصنيف الطلبة في المسارات الثلاثة، العملي والأدبي والمهني في ضوء المجموع العام إلى جانب علاقاته في مواد التخصص للمسار.

جدول رقم (3): تصور لمسارات الأول الثانوي

الرقم	المسار	المادة	عدد الحصص	الوزن
1-	العلوم الإنسانية	اللغة العربية	5	200
		التربية الدينية	4	100
		اللغة الإنجليزية	4	100
2-	العلوم الطبيعية	الفيزياء	3	100
		أحياء، كيمياء، علوم أرض	1	100
3-	العلوم الرياضية	الرياضيات	3	100
		الحاسوب	1	100
4-	العلوم الاجتماعية	التاريخ، الجغرافيا	2	100
		إدارة أعمال قانون	1	100
		التربية الوطنية	1	100
5-	العلوم الفنية	محاسبة/ فندقة وسياحة	1	100
		زراعة للذكور، اقتصاد منزلي للإناث	1	100
		صناعة + تكنولوجيا صناعية	2	100
6-	النشاطات المصاحبة	الفن	2	نجاح
		الرياضه	2	نجاح
			33	

1. مجموع الحصص الأسبوعية (33) حصة دراسية.
2. يجب على الطالب اجتياز الامتحان في جميع المواد.
3. علامة النجاح (50٪) في كل مادة دراسية.
4. يتم تصنيف الطالب في المسار حسب المجموع العام إلى جانب علاماته في مواد التخصص للمسار.
5. لا ينتقل الطالب إلى المسار الذي يصنف فيه إلا بعد أداء امتحان الإكمال.
6. يحرم الطالب من الانتقال إلى المسار الذي يصنف فيه إذا رسب في ثلاث مواد أو أكثر، أو لم يعيد الإكمال، أو خالف نظام السلوك والمواظبة الخاص باحترام النظام وتجاوز الغياب المسموح به بدون عذر.

إن هذا المشروع المقترح يقضى على منغصات الثانوية العامة أو يقلل منها بعض الشيء نظراً لقيام الطلاب بدراسة مواد مرتبطة في تخصصاتها بالكليات التي سيلتحقون بها بالفعل وبالتالي يصبحون أكثر تأهيلاً وقناعة بها، ويتجه هذا المشروع نحو إثراء التعليم النظري بالتطبيقي وهو يحمل بين طياته نوعاً من التغيير إلى الأفضل من خلال فلسفة الإعداد للدراسة الجامعية وللمهن أيضاً.

إن المقترح الجديد يقوم على إعادة الطالب إلى المدرسة وتخفيف العبء عن كاهل الأسرة من الدروس الخصوصية، وسيوفر الكثير من الجهد والوقت والتوتر والقلق.

وزارة التربية والتعليم تقوم بتحويل الامتحان العام من فصلين دراسيين إلى مرة واحدة في نهاية العام الدراسي، بينما هناك ملامح أكثر عمقاً للمشروع تتماثل في "تشعيب" الطلاب بعد الصف الأول الثانوي إلى ثلاث شعب: أدبي وعلمي ومهني وجميعها مسمياتها أقرب للتخصصات في الدراسة الجامعية

وموجودة بالفعل في دليل قبول الطلاب بالجامعات، وذلك لكي تكـون الثانويـة العامة مرتبطة مع بعضها الـبعض في سـنواتها الـثلاث، وبمـا بعـدها لكـي نعيـد الطلاب إلى المدرسة مرة أخرى بالدراسة على نظام الفصـلين الدراسـيين، بينمـا يكون امتحان الثانوية العامة مقصوراً على الصف الثالث الثانوي، ويتقدم جميـع الطلبـة في المسـارات الثلاثـة في المـواد: اللغـة العربيـة والتربيـة الدينيـة واللغـة الإنجليزية والتربية الوطنية، والحاسوب، ويـدخل الطالـب في المسـار العلمـي إلى جانب هذه المواد مساق العلوم/ الفيزياء + اختيار مادة من (الكيميـاء، الأحيـاء، علوم الأرض)، بالإضافة إلى مساق الرياضيات، وفي المسار الأدبي هنـاك مسـاق العلوم الاجتماعية/ تاريخ وجغرافيا، بالإضافة إلى مساق إدارة الأعمال والقانون إلى جانب المواد الإجبارية، وطالب المسار المهني يتقدم للامتحان بالمواد الإجبارية إلى جانب مساق التجـاري والفندقـة والسـياحة، بالإضـافة إلى اختيـار (زراعـي واقتصاد زراعي وللإناث اقتصاد منزلي أو صناعة وتكنولوجيا، وللإناث تمريض وتجميل).

- تشـعيب الطـلاب إلى علمـي وأدبـي ومهـني جميعهـا مسـميات أقـرب إلى التخصصات في الدراسة الجامعية.
- للطالب في كل مساق أن يتقدم للدراسة الجامعية في ضوء المـواد المقابلـة لـه في الجامعة، وبما ينسجم مع المواد الدراسية التي اختارها في مساره المدرسي.
- لطالب المسار المهني الأولويـة في القبـول في التخصصـات المقابلـة في الكليـات التقنية وكليات المجتمع التي تتوفر فيها التخصصات المهنية.
- إن من حق الطالب في المسار المهـني ألا يتقـدم للامتحـان العـام ويعقـد لـه في الصف الثالـث الثـانوي امتحـان مدرسـي (50٪)، ويـذهب لسـوق العمـل

بشهادة أكاديمية مصدقة من وزارة التربية والتعليم، ومن حقه بعد ثلاث سنوات عمل أن يتقدم للامتحان، وفي الجامعة تؤخذ بعين الاعتبار سنوات الخبرة لإعفائه من مساقات التدريب ومتطلبات الجامعة ليقوم بدراسة مساقات التخصص فقط.

- يتقدم الطلبة لامتحان عام في نهاية المرحلة الثانوية ولمرة واحدة وعلى مدار سبعة أيام بواقع جلسة واحدة لمواد التربية الدينية، واللغة الإنجليزية والحاسوب والتربية الوطنية، وبواقع جلستين صباحية ومسائية لكل من اللغة العربية والمساق العلمي ومساق الرياضيات. (انظر الشكل رقم (4) الخاص ببرنامج الدروس الأسبوعي للصفين الثاني والثالث الثانويين).

جدول رقم (4): تصور لمسارات وشعيب التعليم المدرسي في المرحلة الثانوية (11-12)

المسار العلمي	عدد الحصص		الوزن	المسار/ العلوم الإنسانية	عدد الحصص		الوزن	المسار المهني	عدد الحصص		الوزن
اللغة العربية	إجباري	6	200	اللغة العربية	إجباري	6	200	اللغة العربية	إجباري	6	200
التربية الدينية	إجباري	5	100	التربية الدينية	إجباري	5	100	التربية الدينية	إجباري	5	100
اللغة الإنجليزية	إجباري	5	100	اللغة الإنجليزية	إجباري	5	100	اللغة الإنجليزية	إجباري	5	100
التربية الوطنية	إجباري	2	100	التربية الوطنية	إجباري	2	100	التربية الوطنية	إجباري	2	100
الحاسوب	إجباري	2	100	الحاسوب	إجباري	2	100	الحاسوب	إجباري	2	100
الفيزياء	إجباري	3	100	التاريخ	إجباري	3	100	تجاري، فندقي وسياحي ثقافة مهنية	إجباري	5	200
أحياء، كيمياء، علوم الأرض	اختيار واحد	2	100	الجغرافيا	إجباري	3	100	زراعة واقتصاد منزلي، ثقافة مهنية	إجباري	5	200
الرياضيات	إجباري	5	200	إدارة أعمال وقانون	إجباري	3	100	صناعة تكنولوجيا صناعية ثقافة مهنية		5	200
				الآداب والفنون	إجباري	3	100	علوم طبية وصحية ثقافة مهنية		2	200
الفن	إجباري	1	نجاح	الفن	إجباري		نجاح	الفن	إجباري		نجاح
الرياضة	إجباري	1	نجاح	الرياضة	إجباري		نجاح	الرياضة	إجباري		نجاح
المجموع الكلي		32	1000			32	1000			32	1000

1. يعقد امتحان عام في نهاية المرحلة ولمرة واحدة بواقع (50٪) من العلامة الكلية.
2. لكل من الصف العاشر والحادي عشر (25٪) من المجموع الكلي للنجاح في المرحلة الثانوية.

3. علامة النجاح لا تقل عن (50٪) في جميع المواد.
4. وضع نظام للإكمال والإعادة والحرمان في المرحلة الثانوية.
5. لا يحق للطالب التقدم للامتحان العام إلا بالنجاح الكامل في الصفين الأول والثاني الثانويين.
6. لا يحق لأي طالب إعادة الامتحان لأكثر من مرة واحدة.
7. كل طالب مقصر في نهاية المرحلة يعيد المادة التي قصّر فيها في الامتحان الثاني.
8. أية فوارق في علامة الطالب في الامتحان العام وعلامات المدرسة يتعرض المعلم والمدير للمساءلة، وفي حالة ثبوت تلاعب في العلامات المدرسية تبدأ العقوبة بتوقيف العلاوة وحتى التوقيف عن العمل.

- لا يحق لأي طالب التقدم للامتحان العام إلا إذا اجتاز الصفين الأول والثاني الثانويين بنجاح كامل، ومن الضروري وضع نظام للإكمال والإعادة والحرمان، والسلوك والمواظبة الخاص باحترام الطالب للمواظبة على الدوام، وعدم الغياب بدون عذر رسمي، والتقيد بأنظمة وقوانين التربية، واحترام المعلم.
- تقسم علامة الثانوية العامة إلى قسمين: النتيجة المدرسية للصف الأول والثاني الثانوي (50٪) بواقع (25٪) لكل واحد من الصفين، ولامتحان الثانوية في الصف الثالث الثانوي (50٪).
- علامة النجاح لا تقل عن (50٪) في جميع المواد، وكل طالب يخفق في نهاية المرحلة يعيد المادة التي لم ينجح فيها مع الامتحان التالي ولمرة واحدة فقط.
- أية فوارق في علامات الطالب في الامتحان العام وعلامات المدرسة تُعرِّض المعلم والمدير للمساءلة، وفي حالة ثبوت تلاعب في العلامات المدرسية تبدأ العقوبة بتوقيف العلاوة وحتى التوقيف عن العمل.

• إن اعتماد القبول في الجامعة يعتمد إلى جانب المجموع العام علامة أعلى مادة في المسار الخاص بمساقات التخصص/ المساقات العلمية والمساقات الاجتماعية والمساقات المهنية.

لتوضيح كيفية الأخذ بالمجموع الاعتباري فإن المقصود هو الاعتماد على درجة الطالب التي حصل عليها في مادة معينة هي المؤهلة لدخول كلية معينة بغض النظر عن التساوي في المجموع الكلي مع أقرانه. بمعنى أنه إذا حصل طالبان على مجموع كلي (90٪) على سبيل المثال وحصل أحدهما على (90) في الرياضيات، بينما حصل الآخر على (85) فقط فإن الأول بالقطع هو الذي يكون له الحق في الالتحاق بكلية الطب لأن الاعتماد هنا على المجموع الاعتباري أو المادة التي أهلته لهذه الكلية.

لا بد من إعادة بناء مناهج هذا المشروع خاصة بعد إضافة مناهج جديدة مثل العلوم الطبية والصحية والآداب والفنون والعلوم التجارية والقانون، وكذلك مناهج تكنولوجيا الصناعة والتجارة، والثقافة المهنية وغيرها والأنشطة كجزء أساسي من المنهج، ومن الضروري أن تكون المناهج مخففة ومنتقاة ومتخصصة من خلال شعب ومناهج موضوعة بتأن، وهذا يحتاج إلى إشراف ومتابعة جيدة وخاصة أننا نمتلك المعلم المؤهل.

جدول رقم (5): المرحلة الثانوية (10-12)

الرقم	المسار	المادة	عدد الحصص	الوزن
1-	العلوم الإنسانية	اللغة العربية/ إجباري	6	200
		التربية الدينية/ إجباري	5	100
		اللغة الإنجليزية/ إجباري	4	100
2-	العلوم الطبيعية	الفيزياء/ إجباري	3	150
		أحياء، كيمياء، علوم أرض	1	150
3-	العلوم الرياضية	رياضيات/ إجباري	3	150
		حاسوب/ إجباري	1	150
4-	العلوم الفنية	تجاري، سياحة وفندقة	1	100
		صناعي، زراعي	1	150
5-	العلوم الاجتماعية	تاريخ، جغرافيا/ إجباري	2	150
		اجتماع، اقتصاد، علم نفس	1	200
		لغة عربية/ تخصص	2	100
6-	الأنشطة الصباحية	الفن	1	نجاح
		الرياضة	1	نجاح
			32	1200

1. امتحان الثانوية العامة مرة واحدة في نهاية العام الدراسي.
2. تشعيب الطلاب إلى علمي، أدبي، مهني، وجميعها مسميات أقرب إلى التخصصات في الدراسة الجامعية.
3. يقدم لها جميع الطلاب الامتحان في العلوم الإنسانية، لغة عربية، تربية دينية واللغة الإنجليزية وفي الحاسوب والتربية الوطنية.

4. في الاتجاه العلمي يحق للطالب أن يختار مسار العلوم والرياضيات.

5. يحق للطالب أن يختار مسار العلوم الاجتماعية، تاريخ، وجغرافيا مع اختيار (اجتماع، اقتصاد، علم نفس)، لغة عربية تخصص.

6. يحق للطالب في الاتجاه المهني أن يختار مسار العلوم الفنية تجارة + فندقة وسياحة، زراعة واقتصاد زراعي أو صناعة وتكنولوجيا صناعية.

المصادر:

ورقة عمل قُدمت لوزير التربية والتعليم بتاريخ 20/ 10/ 2014

5- محور المناهج التربوية

عناصر المحور

المقدمة:

اولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: مدى علاقة المناهج في عملية التطوير

ثالثاً: المشكلات والتحديات

رابعاً: الحلول والمقترحات والتصورات المستقبلية

المناهج التربوية

المقدمة:

المناهج مستقبل الأمة، وهي المضامين العلمية التي تعطي للفرد من أجل تكوين شخصية متكاملة، وبالتالي تكوين شخصية المجتمع والأمة، ويتم ذلك من خلال آليات تربوية تعليمية مناسبة، تعد المناهج أحد أهم حلقات العملية التربوية، حيث أن للمناهج دوراً كبيراً في إيصال المعلومة إلى المتلقي (الطالب).

فإذا أردت أن تتعرف إلى مجتمع، فعليك أن تتعرف إلى مخرجاته، وأهمها الإنسان، فعليك أن تدخل الغرفة الصفية في المدرسة أو الجامعة، فتنظر في أطراف العملية جميعها (الطالب، المنهاج، والمعلم، والبيئة الصفية).

ولعل المناهج طرف مهم جداً في العملية التعليمية التربوية ومنها: البعد الروحي، والاجتماعي، والسلوكي والاجتماعي، وإضافة إلى المهارات الحياتية والأنشطة المرافقة والهادفة.

وتتحمل وزارة التربية والتعليم في إعداد المناهج عبئاً ثقيلاً من خلال خطط وبرامج ترعاها لجان متخصصة، تأخذ بعين الاعتبار المصادر الأساسية (الدينية، والعربية، والدستور، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، والعادات والتقاليد العربية والأردنية).

يحتوي المنهاج في العادة على قائمة بالأهداف العامة والخاصة له، كما أنه يحتوي على كيفية اختيار وتنظيم المحتوى الذي فيه، وهو كذلك إما أن يشير ضمناً أو يتحدث صراحة عن طرق تدريسية معينة، وفي نهايته نجد برنامجاً لتقييم نتائجه أو مخرجات التعليمية، والمنهاج في المفهوم الحديث نظام متكامل له بنيته

ومكوناته التي تعني فلسفته وأهدافه ومضمونه وخبراته، وأساليب تعليمه، وإجراءات تقويمه، والتغذية الراجعة، لتحسينه وتطويره.

إن المنهاج التربوي يعمل على نظام تربوي، وهو لمجتمع له فلسفته وأهدافه ووظائفه وثقافته التي يتميز بها عن بقية المجتمعات، لذا لابد وأن يكون بين المجتمع والمنهاج علاقة جدلية خاصة، والمناهج هي صلب التعليم فليس هناك تعليم بدون مناهج، وهي لا تعني المواد التي يدرسها الطلبة في مدارسهم، بل هي أوسع وأشمل من ذلك، وما تلك المواد التي يدرسها الطلبة إلا جزء من المناهج، فالمناهج تشمل المدرس، والمدير، والطالب، والمبنى، والكتاب والوسيلة التعليمية، وكل ما يتصل بالعملية التعليمية.

إن بناء المناهج يعتبر عملية في غاية الأهمية، مقارنة ببقية نواحي المنهج إذا ما علمنا أنها العملية التي تقرر طبيعة ما سيحتوي عليه المنهج الذي سيقدم للمعلمين، وعملية تكوين المنهج شأنها شأن بناء المنهج، مصطلح يشير إلى عملية قائمة بذاتها، وبالرغم من ارتباط هذه العملية ببناء المناهج إلا أنها تتميز عنها من جهة النواحي التي تعنى بها، فهي تركز بالدرجة الأولى على كيفية سير عملية بناء المناهج، وهذه العملية تأخذ في الحسبان الأسئلة التالية: من سيشترك في عملية بناء المنهج؟، (المعلمون، الإداريون، أولياء الأمور، الطلبة)، وما هي الطرق التي ستستخدم في بناء المنهج؟، (التوجيه الإداري، لجان الكليات، الاستشارات الأكاديمية)، وإذا كانت اللجان ستكلف بهذا العمل، فما هي آليتها التنظيمية؟.

إن تطبيق المنهج يعني ببساطة وضع ما تقرر في عمليتي بناء المنهج وتكوينه موضع التنفيذ، ومن الجدير بالذكر هنا أنه لما كان مفهوم المنهج يحتوي أصلاً

على عنصر التقويم،فإن تطبيق المنهج هو الذي يتيح لنا تفعيل عنصر التقويم المتضمن فيه، إذ أنه لا يمكننا تقويم أي منهج إلا بعد تطبيقه، وهذه الطريقة من التقويم والمراجعة تفيدنا كثيراً في عمليتي بناء المنهج وتكوينه، وكذلك في تحسين عمل المنهج.

أن تطوير المناهج يجب أن يستند إلى مصادر موثقة ذات إصدارات دورية مستمرة، مثل الدوريات العلمية المحكمة، ويجب أن تكون عملية التحديث مستمرة ومتواصلة مع تغيرات العصر، كما أن التحديث يجب أن يتلاءم مع الظروف الفعلية، ونظام القيم التي يجري في إطارها التحديث.

أولاً: تشخيص الواقع:

تعتمد المناهج الأردنية على الفلسفة التي تقوم عليها وزارة التربية والتعليم، والتي أساسها القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والعادات والتقاليد العربية الأصيلة، ومبادئ الثورة العربية الكبرى، وقد نجح الأردن في إرساء نظام تربوي تمكن من نجاحات متميزة على الصعيد الكمي، حيث استطاع توفير مقعد دراسي لكل طفل في سن القيد والقبول، ولكن مازال النظام التعليمي يفتقر إلى نوعية التعليم المطلوبة.

اهتم الأردن كثيراً في عملية تطوير المناهج، والعمل على تجريب المناهج الجديدة من خلال تقارير تربوية، يقوم على إعدادها معلمو المواد التدريسية، ليتم فيما بعد على دراسة هذه التقارير، وتصويب ما ورد في الكتب المدرسية، في الوقت الذي يقوم على إعداد المناهج الدراسية خبراء محليون من الأساتذة الجامعيين ومعلمي المواد الدراسية الذين كسبوا خبرات ميدانية وشهدت لهم تقاريرهم الميدانية المتميزة، ومع ذلك فإن النظام التربوي في الأردن قد تراجع

بشكل ملحوظ من خلال المخرجات التعليمية التي لم تحقق الأهداف المرجوة منها في مواجهة متطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية، وظهر عجز كبير في المستوى التعليمي للطلبة، وعلى الرغم أن كل عناصر العملية التربوية تتحمل هذا التراجع إلا أن المناهج تتحمل العبء الأكبر في هذا المجال.

إن المناهج الأردنية الحالية قد حولت الطالب إلى آلة حفظ، لما فيها من حشو للمعلومات، وبعدها عن مخاطبة العقل، وتدريب الطالب على التحليل والتفكير، وخلوها من الابتكار أو قابلية النقاش والحوار، فالتركيز على الكم بات يسيطر على الكيف والذي بات غير ضروري في عملية بناء الإنسان وإعداده للحياة الهدف الأول لعملية التربية والتعليم.

إن الحشو بالمعلومات جاء على حساب العناية بطرق التفكير وحل المشكلات لدى الطالب فأفقده القدرة على البناء العقلي، وساعد على إهمال الحاجات وميول التلاميذ وحل مشكلاتهم، مما أدى إلى إهمال توجيه السلوك لأن المعرفة في حد ذاتها غير كافية لتغيير السلوك نحو الأفضل، بالإضافة إلى أن المنهاج الأردني يتميز بفقره في ترسيخ القيم والمعايير التربوية والأخلاقية والإنسانية في نفس الطالب فلم تعد شخصية الطالب شخصية متوازنة، ولا هي بالشخصية القادرة على تحمل المسؤولية، وهو ما يضع عقبة في تحقيق خلق المواطن الصالح، المواطن الذي يكون لبنة في بناء الوطن.

في المناهج الأردنية بات عمل المدرس داخل الغرفة الصفية يقتصر على الإطار التقليدي للمنهج في استيعاب المقررات الدراسية ثم نقلها إلى الطلاب، وهو ما يدفع المدرس أمام عدم استيعاب الطلاب إلى إعادة المادة المقررة بالطريقة والأسلوب الذي لا يتجاوز إعادة تكرار المادة الدراسية، إلى جانب أن المناهج الدراسية قد وضعت لتقابل القدرات العقلية إلى الطالب العادي في حين قد

أهملت الطلاب الذين دون المستوى العقلي المتوسط والطلبة الذين يمتازون بقدرات عقلية عالية، وهو ما يسبب حالة الإحباط من النظام التربوي لدى العديد من الطلبة من الفئتين المشار إليهما.

وعلى الرغم من الاهتمام المنصب إلى المناهج التربوية الاردنية إلا أنها تحتاج إلى خبرات تربوية متنوعة، لأنها معنية عن نجاح كبير للنظام التربوي، ولمسيرة أبنائنا الطلبة ومن أجل خلق مخرجات تربوية، مما يتطلب رفدها بكفاءات، وانفتاحها على المؤهلات العلمية والعمل مع المعلمين في الميدان، لأن هؤلاء الإكثر قدرة على تحديد المؤشرات الإيجابية والسلبية عند التطبيق على أرض الواقع.

إن المناهج الاردنية لم يطرأ عليها تغيير جذري منذ خمس سنوات على الأقل، وقد باتت بحاجةإلى وقفة وطنية من كل المؤسسات، لإعادة الاعتبار للنظام التربوي، وتوظيف التكنولوجيا في الحوار والتعليم، وما يدور من تغير في القيم المجتمعية وإزدياد العنف ومعدلات الجريمة، برزت تساؤلات حول أهمية تغيير المناهج وتعزيز قيم الأخلاق بين الطلبة، إستعداداً لما ينتظر العالم من تغيرات جذرية تشمل الجميع، وهناك شكاوي متكررة من أولياء الأمور من المواطنين، أن بعض المناهج الدراسية تركز على الجانب النظري والتلقيني للطلبة بالاضافة إلى صعوبة بعض المناهج وزخمها لا يراعي الفروق الفردية. إن تشخيص حاجات الجيل الذي يجلس على مقاعد الدراسة تتطلب العمل على تطوير مناهجنا، لمواكبة التقدم العلمي والعمل على إعداد المواطن الذي يملك القدرة على أن يكون لبنة في بناء المجتمع، خاصة وأننا في الأردن نعتمد كليةً على الانسان، نظراً لفقر بيئتنا بالمواد الاولوية التي تعتمد عليها التنمية المنشودة.

ثانيا: مدى علاقة المناهج في عملية التطوير:

مفهوم تطوير المنهج

المنهج بإدخال تجديدات ومستحدثات في مكوناته لتحسين العملية التعليمية وتحقيق أهدافها.

ولكي تتم عملية التطوير بصورة سليمة فلابد أن تكون أهدافها واضحة وشاملة لجميع جوانب العملية التعليمية، ومعتمدة على أسس علمية، وأن تكون مستمرة وتعاونية يشترك فيها جميع المختصين في التربية والتعليم، وحتى تتحقق عملية التطوير لابد أن تكون مسايرة جنباً إلى جنب مع عملية تقويم المنهج، حيث يتم تحديد الأخطاء، وأوجه الضعف، ونواحي القصور في المنهج، ثم تُجرى الدراسات والتجارب لمحاولة التخلص من هذا القصور مع الاستفادة من الاتجاهات والخبرات التربوية، وإختيار المناسب والصالح لعاداتنا ولمجتمعنا.

هناك أسباب عديدة إلى ضرورة إجراء عملية التطوير ومنها:

- التغيرات التي تطرأ على الطالب والبيئة والمجتمع والتربية، نتيجة لخصائص العصر الذي نعيش فيه.
- قصور المناهج الحالية، ويمكن الحكم على ذلك من خلال دراسة نتائج إختبارات الطلبة، واراء المشرفين، وخبراء التربية، وهبوط مستوى الخريجين، ونتائج البحوث التي تجرى في مجال التربية.
- حشو المقررات بالمعلومات على حساب العناية بطرق التفكير، وحل المشكلات وضعف التنسيق والتكامل الأفقي والرأسي بين الخبرات.

- التوسع السريع في مجال الزراعة والصناعة، وإنشاء البنية الأساسية والنهضة العمرانية.
- عجز المناهج الحالية عن الإسهام في حل بعض مشكلات المجتمع.
- عدم مواكبة برامج إعداد المعلمين لمتطلبات العصر.
- تركيز عملية التقويم على إسترجاع المعلومات،وعدم تنوع أساليبه وأدواته في معظم الأحيان.

لضرورة تجنب جوانب الضعف في المناهج القائمة، للوصول بها إلى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية يجب العمل على النحو الآتي:

- مواكبة التغيرات والمستجدات التي طرأت في مجال العلوم الأساسية والنفسية والاجتماعية والتربوية.
- الاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها تنمية الطلبة القادرين على الإسهام بفاعلية في هذه التنمية، وقيادتها.
- الرغبة في الارتقاء بواقع العملية التربوية؛ للحاق بركب الحضارة الإنسانية، والإسهام فيها، أسوة بالدول المتقدمة.
- الاستجابة لنتائج البحوث والدراسات العلمية الرصينة التي تقوم بها الإدارات التعليمية أو مراكز البحث التربوي أو الباحثون من ذوي الاهتمام.
- الاستجابة لرغبة الرأي العام الذي تعكسه وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حول المناهج، فهي تعبر عن رأي قطاع من أفراد المجتمع لا يمكن تجاهله.
- حدوث تطورات سياسية، أو تحولات اقتصادية واجتماعية على المستويات

المحلية والإقليمية والدولية تستوجب تطوير المناهج القائمة بما ينسجم وتلك التطورات.

- وأخيرًا الاستجابة لتوقعات مراكز الأبحاث والدراسات لما يمكن أن يحدث من تطورات في المستقبل القريب، وإجراء التطوير المنهج، بحيث يكون قادرًا على استيعاب الصدمة الأولى لتلك التطورات- فيما إذا حدثت – ريثما يتم تطويره بعد حدوثها.
- التطوير يكون تعاونياً اي بدلاً من التطوير القائم على لجنة تابعة لوزارة التربية والتعليم ينبغي أن يشارك كل المعنين في التطوير من خبراء المناهج والمتخصصون في المادة والمدرسون والطلبة وأولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المدني.

يتسم العصر الحالي بالعديد من التحديات المعرفية، وكان هناك ضرورة على المنهج أن يتماشى مع هذه التغيرات ويتكيف معها، فكان لزاما عليه أن يكسب الطلبة ما يحتاجه من معارف ومهارات تفكير لبناء مجتمع أفضل قادر على قيادة عجلة التنمية وحل المشكلات وقيادة ذاته واستخراج الطاقات الكامنة لدية، وكذلك الطالب قادر على تطبيق ما لدية من معارف في طرح حلول للمشكلات التي يتعرض لها، وبناء على ذلك تتطلب طبيعة هذه المرحلة أن يركز المنهج على الإمداد بالمعارف والمفاهيم والمهارات اللازمة لتمكين الطلبة على إدارة مشروع صغير، وتنمية مهارات التفكير العلمى والناقد.

يعاني الاردن من مشكلات اقتصادية واجتماعية مثل مشكلة البطالة وانخفاض مستوى دخل الفرد.

لذا يجب على المنهاج ان يشارك بفاعلية في حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع وان ينجح التعليم في اكساب الطلبة المهارات الحياتية.

ويحدث ذلك من خلال مناهج مطورة قادرة على مواجهة التحديات ويرقى وينهض بالمستوى العقلي (الفكري) والمهني لطلبة، كما يقدم حلولا علمية وعملية تساعد الطلبة على العيش بفاعلية وايجابية في المجتمع.

تعد المناهج الطلبة وتؤهلهم تأهيلاً أكاديمياً ومهنياً رفيع المستوى بما يتناسب مع معايير الدولية للمناهج، وتلبي حاجاتهم وتطلعاتهم المشروعة وذلك عن طريق حصول الطلبة على تعليم راق يضاهي مستويات التعليم في الدول المتقدمة، وتؤهلهم للانخراط في سوق العمل ويحد من مشكلة الفقر والبطالة.

وتعود اهمية تمكين الطلبة في مهارات اقتصاد المعرفة والمهارات الحياتية الى أنها تعمل على تحقيق التوافق بين افراد المجتمع، واحترام العمل (اليدوي) المهني، والربط بين نوع التعليم والالتحاق بمجالات العمل المهني، وإكساب الطلبة المهارات الحياتية، التركيز على اهمية تمكين الطلبة عل التطور التكنولوجي واهميتة في مجالات الحياة المعرفية.

ثالثاً: المشكلات والتحديات:

لاشك في أن عملية تطوير المناهج التعليمية تحتاج إلى إسناد مستمر من الناحية، المالية والفنية، وعند البدء بتلك العملية يتحدث التربويون القائمون على تلك العملية عن التحديات التي ستواجههم، ويفكرون في الحلول المقترحة من أجل الوصول إلى أعلى مستوى من التطوير.

ومن التحديات التي تواجه تطوير المناهج:

- الانفجار المعرفي في كافة المجالات، وما تولد عنه من سرعة الوصول الى المعلومة المتغيرة باستمرار، وبأسهل الوسائل، وأقل التكليف.

- المشكلات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية، وهي مشكلات متباينة من منطقة لأخرى، بل من مدرسة لأخرى في معظم الأحيان، وهي من اصعب المشكلات لأنها تتعلق بالموارد البشرية أولاً، ثم بالناحية المالية.
- المشكلات المتعلقة بقضايا التنمية، والانفجار السكاني.
- المشكلات المادية، ويتولد عنها الأنشطة اللامنهجية التي تساعد في تحقيق الاهداف.
- ضبط جودة المناهج وتوفير تعليم يحقق نمواً وتفوقاً يؤكد على الاهتمام المنبثق من التربية.
- نقص الموارد المالية في المدارس ممايؤدي الى عدم تحديث الوسائل التعليمية.
- قلة البرامج والدورات التدربية للمعلمين على المناهج المطورة.
- قلة الحوافز المادية لتشجيع الابتكار والتجديد.
- عدم تهيئة الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع، بعقد ندوات ومؤتمرات لإقناعهم بضرورة واهمية تطوير المناهج.
- عدم تقويم المنهج المطور، حيث يعد منهجاً قائماً يحتاج إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف.

ومن المشكلات التي تواجه مناهجنا نلاحظ ما يأتي:

- الحشو والاستطراد في مواضيع متعددة، وخاصة في كتب الاجتماعيات والتربية الوطنية والثقافة العامة وبعض الانشطة في كتب العلوم.
- خلو الكتب من المهارات الاساسية للتعليم مثل المهارات الحياتية.

- عدم تناسب المحتوى مع الخطة الدراسية من حيث غزارة المعلومات والمفاهيم والمصطلحات.
- ضعف امكانيات المتاحة لتطبيق بعض المهارات والتجارب العلمية والعملية.

رابعاً: الحلول والمقترحات والتصورات المستقبلية:

إن من سمات المنهج المخطط جيداً ما يلي:

- أن تكون الأهداف المدرسية واضحة مفهومة من كل ما يعنيهم الأمر في العملية التعليمية، وهي شاملة وواقعية ومتوازنة، وإمكانية التعديل أو الإضافة فيها كلما احتاج الأمر لذلك.
- الخبرات التعليمية المقدمة متسلسلة ومتتابعة مع مراحل النمو العقلي للتلاميذ الذين يقدم لهم المنهج.
- قدرة التلاميذ على الفهم للخطط التفصيلية المتضمنة في الخطة العامة.
- مجموعات الأهداف الرئيسية متصلة بعضها ببعض ويتم تجميعها طبقًا لذلك، كما يتم اختيار الخبرات التعليمية في كل مجموعة بشكل يتيح تحقيق تلك الأهداف.
- يتم فحص متطلبات القوى الخارجية بطريقة تجعلها في توازن مقبول.
- الخطة العامة للمنهج شاملة للتدريس وأساليب التقويم بجانب الأهداف والخبرات التعليمية.
- خطة المنهج تتيح في ثناياها وسائل للحصول على تغذية راجعة من التلاميذ وكل من يهمهم الأمر مثل أولياء الأمور والشخصيات العامة والمتخصصين.

- الخطة مكتوبة بطريقة واضحة يسهل فهمها من جانب التلاميذ وأولياء الأمـور والأشخاص العاديين.
- تتمتع خطة المنهج الحديث بمرونة ملائمة تتـيح تقـديم خـبرات تعليميـة بديلـة وطرق تدريس متنوعة واختيارات لكل تلميذ.

ترتبط الدراسات المستقبلية بالتخطيط لاكتشاف بدائل مسـتقبلية، وتحديـد مدى فعاليتها للنظام التربوى القائم، والذى يربط التعليم بصدق حركـة المجتمـع وتطوره نحو المستقبل، وهذا يفرض على القائمين بتطوير التعلـيم الأن- دراسـة المستقبل فى ضوء الحلول والمقترحات التالية:

- التركيز على التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة.
- التعلم الإلكتروني هوطريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة وتخـزين المعرفة.
- إعادة النظر في الخطط الدراسية لجميع المراحل.
- إتاحة الفرصة للطلبة لاختيار بعض المواد الدراسـية الـتي تتناسـب مـع ميولـة واهتماماتة.
- استيعاب المناهج للمتغيرات والطموحات المحلية والعالمية.
- مراعاة التنوع والشمول والتكامل بين أسس بنـاء المنـاهج، ليتسـق مـع طبيعـة الطالب وخصائصة، وطبيعية المواد الدراسية، وطبيعة المجتمع، وعصر اقتصـاد المعرفة.
- التركيز على المعرفة النظرية التي تمثل أساساً للاختراعات والإبداعات في مجـال التكنولوجيا وتطبيقاتها.

- التركيز على المعرفة التطبيقية باعتبارها أكثر المعارف ملائمة للعصر.
- ظهور مفهوم اقتصاديات المعرفة من أجل تحقيق استثمار اجتماعي لها.
- تقدير التراث، وفهم الطلبة لواقع مجتمعه وهويته.
- توفير الرعاية للافراد ذوي الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من امتلاك اساسيات الثقافات المشتركة.
- التأكيد على تبني ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها، لتكوين قواعد أخلاقية وقانونية للمجتمع.
- التأكيد على القيم والقضايا المعاصرة مثل المساواة، العدالة، الحرية، التناغم بين قطاعات المجتمع والتآخي واحترام الأخر.
- التأكيد على تحقيق المرونة في منهج المستقبل.
- التركيز على علوم المستقبل (الرياضيات والعلوم واللغات والتكنولوجيا) كمخرجات لسوق العمل.
- التركيز على أدوار جديدة للمعلم والمدرسة في التعليم.
- انني اجد من الضروري الالتفات إلى ما جاء في بعض توصيات ورشة العمل الذي عُقدت في جريدة الدستور حول المناهج والتي كانت على النحو التالي:
- ضرورة أن تشهد المناهج الدراسية ثورة حقيقية تلبي الاحتياجات العقلية والنفسية للأجيال
- تركيز المناهج على الفهم أكثر من الحفظ أصبح ضرورة.
- يجب أن تركز المناهج على روح العصر وسوق العمل.

• إعادة النظر بالمناهج بشكل مستمر وعدم تحديدها بفترات زمنية.

• معالجة احتياجات المدارس من التجهيزات المدرسية والمختبرات والوسائل التعليمية.

• إعادة النظر بالمناهج الدراسية بما يلبي الاحتياجات الفعليّة المستجدة للأجيال.

• ضرورة تصدي المناهج لقضايا الحياة ومراعاة الفروق الفردية وتنمية التفكير الواعي. تشجيع البحث العلمي والفكر التحليلي لدى الطلبة ومواكبة الثورة المعرفية والتكنولوجية المتسارعة.

• إعادة النظر في المحتوى التعليمي لبعض مباحث المرحلة الأساسية وترشيدها ومراجعة الوقت المخصّص لتدريسها.

• إعطاء مساحة أكبر للتربية الدينية والعربية بطريقة تحاكي روح العصر دون المسّ بالثوابت والابتعاد عن الحشو.

• تطوير تربية وطنية حقيقية وانتماء للدولة الأردنية قبل الانتماءات الضيّقة للعشيرة أو العائلة.

• إعادة النظر في آلية اختيار لجان وضع المناهج وتأليف الكتب المدرسية وتطوير برنامج تدريب وتأهيل للمعلمين.

المصادر:

1- الفريجات، غالب (2008)، قضايا تربوية، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- وزارة التربية والتعليم (2014)، إدارة المناهج والكتب المدرسية.

6- محورالتعليم المهني

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: علاقة المحور بالتطوير

ثالثاً: العقبات والمشكلات

رابعاً: ملامح التطوير المرجوة للمستقبل

التعليم المهني

المقدمة:

يعيش الأردن تطورات وتحولات كبيرة بسبب التقدم التقني السريع في مجالات الإنتاج والتوزيع والمعلومات والاتصالات، وقد تزامن هذا التطور مع مزيد من الانفتاح والتحرر وتكامل عمليات الإنتاج في كافة القطاعات، وضمن هذا التوجه فقد أصبح على الدولة مواجهة نطاق متزايد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية، تتراوح بين البطالة وتخفيف حدة الفقر إلى تعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي، وقد أصبح من الضروري التركيز على الإنسان في توسيع قدراته وخياراته وفرص عمله في صلب عملية التنمية والأخذ بالتطلعات الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع.

تكمن أهمية التعليم المهني في تأثيره المباشر على سياسات الاستخدام والتشغيل وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك أثره المباشر في تنمية القوى العاملة في التقليل من نسبة البطالة العالية المنتشرة بين الشباب، ثم إن ظاهرة النقص الواضح للأيدي العاملة الماهرة والملائمة التي يفرضها التقدم التقني لسوق العمل، تفرض علينا أن نتحدث بصوت عال عن أهمية التعليم المهني، وهي دعوة في الأساس إلى توجيه النظر لمزيد من الاهتمام بقضايا التعليم المهني.

إن كثيراً من الدول المتقدمة أولت التعليم المهني جل اهتمامها، فانعكس ذلك على تقدمها فاهتمت به حتى أصبح أحد الأسباب الرئيسة التي قادت إلى نهوضها، وينظر إلى التعليم المهني كجزء أساس مكمل للحياة، بل ينظر إليه

باعتباره وسيلة رئيسة لتحسين المجتمع ورفع مستواه، ونحن في الأردن أحوج ما نكون لزيادة الاهتمام في التعليم المهني، وتوجيه الشباب نحوه من خلال تعاون القطاع العام والخاص، وجهات أخرى كالإعلام والتربية بشكل خاص في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ قرار التوجه الدراسي، فيجب تشجيع أولياء الأمور لأهمية التعليم المهني، لتحفيز أبنائهم للدراسة المهنية بفخر واعتزاز ورغبة، تدفعهم للإبداع والتفوق، لنتمكن من التغلب على التحديات والمعوقات التي تواجه التعليم المهني، والتي من أهمها نظرة المجتمع السلبية إلى التعليم المهني والعمل اليدوي الفني، وتمجيد التعليم الأكاديمي العام الذي يؤدى إلى أعمال ذوى الياقة البيضاء، وينبغي أن لا تقدم السياسات التعليمية الكم على حساب الكيف، وان توائم بين مخرجاتها وبين احتياجات السوق، فيجب العمل على جسر الهوة السحيقة بين احتياجات التنمية والصناعة، وبين البرامج والمناهج للتعليم المهني، وإعطاء التعليم المهني مكانته الجديرة في برامج وخطط سياسات التشغيل.

أولا: تشخيص الواقع:

يعمل نظام التعليم المهني الحالي على إعداد الخريج للتوجه للدراسة الجامعية أو الالتحاق بكليات المجتمع من خلال دراسة المواد الحرة الإضافية، مما أدى إلى التحاق طلبة ذوي معدلات مرتفعة، يسعون إلى التركيز على المعارف النظرية، وإهمال جانب التدريب العملي، خصوصاً بعد إلغاء احتساب علامة التدريب العملي ضمن معدل الثانوية العامة كما كان سابقاً، وهو ما أثر بشكل سلبي على تحقيق الهدف الرئيس من التعليم المهني وهو توفير القوى البشرية من العمالة الماهرة لاحتياجات سوق العمل.

تقدم المدارس المهنية تسهيلات التعليم والتدريب المهني للطلبة(الذكور والإناث) النظاميين وغيرهم، من خلال برامج تدريبية تلائم حاجات سوق العمل الأردني والعربي، وقد عملت الوزارة على تنفيذ خطط التطوير التربوي فيما يتعلق بالتعليم والتدريب المهني، فزادت مواقعه وإمكانياته الفنية، ووفرت الكوادر البشرية المتخصصة على مستوى الوزارة، ومديريات التربية والتعليم، وفي المدارس المهنية، ولكن مازالت هذه الجهود دون المستوى المطلوب للأخذ بيد التعليم المهني نحو التقدم، وللوصول إلى النسبة المطلوبة من طلبة التعليم الأساسي في نهاية هذه المرحلة للالتحاق بالتعليم المهني، لا بل أن نسب الإقبال على التعليم المهني في تراجع، ولم نتمكن من تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر التطوير التربوي عام 1987، والتي كانت يؤمل أن تكون نسبة الالتحاق لا تقل عن 40٪ مع نهاية الانتهاء من برامج المؤتمر بعد عشر سنوات من تاريخ انعقاده.

1. تعمل إدارة التعليم المهني على تقديم الخدمات الآتية:
2. تصنيع وإنتاج الأجهزة والأدوات المخبرية، وتوزيعها على مختبرات المدارس.
3. تصنيع وصيانة الأثاث المدرسي وتوزيعه على المدارس.
4. تقديم خدمات التوجيه المهني لمدارس المرحلة الأساسية
5. تقديم خدمات التامين ضد حوادث وإصابات العمل لمعلمي وطلبة التعليم المهني.
6. بيع منتجات وتقديم خدمات مهنية للمجتمع المحلي.

إن التعليم المهني في الأردن يعاني من مشاكل متعددة ومتنوعة على صعيد

قلة التمويل اللازم، ونوعية البرامج، والمستوى التعليمي للطلبة الملتحقين به، وضعف الإلمام الكمي والنوعي بمتطلبات سوق العمل، إلى جانب النظرة الدونية في المجتمع اتجاه العمل المهني واليدوي، وهو ما يتطلب وضع إستراتيجية على المستوى الوطني للنهوض بالتعليم المهني، نظراً للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية المنشودة التي يطمح الأردن لتحقيقها، للوصول إلى حل جميع المشاكل التي يعاني منها، وفي مقدمتها البطالة والفقر. هناك تقصير كبير جداً في السياسات التربوية في مجال التعليم المهني، وعدم تقدير للدور الذي يحتاجه الأردن في مجال توفير العمالة الماهرة لاحتياجات سوق العمل، وغياب لفهم الدور الخطير الذي تلعبه العمالة الوافدة، وحرمان القوى البشرية الوطنية من الوصول لفرص العمل التي تقوم بها العمالة الوافدة، إلى جانب غياب الاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال في العديد من الدول المتقدمة.

إن التحدي يستلزم منا التوجه نحو مجتمع المعرفة، وإعادة النظر في مضمون وغايات التعليم المهني والتقني، وتحقيق التحسن النوعي والكمي في قطاع الإنتاج والخدمات، وتحسين قدرته التنافسية، فالتعليم المهني والتقني يشكل أبرز طرق إعداد الموارد البشرية ضمن النظام التربوي الاقتصادي، ويخدم خريجي مرحلة التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم الجامعي المتوسط، إضافة إلى تدريب العمال الممارسين في مختلف القطاعات ممن تقل متطلبات مستويات عملهم عن التعليم الجامعي.

إن التعليم والتدريب المهني والتقني بحد ذاته لا يخلق الوظائف، ولكنه يكون ذو مردود عال إذا كان وثيق الارتباط بالطلب على الوظائف، إذ أن إيجاد فرص العمل عادة يرتبط بالسياسات الاقتصادية العامة، ويؤدي التعليم المهني والتقني دوره بفعالية عن طريق تطوير رأس المال البشري الذي تحتاجه الحياة

الاقتصادية، وتزداد فاعليته عندما يتطابق الإعداد، ويتمحور حول احتياجات ميادين العمل الحالية والمتوقعة، وعندما يكتسب القدرة على التكيف باستمرار مع الخصائص المتغيرة للمجتمع، والتحول من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وما يلازم ذلك من حاجة تعزيز قدرات التعلم لدى الأفراد، وتزويدهم بالمهارات التحليلية، والنشاطات الجماعية، ومهارات الكمبيوتر، لكسر الحواجز التي تفصل الإنسان عن مصادر المعلومات، واستخدام كافة أبعاد وتقنيات المعلومات والاتصالات.

ثانياً: علاقة التعليم المهني بالتطوير:

إن سوق العمل في الوقت الحاضر قد انتقل من الخدمات التقليدية الثابتة إلى الخدمات الجديدة، والتي تسمى اقتصاد المعرفة، وقد أصبحت فرص العمل محدودة لمن ليس لديه المعرفة والإلمام بالتكنولوجيا الحديثة، فالمعرفة هي شعار اليوم واستثمار المعرفة هي الأساس في بناء الاقتصاد الوطني، ويعتمد اقتصاد المعرفة على تبني الأفكار الجديدة في عالم الأعمال والمفتاح الأساسي هو كيف يمكن تطويع التكنولوجيا لتقديم خدمات ذات نوعية عالية، وتقديم أفكار ريادية في كافة القطاعات الاقتصادية، ولا يعتمد الاقتصاد الجديد على التوظيف في مجموعات كبيرة صناعية، أو غيرها بل يعتمد على خلق الفرص الفردية، وتحويل الأفكار إلى سلعة ممكن تداولها فكل فرد قادر على الإنتاج والتطور في ظل وجود التقنيات الحديثة والقدرة على الابتكار.

يؤدي التعليم المهني ضمن العملية التربوية دوراً مهما في جميع الدول، كونه يرتبط بالتنمية المباشرة لأي بلد، ولعلاقته الوطيدة بسوق العمل، ويهدف التعليم المهني تمكين الناشئة الذين أكملوا دراستهم في التعليم الأساسي، والتحقوا

بالتعليم المهني من تطوير شخصياتهم بجميع جوانبها، وتزويدهم بالمعارف والاتجاهات والميول والخبرات والمهارات العملية التي تؤهلهم لأداء الأعمال التي تناط بهم وفق تخصصهم للميدان العملي.

إن الطموح في تحقيق عملية التطوير التربوي لا يمكن أن يتم تحقيقه دون أن يكون هناك اهتمام بتطوير التعليم المهني، والقيام بدوره في عملية التطوير المنشودة، ولتحقيق ما نصبو الوصول إليه لابد من تركيز التطوير في ثلاثة اتجاهات أساسية، لرفع المستوى النوعي للتعليم المهني، وهذه الاتجاهات هي:

إعادة البنية التحتية للتعليم المهني، وذلك من خلال تجهيز المدارس المهنية بالمعدات والأجهزة، بالإضافة إلى تهيئة المدارس الخاصة بالتعليم المهني، لتكون قادرة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، والعمل على زيادتها وتنوع برامجها.

تطوير وتحديث تخصصات التعليم المهني، حيث حصلت تطورات كبيرة في أغلب العلوم والتخصصات التكنولوجية، وعليه أصبح وجوباً على التعليم المهني أن يطور، ويحدث مناهجه وبرامجه التدريبية في ضوء التغييرات الكبيرة والمتسارعة في سوق العمل، إلى جانب العمل على تدريب الكوادر التدريسية في المدارس المهنية بشكل متوازي مع عملية تحديث المناهج والبرامج التدريبية.

إضافة تخصصات جديدة للتعليم المهني بحسب حاجة سوق العمل من القوى العاملة المتخصصة، والاستجابة للتطورات التقنية المتسارعة في نوعية وكمية الموارد البشرية المطلوبة في سوق العمل.

إن التطورات المتسارعة في الاقتصاد العالمي تتطلب تكوين مهارات عالية للأفراد في المجتمع، الأمر الذي يتطلب الارتقاء بمشاركة التعليم المهني في انجاز

التطوير الاقتصادي، من خلال المشاركة فيما بين التعليم المهني والمؤسسات الإنتاجية، سواء تلك التابعة للدولة أو القطاع الخاص، والتي تشكل الأدوات الرئيسة لتعزيز التواصل والتنسيق بهذا الاتجاه، ولضمان تجاوز الفهم التقليدي بين التعليم المهني والتعليم التكنولوجي الجامعي، وتحويله إلى تعليم متقدم ومنتج، لابد من البحث عن أفكار وأطر جديدة تسهم في تنمية واقعه وتطوير آفاقه، بما ينسجم مع التطورات الكبيرة التي يشهدها هذا النوع من التعليم في البلدان المتقدمة، عن طريق طرح برامج ورؤى تسهم في توثيق الارتباط بين التعليم المهني ومجالات العمل والإنتاج، فضلاً عن تهيئة الظروف المواتية للإبداع، وتبني أنماطاً تعليمية جديدة تتميز للكفاءة والمهنية والجودة الشاملة.

إن التعليم المهني يشكل قاعدة الانطلاق للتنمية، وهو بمثابة البنية التحتية التي لابد منها لبناء اقتصادي متطور، وقد ساهم ذلك في تنمية العديد من الدول التي التفتت إليه، فالتجربة الالمانية في التعليم المهني وكليات المجتمع التقنية، والتجربة الماليزية كذلك أولته اهتماماً خاصاً عندما فكرت بانطلاقتها نحو التطوير والإصلاح، وهو يجمع بين التعليم الأكاديمي والمهني من أجل إعداد اليد العاملة المتخصصة والمؤهلة للعمل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، وأصبح التعليم المهني يلعب دوراً هاماً بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، حيث يزود مختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية والخدماتية باليد العاملة المؤهلة سواء بالمؤسسات العامة أو الخاصة، وتتجلى أهمية التعليم المهني في تلبية حاجات المجتمع عموماً من اليد العاملة المؤهلة والمؤسسات الإنتاجية لتحسين مردوديتها وتنافسيتها وتطوير مجالات اشتغالها، ويهدف التعليم المهني إلى إكساب الشباب مهارات عملية عن طريق ممارسة نشاط مهني يسمح لهم بالحصول على تأهيل يسهل اندماجهم في الحياة العملية والمساهمة في تحسين تأطير النسيج

الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويشكل عصب التنمية الاقتصادية والبشرية بمختلف القطاعات، ويسير بالمجتمعات نحو الرقي والازدهار، حيث اليد العاملة المؤهلة تسهم في جودة المنتوج وترفع المردودية إلى أعلى المستويات، إذ يجمع المختصون في تنمية الموارد البشرية أنه توجد علاقة متينة بين التربية والتعليم والتعليم المهني من جهة، وبين التعليم المهني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفر المهارات البشرية من جهة أخرى.

إن خطط التنمية بحاجة إلى رفدها من القوى العاملة المدربة من فئات العمال المهرة والعمال الفنيين، ومع تطور احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، ودخول التكنولوجيا الحديثة على نحو واسع في جميع المهن والصناعات الاردنية، كل هذه العوامل دفعت بتحمل التعليم المهني مسؤولية توفير الاحتياجات اللازمة والضرورية وهو ما يؤكد على الدور التنموي الذي يلعبه التعليم المهني في النهوض والتقدم والازدهار، وهو ما يدفع بإحداث تغير جذري في بنية التعليم المهني، بحيث تزداد الاهمية النسبية لتعليم الصناعي بالمقارنة مع غيره من فروع التعليم المهني، وهوما يتطلب ضرورة الاستيعاب الواعي للتكنولوجيا واكتساب المهارة في التعامل معها وانتاجها وتطويرها وتسخيرها لخدمة المجتمع، وعلى مواجهة متطلبات العملوالاعتماد على النفس باكتساب مهارات عامة وأخرى متخصصة، واسثمار القدرات الخاصة والأوقات الحرة في تنمية المعارف وجوانب الابداع والابتكار وروح المبادأة في العمل والاستمرار فيه.

ثالثاً: التحديات والمشكلات:

1- التحديات

- الثقافة المجتمعية
- صادر التمويل
- مصادر التمويل
- مستوى خريجي التعليم المهني في قطاعات سوق العمل والإنتاج.
- الوصول الى معلومات دقيقة حول سوق العمل.
- القوانين والأنظمة والتشريعات الناظمة لسوق العمل.
- غياب مظلة تنسيقية بين قطاع موردي التعليم والتدريب المهني.
- ضعف التشاركية ودور المؤسسات الخاصة والمدنية في رسم سياسات واستراتيجيات وأنشطة التعليم المهني.

2- العقبات

هناك مجموعة من المؤشرات على العديد من العقبات التي تواجه التعليم المهني على النحو التالي:

- ضعف في الجانب التسويقي لدى التعليم المهني، حيث يجب العمل على تعريف مؤسسات القطاع العام والخاص بالبرامج المقدمة.
- ضعف التنسيق بين التعليم المهني ومؤسسات القطاع العام والخاص بشأن الطلب على العمالة المدربة والتخصصات الأكبر طلباً.

- ضعف برامج التوعية التي تستهدف الشباب بأهمية التعليم المهني من ناحية سوق العمل والطلب عليه.
- العيادات الاجتماعية السائدة وثقافة العيب عند الشباب اتجاه التعليم المهني وتوجه الشباب بشكل رئيسي إلى التعلم الجامعي كخيار أول.
- عدم المعرفة الجيدة بمتطلبات سوق العمل مون حيث التخصصات والكفاءات المطلوبة.
- لا يوجد قانون يضبط ويفصل الحد الأدنى من الأجور للمستويات (فني، مهني، ماهر، محدد المهارات).
- الرواتب المتدنية لخريجي التعليم المهني.
- تركز الطلب على العمالة المدربة في المدن الرئيسة عمان وإربد والزرقاء وعدم توزعه بشكل نسبي على جميع محافظات المملكة.
- قيام أصحاب العمل باستغلال حملة درجة البكالوريوس وتشغيلهم في وظائف تحتاج مستوى دون درجة البكالوريوس.
- عدم اهتمام أصحاب العمل بالحصول على العمالة المهنية المتعلمة وقيامهم بتوظيف شباب لا يملكون الخبرة برواتب قليلة وتدريبهم على العمل بشكل تطبيقي عملي.
- عدم تناسق العرض والطلب على التعليم والتدريب المهني والتعليم التقني.
- تشبع سوق العمل من حملة درجة البكالوريوس ونقص في حاجة السوق إلى تخصصات ومستوى تعليمي دون الكبالوريوس (فني، مهني، ماهر، محدد المهارات).

• عدم وعي أصحاب القرار في الأردن بضرورة التعليم المهني ودوره في التخفيف من مشكلة البطالة في الأردن.

• قيام أصحاب العمل باستقدام عمالة خارجية مدربة للعمل بأجور متدنية.

رابعاً: ملامح التطوير المرجوة للمستقبل

نتنظر من نظام التعليم المهني أن تكون سماته على النحو التالي:

• نواتجه قادرة على الاندماج في سوق العمل ضمن توازن دقيق بين جانبي العرض والطلب.

• التمتع بارتباطية (Relevancy) عالية مع حاجات سوق العمل.

• الاستجابة (Responsive) بسرعة لمتغيرات سوق العمل.

• الكفاءة (Efficient) في عملياته والاستثمار الأمثل لموارده.

• الفعالية (Effective) يُحدث تأثيره الإيجابي على سوق العمل.

• التحليل والتقييم والمساءلة (Accountable).

• مُنسَّق بين مختلف الجهات المشاركة فيه (Nationally Coordinated).

• حشد الموارد والكفايات المطلوبة لمواجهة مشكلات الحاضر واحتمالات المستقبل.

• خلق البيئة المحفزة التي تؤدي إلى خلق التفاعل بين كافة أطراف عملية التدريب.

• التركيز على احتياجات سوق العمل الفعلية والاهتمام بالنتائج.

- تصميم البرامج المرنة التي تلبي احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات المحددة للجماعات والأفراد وتصميم خبرات ومواقف تعليمية تخدم متطلبات العمل.
- الاهتمام بتدريب كافة العاملين بشكل عام والاهتمام بشكل خاص بالعمال الذين يلحقون في أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم والعمال الذين تقادمت مهاراتهم والعمال الجدد الذين يعانون من نقص في مهاراتهم الأساسية.
- الاهتمام بالتغيرات التي تحدث في القوى العاملة من حيث تركيبها ومستوياتها وقيمها وتطلعاتها.
- الاهتمام بأثر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتقنية على قطاع الإنتاج والخدمات والقوى العاملة بشكل عام وعلى التدريب بشكل خاص.
- بذل الجهود لإبقاء التدريب في مستوى التحديات لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والمنافسة.
- العمل على جعل التدريب يساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف القومية الاجتماعية والاقتصادية وفي استثمار الموارد البشرية بما في ذلك الأقليات والإناث والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة استثمارا كاملا.
- المساهمة في زيادة التفاعل بين دور الحكومة ودور قطاع الإنتاج والخدمات المهنية فيما يتعلق بالتدريب وتطوير القوى العاملة

الملامح المرجوة للمستقبل:

- بناء ثقافة مجتمعية تقدَر عالياً العمل المهني وبالتالي التعليم المهني.

- بناء البيئة المحفزة التي تؤدي إلى خلق التفاعل بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالتعليم والتدريب المهني.
- التركيز على احتياجات سوق العمل الفعلية والاهتمام بالنتاجات.
- تصميم البرامج المرنة التي تلبي احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات والاحتياجات المحددة للجماعات والأفراد وتصميم خبرات ومواقف تعليمة تخدم متطلبات العمل.
- زيادة الاهتمام بتدريب كافة العاملين في التعليم المهني بشكل عام والاهتمام بشكل خاص بالمعلمين/ المدربين. زيادة الاهتمام بأثر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتقنية على قطاع الإنتاج والخدمات والقوى العاملة بشكل عام وعلى التدريب بشكل خاص.
- بذل الجهود لإبقاء التدريب في مستوى التحديات لتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والمنافسة.
- المساهمة في زيادة التفاعل بين دور الحكومة ودور قطاع الإنتاج والخدمات ودور التجمعات المهنية فيما يتعلق بالتدريب وتطوير القوى العاملة.

إنه من الضروري العمل على تحقيق ما يلي:

1. إجراء التعديلات على الخطط والبرامج الدراسية والتدريبية وتبني الكفايات العريضة لتحسين فرص التشغيل أمام الخريجين.
2. إعادة النظر في نظام التعليم المهني (إما نظام الثلاث سنوات بعد الصف التاسع، أو نظام السنتين الحالي مع التركيز على الجانب العملي بزيادة الساعات التدريبية وتقليل الجانب النظري.

3. أن تعتمد أسس توزيع الطلبة الملتحقين بفروع التعليم المهني على أساس قياس القابلية والإمكانيات العلمية والشخصية المهارية لدى الطلبة وليس التحصيل المتدني.
4. زيادة المخصصات المالية لتوفير التسهيلات التدريبية الكافية لتغطية متطلبات برامج التدريب ومتطلبات السلامة المهنية.
5. وضع التشريعات الناظمة لمشاركة القطاع الخاص في تحمل مسؤوليات التدريب وإعداد المواد التعليمية والتقييم (بما فيها عقد اتفاقيات لتدريب الطلبة في مواقع العمل خلال العام الدراسي والتدريب الصيفي).
6. تفعيل تطبيق مبحث التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي لضمان التوجيه السليم للطلبة نحو فروع التعليم المهني.
7. الاستمرار في تدريب معلمي التعليم المهني على مستجدات التكنولوجيا في مواقع العمل والإنتاج (قبل وأثناء الخدمة).
8. اعتماد أسس ومعايير لاختيار معلمي التعليم المهني والقائمين على الأعمال الإدارية في مستوياتها المختلفة.
9. إنشاء مراكز إنتاجية على مستوى المركز والأقاليم لأغراض انتاج وصيانة الأثاث المدرسي والمنتجات الأخرى.
10. اعتماد برامج التدريب الثنائي (المدرسة/ مواقع العمل).

المصادر:

1- ورقة عمل مشتركة، فريحات، غالب، ودبور، هشام تاريخ 1/4/2014.

2- وزارة التربية والتعليم، (2014)، إدارة التعليم المهني.

7- محور تكنولوجيا التعليم

عناصر المحور

المقدمة:

أولا: تشخيص الواقع

ثانيا: علاقة المحور بالتطور التربوي

ثالثا: المشكلات والعقبات

رابعا: الحلول والتصورات المستقبلية

تكنولوجيا التعليم

المقدمة:

يشهد عالمنا طفرة في المنجزات التكنولوجيـة، طالـت جميـع منـاحي الحيـاة العلمية، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد انعكس ذلك بشكل بالغ على التربية والتعليم، وأكد دور تكنولوجيا التعلـيم، كأسـلوب منهجـي، وطريقـة في التفكير، تسعى إلى توظيف المصادر البشرية، والابداع الانساني، والمصادر المادية، من خلال الأجهزة والبرمجيات، للمساهمة في حل مشكلات النظم التربوية.

إن الثورة الصـناعية وثـورة الاتصـالات، ومـا شـهده العصـر مـن تقـدم تكنولـوجي تمثـل في ظهـور العديـد مـن المسـتحدثات التكنولوجيـة في المجـال التعليمي، وقد تأثرت المنظومة التعليمية بشكل واضح من هذا التقدم حيث تغيَّر دور المعلـم والمـتعلم، والمنـاهج بأهـدافها ومحتواهـا وأنشـطتها وطـرق عرضـها وتقديمها.

إن إأساليب التعليم والتعلم قد دخلها العديد من المفـاهيم الحديثـة، الـتي دخلت الميدان التعليمي، ارتبطت بالمسـتوى الاجرائـي والتنفيـذي للممارسـات التعليمية، فظهـر التعلـيم الإلكترونـي، والتعلـيم المفتـوح، والتعلـيم عـن بعـد، والمدرسـة الإلكترونيـة، ومـؤتمرات الفيـديو، وغيرهـا مـن المفـاهيم المرتبطـة بتكنولوجيا التعليم.

يعد التعليم في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعصر الاقتصاد العالمي سلعة أكثر حيوية ومقدمة للنجاح وقوة محركة للتغيير، لذلك من المهم أن ندرك أنه يجب علينا أن نتعامل اليوم مع التعليم بطريقة تختلف عن الماضي، فلقد

أشار التقرير المعنون بـ"القضايا الأكثر أهمية"، والتي أعدته اللجنة القومية للتعليم ومستقبل أمريكا إلى أن العالم لم يشهد مرحلة مثل المرحلة الحالية، حيث يكون نجاح الأمم والشعوب، وحتى بقاؤها مرتبطاً بقدرتها على التعلم، ولا يوجد في المجتمع اليوم مجال واسع لغير الماهرين الذين لا يجيدون استخدام مصادر المعرفة، وتحديد المشكلات وحلها وتعلم التقنيات الحديثة.

أدرك الأردن أن جهود التنمية يجب أن تركز على إحداث ثورة في النظام التعليمي، من خلال سياسات و استراتيجيات محكمة تدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لب العملية التعليمية، وتجعل منها قاعدة للإرتقاء بالتعليم، وأداة لحفز الإبداع والتميز واثارة التفكير لدى الطلاب، وقد تم تبني سياسة وطنية لإنشاء التحقيق التكامل المعرفي عبر تبادل البيانات والمعلومات من خلال الوسط الإلكتروني بسرعة فائقة و دون عوائق،

وإيمانا بضرورة التحول إلى نظام التعلّم القائم على البحث والتفكير الابداعي وتحصيل المعرفة، بدلا من نظام التعليم التقليدي القائم على التلقين والتفكير المسّير.

أولا: تشخيص الواقع:

اتخذت وزارة التربية والتعليم إجراءات عملية لإرساء قواعد التعلم الإلكتروني، وتوفير المصادر التعليمية والمناهج، عبر شبكة انترنت تعليمية، تربط جميع المدارس، والتي يزيد عددها على ثلاثة آلاف مدرسة، موزعة على مناطق المملكة المختلفة تخدم ما يزيد عن مليون ونصف مليون طالب، كما قامت الوزارة بتدريب جميع معلمي و موظفي الوزارة على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات واستغلالها لتحسين العملية التعليمية، إضافة الى تطوير مناهج

محوسبة لمختلف المواد وتوفيرها على منظومة التعلم الالكتروني من خلال هذه الشبكة.

تتميز التجربة الاردنية في حوسبة المناهج بأنها تمت بشراكة القطاعين العام والخاص، وبأيد وكفاءات أردنية، تلقت تدريباً على ذلك، فقد حوسبت مناهج الرياضيات، ومناهج اللغة العربية، ومناهج اللغة الانجليزية، ومناهج الادارة المعلوماتية، ومنهاج مادة التربية المدنية، ومنهاج العلوم، ومنهاج مادة الحاسوب،

هناك العديد من المشاريع والتجديدات التربوية التي قام بها مركز الملكة رانيا العبد الله التابع لوزارة التربية والتعليم، وعملت وزارة التربية والتعليم على تدريب المعلمين على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتفعيل دورهم في ضوء متطلبات الاقتصاد المعرفي ليصبح دور المعلم محاورًا بارعًا لطلبته وموجهًا لهم. هي نظام التعلم الإلكتروني الوطني، الذي تم تصميمه و تطويره بالكامل في الأردن وبعقول وسواعد أردنية، كما تم تطوير النظام في البداية لدعم التعلم الإلكتروني في المراحل المدرسية (K-12)، إلا أن النظام توسع ليشمل مراحل التعليم العالي و التعليم المؤسسي.

إن منظومة التعلم الإلكتروني تخدم عدداً كبيراً من المستخدمين من:

- مديري تربية وتعليم، ومديري مدارس، ومعلمين، وطلبة، و أولياء أمور، ويمكن الحصول على الخدمات الآتية من خلال منظومة التعلم الإلكتروني:
- استخدام البريد الإلكتروني للتواصل مع مستخدمي المنظومة من طلبة وأولياء أمور ومعلمين ومديري مدارس ومديري تربية وتعليم وإدارة النظام.
- الاطلاع على ملفات وبيانات الطلبة والمعلمين والصفوف والشعب وأولياء الأمور وتعديلها.

- الاطلاع على مواضيع الحوار والجلسات الدراسية ومراقبتها.
- الاطلاع على علامات الطلبة الفصلية والنهائية.
- الاطلاع على المناهج المحو سبة المتوفرة على المنظومة.
- يستطيع مدير المدرسة في مدارس التميز والمدارس الشرعية إضافة المواد الإثرائية إلى قائمة المواد الأساسية والتي تدرس في مدرسته واستخراج جدول علامات خاص بتلك المواد.
- يستطيع مدير المدرسة إضافة الطلبة غير الأردنيين إلى قائمة الطلبة المسجلين في المدرسة حيث تقوم المنظومة بإعطاء هؤلاء الطلبة رقماً اعتمادا على جنسية ذلك الطالب بحيث لا يحرم اي طالب مهما كانت جنسيته من التمتع بخصائص ومميزات منظومة التعلم الالكتروني.
- تحتوي منظومة التعلم الالكتروني على نظام اللياقة البدنية E_FITNESS حيث يتم من خلاله حفظ نتائج الطلبة المشاركين في جائزة الملك عبدالله الثاني للياقة البدنية واستخراج التقارير و النتائج الكترونيا.
- تحتوي منظومة التعلم الالكتروني على نظام الإحصاءات المدرسية EMIS والذي يشكل قاعدة بيانات شاملة لجميع بيانات المجتمع التعليمي بجميع فئاته من مدراء مدارس ومعلمين وفنيين وطلبة وأولياء أمورهم بالإضافة إلى مؤهلاتهم العلمية وبياناتهم الشخصية.
- يستطيع كل معلم ان ينشيء امتحانات ووظائف الكترونية خاصة به مضيفا لها أسئلته الخاصة به أو تلك المأخوذة من بنك الأسئلة وتحديد وقت لنشرها وتسليمها بخطوات سهلة وفعالة.

- يستطيع المعلم استخراج جدول العلامات وطباعته وتحويله إذا أراد إلى ملف اكسل مما يخفف عن المعلم عبء الكتابة اليدوية المرهقة لجدول العلامات كل ذلك بعد مراجعة دقيقة للعلامات من خلال لجان تدقيق للعلامات التي يشكلها مدير المدرسة.
- يمكن للطالب المتغيب أن يتعرف على الواجبات المدرسية إذا اتصل عبر الإنترنت بموقع منظومة التعلم الالكتروني.
- إرسال نتائج الوظائف الالكترونية الدورية لولي الأمر.
- يمكن لجميع المعلمين الاطلاع على كافة التعاميم دون الحاجة لطباعة أوراق وتكديسها.
- تواصل الآباء مع المدارس من خلال الدخول على حساباتهم على منظومة التعلم الالكتروني وتسجيل الملاحظات (إيجابية أو سلبية) وإرسالها للمدرسة بشكل دائم ومستمر.
- وفي إطار سعي وزارة التربية والتعليم المتواصل إلى تأهيل كوادرها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد تم التوقيع على اتفاقية تفاهم بين الجامعة الأردنية وجامعة أوهايو الأمريكية والمجموعة العربية للتعليم والتدريب معا لإعداد برنامج تدريبي يمنح المشترك شهادة دبلوم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التربية بعد اجتياز جميع المتطلبات الخاصة بنيل الشهادة بنجاح. ولقد أوكلت المهمة إلى الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك. ولذلك فقد قامت الوزارة بابتعاث معلمين وعلى نفقتها الخاصة للحصول على شهادة الدبلوم.

ثانيا: علاقة تكنولوجيا التعليم بالتطوير التربوي:

لعل أحد أبرز أسباب ظهور التكنولوجيا التعليمية وانتشارها في التدريس يكمن في السعي من أجل تحسين التدريس، ولقد ارتبط استخدام التكنولوجيا بتطوير التعلم والتعليم، ولتكنولوجيا التعليم أثر كبير في مكونات النظام التربوي، ويمتد هذا الأثر حتى يتناول اركاناً رئيسية في النظام التربوي، فمنها ما له علاقة بدور كل من المعلم والمتعلم ذلك الدور الذي يحول طبيعة العلاقة الاتصالية التقليدية من ملقن ومتلقي إلى دور تفاعلي نشط، يصبح فيه المتعلم هو المحور، ومنها ما له علاقة بوسيلة نقل المعلومات، ففي النظام التربوي التقليدي كان المعلم هو المصدر الأساسي لنقل المعلومات للتلميذ، وفي النظام التكنولوجي تتعدد وسائل نقل المعلومات إلى عدد كبير من وسائل الاتصال كالإذاعة والتلفزيون والحاسوب بالإضافة إلى المدرس، ومن هذه الأركان أيضاً طرق عرض المعلومات، ففي النظام التربوي التقليدي يقوم التعليم في غالبيته على نقل المعلومات بالاعتماد على الشكل اللفظي، في حين يتسع ذلك في النظام التكنولوجي بحيث يشمل أيضا أشكالا مرتبطة بالوسائل السمعية والبصرية، ومنها أيضا زمن التعلم فغالباً ما يكون زمن التعلم ثابتاً، أما في النظام التربوي التكنولوجي فيكون زمن التعلم مرناً، حيث يمكن لكل تلميذ أن يسير في تعلمه بسرعته الخاصة، ومنها أيضاً التقويم، ففي الوقت الذي يقوم به المتعلم بناء على الدرجة التي يحتلها بالمقارنة مع درجات زملائه الآخرين، يقوم في النظام التكنولوجي بمقارنة أداء المتعلم بنفسه وقياس مدى التقدم الذي حققه المتعلم في تحقيق أهداف الدرس، بمعنى آخر فإنه لا يقاس تحصيل المتعلم بالمقارنة بغيره من المتعلمين.

وعلى هذا فإن إدخال تكنولوجيا التعليم إلى التدريس عملية تغيير تربوي منظم، يؤدي إلى تغير في بعض جوانب بيئة التعلم.

إن تكنولوجيا التعليم بالمعنى الآلي عملية لا تقتصر دلالتها على مجرد استخدام الالات والاجهزة الحديثة ولكنها تعني أساسا منهجية في التفكير لوضع منظومة تعليمية (System Approach) أي إتباع منهج وأسلوب وطريقة في العمل تسير وفق خطوات منظمة ومستعملة كافة الإمكانيات التي تقدمها التكنولوجيا، وفق نظريات التعليم والتعلم الحديثة مثل الموارد البشرية والمواد التعليمية والمخصصات المالية والوقت اللازم ومستوى المتعلمين بما يحقق أهداف المنظومة، والمنظومة التعليمية تعرف بانها مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابط. لتحقيق النتائج المراد تحقيقها من خلال هذه المنظومة

عند النظر المدقق في هذا المفهوم يمكن استخلاص الأمور التالية:

1. أن تكنولوجيا التعليم في مفهومها أكبر من كونها مجرد إدخال الأجهزة والمواد الحديثة في العملية التعليمية بل أنها تمتد وتتشعب إلي جميع جوانب العملية التعليمية من التخطيط وحتى التطبيق فهي تمثل نظاماً كأي نظام آخر فهي نظام متكامل.

2. أن مفهوم تكنولوجيا التعليم يشمل جميع ميادين التربية حيث أنها تشتمل كل ما في التعليم تقريباً من مقررات وأساليب وطرق تدريس إلي جانب المعلم والكتاب والسبورة ونظام الامتحانات والإدارة التعليمية وغيرها من الأشياء التي تهدف إلي تعلم أفضل.

3. أن تكنولوجيا التعليم تستغل المصادر البشرية وغير البشرية المتاحة وهذا يؤكد

أهمية الدور الذي يقوم به الإنسان في هذا المجال ويلغي الفكر الخاطئ القائل بأن تكنولوجيا التعليم تحل محل الإنسان.

4. إن تكنولوجيا التعليم نظرية تدرس تحديد المشاكل المتعلقة بعمليات التعلم وحله، ومجال يشمل جهود منظمة لتنفيذ النظرية والتطبيقات العملية للتكنولوجيا، وهي فرع من فروع المعرفة تعتمد على تطوير وتنفيذ الحاسب والبرمجيات والأدوات التكنولوجية، الأخرى، وتقييم تحصيل الطالب العلمي الناتج عن استخدام الأدوات التكنولوجية، وهي النظرية والتطبيق التي تتعلق بعمليات التصميم والتطوير والتطبيق، والادارة والتقييم الخاصة باجراءات ومصادر التعلم، ومادامت تكنولوجيا التعليم تهتم بالمشاكل التي تحيط بعمليتي التعليم والتعلم، وايجاد حلول عملية لهذه المشاكل، فهي بالتالي مجال يهتم بتطبيق عمليات متكاملة تعني بتحليل وحل المشاكل المتعلقة بعملية التعلم.

ثالثا: المشكلات والعقبات:

نجاح الاردن في انجاز المستوى التعليمي الذي حققه وخاصة في الجانب الكمي منه، قد أدى الى تراجع في نوعية التعليم حيث أن التطلع لتوفير فرصة تعليمية لكل طفل في سن القيد والقبول كان ضرورة وطنية وكخطوة أولى لرسم نظام تربوي يمتلك من القدرات ما يستطيع من خلالها إلى المساهمة في تحقيق الاهداف الوطنية المنشودة وبشكل خاص في انجاز التنمية الاقتصادية نظراً لما يعاني منه الاردن في فقر في الموارد الطبيعية.

إن التعليم في هذا العصر، عصر الكمبيوتر والانترنت قد بات مختلفاً تماماً عن التعليم بالامس، ففي عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بات التعليم

سلعة عالمية ومن المهم أن كل من يطمح في التطور والتقدم عليه أن يعي أن نجاحه يعتمد كلية على مدى استخدامه لتكنولوجيا التعليم في المنظومة التعليمية فلا يوجد مكان في هذا العالم لغير الماهرين ممن لا يجيدون استخدام المعرفة والعمل على تشخيص المشكلات والعمل على حلها وتعلم التقنيات

وامام ما يشاهده العالم من الانفجار المعرفي والنمو المتضاعف للمعلومات إلى جانب الانفجار السكاني وما يترتب عليه من زيادة في أعداد الاطفال الذين يحتاجون إلى مقعد دراسي، والنقص الحاد في اعداد اعضاء هيئة التدريس الى جانب استخدام الأساليب والطرق التدريسية التي عفا عليها الزمن بسبب النقص في تدريب المعلمين، والاستخدام المحدود للتكنولوجيا فلابد من الاخذ بعين الاعتبار إلى المشكلات التالية:

- الزيادة السكانية مع ما بات يواجهه الاردن من انعكاسات سلبية للاوضاع السياسية في دول الجوار، وما يرتب على نظامه التربوي من زيادة في الغرف الصفية المطلوبة، والحاجة الى اعداد متزايدة من المعلمين والابنية المدرسية.
- الموارد المالية المحدودة نظراً للفقر في الثروة الطبيعية وعدم القدرة على مواجهة الحاجة الى الانفاق على التعليم واستخدام التكنولوجيا الحديثة لمواجهة العديدمن المشاكل التعليمية.
- التطور السريع في التقدم التكنولوجي، وبشكل خاص في تكنلوجيا التعليم يلقي اعباء كبيرة على ملاحقة الانجازات العلمية في هذا المجال.
- ضعف البنية التحتية في العديد من المدارس، وعدم صلاحية نسبة من المدارس المستخدمة نظراً لكونها مدارس مستأجرة ولا تتمتع بمواصفات البناء المدرسي، الى جانب نظام الفترتين الذي يعيق في كثير من الاحيان الاستخدام الامثل للتكنولوجيا.

- الكثافة الصفية التي باتت عقبة في تمكين طلبة الصف في استخدام التكنولوجيا، وعدم قدرة المعلم على متابعة التعليم.
- النقص في تدريب المعلمين، والتحاق العديد من المعلمين في مهنة التعليم، وهم اكثر ما يكونون بعداً عن متطلبات هذه المهنة، وممارسة الاساليب التدريسة، ومعرفة استخدام تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.
- عدم استيعاب دور تكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية لدى قطاع واسع من المعلمين، مع العجز في توفير الادوات التكنولوجيا اللازمة في المدارس.
- ازدحام المنهاج والكتاب المدرسي بالمعلومات التي لاضرورة لها، فالحشو الزائد يمنع القدرة على الاستخدام الامثل لتكنولوجيا التعليم من قبل كلٍ من المعلم والطالب.

رابعا: الحلول والتصورات المستقبلية:

- إن تكنولوجيا التعليم ليست فقط الأساليب الحديثة من العملية التربوية، أو استخدام الآلات والأجهزة • التعليمية، وإنما طريقة تفكير ومهارات تدريس، ووسائل تكنولوجيا التعليم لا تعني فقط الحاسبات ووسائل الإعلام، وإنما تعني أيضًا السبورة والطباشير ولوحات العرض ومعامل اللغات، طالما توفر الاستخدام الجيد والتوقيت المناسب لما تتطلبه العملية التربوية.
- إن المربي في هذا العصر يطالعه كل يوم جديد في مجال تقنيات التعليم، لا سيما البرمجيات والإنترنت ويزداد إحساسه بالمسؤولية، وتزداد حيرته أمام كيفية التعامل مع هذه التقنيات بما ينمي مواهب وكفاءات شباب المستقبل من أطفال اليوم، ويحقق تأثيرًا إيجابيًا على جوانب شخصياتهم المختلفة، ويوفّر لهم أفضل مستوى من التربية والتعليم.

- وقد يصاحب هذا التعامل بعض التصورات، مفادها أن تكنولوجيا التعليم هي مجموعة الأجهزة والآلات المستخدمة في التعليم، وأن نجاح التعليم التكنولوجي معناه قيام الوسائط التعليمية بعملية التعليم نيابة عن الأب أو المعلم، بالتالي فدور المربي هو توفير جهاز حاسب آلي وبعض البرمجيات والوسائط التعليمية الأخرى للطالب أو الطفل في مراحل التعليم والعمر المختلفة، ولكن الحق أن هذه التصورات يجانبها الصواب.
- وبالتالي فإن كيفية استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية والتعليم تتوقف على تحديد الهدف، واتباع خطوات تطبيق تكنولوجيا التعليم بشكل علمي سليم، وتأثير ذلك على تكوين المتعلم بما يتمثل في تنمية الدافعية الذاتية للتعلم لديه، وتحويله إلى باحث نشط عن المعلومات وليس متلقيا لها، وتفجير طاقات الإبداع والابتكار لديه.

يمكن من خلال تكنولوجيا التعليم مواجهة المشكلات التربوية المعاصرة:

أ- الانفجار المعرفي والنمو المتضاعف للمعلومات.

- استحداث تعريفات وتصنيفات جديدة للمعرفة.
- الاستعانة بالتليفزيون و الفيديو والدوائر التلفيزيونية.
- البحث العلمي.

ب- الانفجار السكاني وما ترتب عليه زيادة أعداد التلاميذ، يمكن مواجهته عن طريق:

- الاستعانة بالوسائل الحديثة كالدوائر التلفزيونية المغلقة
- تغيير دور المعلم في التعليم.

• تحقيق التفاعل داخل المواقف التعليمية من خلال أجهزة تكنولوجيا التعليم.

• الارتفاع بنوعية المعلم، ينبغي النظر إلى المعلم في العمليـة التعليميـة ككونـه مرشد وموجه للتلاميذ وليس مجرد ملقن للمعرفة، وهو المصمم للمنظومة التدريسية داخل الفصل الدراسي.

ج- انخفاض الكفاءة في العملية التربوية نتيجة لازدحـام الفصـول في التلاميـذ، والاخذ بنظام الفترات المسائية وتزويدها بنظام الفترتين.

د- مشكلة الأمية، ولحل هذه المشكلة إنشاء الفصول المسائية وتزويـدها بوسـائل تكنولوجيا التعليم على أوسع نطاق كالاستعانة بالأقمار الصناعية.

هـ- نقص أعضاء هيئة التدريس، ويتم علاج هذه المشكلة عن طريق التليفزيـون التعليمي أو استخدام الدوائر التليفزيونية، والأقمار الصناعية.

إن دور المعلم قد تغير جذرياً من العصر الذي كان يعتمـد علـى الكراسـة القديم والحديث إلى العصر الذي يعتمد على الكمبيوتر وشبكة المعلومات، فقـد كان المعلم قديماً يعتبر العنصر الأساسي في العملية التعليمية والمحور الرئيسي لها، ولكن اليوم تعتبر العملية التعليمية الطالب محور العملية التربويـة، وتبعـاً لـذلك فقد تحول الاهتمام من المعلم الذي كان يستأثر بالعملية التعليمية إلى الطالب عن طريق اشراكه في تحضير الدروس العملية والميدانية بنفسـه، والقيـام بالدراسـات المستقلة، واستخدام الوسائل التعليمية، والقيام بالتجارب وتقييم ذاته.

وفي إطار رؤية الوزارة في تعميم استخدام وتوظيف تكنولوجيا المعلومـات والاتصالات، فقد تبنت خطة استراتيجية خمسية تبـدأ مـن 2013-2018، بحيـث تشمل الاستراتيجيات الآتية:

الاستراتيجية1: معالجة الوضع الحالي لسياسة ICT.

في العام 2013-2014 جاري العمل على إعادة تحديد شكل العلاقة بين الوزارة ومزود خدمة الـ ICT حيث أن الوضع الراهن يعتبر مقبولاً مؤقتاً ولكن على المدى البعيد لابد من إعادة تنظيم شكل هذه العلاقة ويندرج تحت هذه الإستراتيجية ما يلي:

- تقييم المشكلات المتعلقة بأداء نظام التعلم الالكتروني، وأكثرها شيوعا: البطء وعدم الاستجابة أحيانا.
- تحديد المشكلات الفنية المتعلقة بآلية الدخول على نظام إدارة المعلومات التربوية
- بناء خطة شاملة ومتكاملة لدعم وإدامة نظام أل ICT في الأردن
- إزالة وتخفيض العبء المدرسي عن الطلبة في كافة المراحل وخصوصا عملية التكرار في عمل الواجبات المختلفة المتشابهة والتي قد يطلبها كل معلم من الطلبة.

الاستراتيجية2: عمل إجراء فيما يخص سياسة تبني نمط التعليم المتمازج وطرق اكتساب المعرفة خلال الفترة من 2013-2018 وتشمل:

- تدريب المعلمين وتوعيتهم بالقواعد المتعلقة بسياسة استخدام التعليم المتمازج.
- إدخال أدوات ومتعلقات التعليم المتمازج ووسائل التقويم خلال مفردات المنهاج المدرسي.

- تزويد كل معلم ومعلمه بأجهزة كمبيوتر حديثه وشبكة انترنت حديثة فائقة السرعه.

الاستراتيجة3: اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالإدارة المدرسية وتشمل ما يلي:

- توفير المعلومات التي تتطلبها عملية التقييم
- تدريب جميع المدراء والمعلمين على استخدام نظام EMIS القائم على دعم القرار التربوي.
- التأكد من أن جميع المدراء والمعلمين يستطيعون الدخول بسهولة وبدون مشاكل فنية على نظام EMIS.
- الطلب من جميع المدارس أن يقدموا خطط تطويرية للمدرسة بما فيها خطط تطويرية لـ ICT.

الإستراتيجية 4: اتخاذ إجراء لقيادة المدرسة نحو تعميق المعرفة ضمن الفترة الزمنية 2013-2018 ويندرج تحتها ما يلي:

- إعداد برنامج لقيادة المدرسة لدعم الإبداعات والابتكارات على مستوى المدرسة.
- البدء بتطوير مواد تدريبية مبنية على استراتيجيات المشروع
- تزويد المدارس بمصادر اثرائية إضافية ومراقبة حجم وعدد مرات استخدامها.

الاستراتيجية 5: تطوير نموذج تقييمي معتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقياس مهارات الاقتصاد المعرفي الجديدة.

المصادر:

1- الفريجات، غالب (2011)، مدخل إلى تكنولوجيا التعليم، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن.

2- وزارة التربية والتعليم (2014)، مركز الملكة رانيا العبد الله لتكنولوجيا المعلومات.

8- محور التعليم الخاص

عناصر المحور

المقدمة:

اولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: الدور الذي يلعبه المحور في التطوير التربوي

ثالثاً: المشكلات والعقبات

رابعاً: الحلول والتطلعات المستقبلية

التعليم الخاص

المقدمة:

يعد التعليم الاداة الرئيسة لإحداث التغيير في أي مجتمع من المجتمعات، وذلك كون التعليم يتعامل مع الشريحة الأوسع في المجتمع هذا من جانب، ومن جانب آخر إن هذه الشريحة هي الاداة الحقيقية والفاعلة لبناء مستقبل الوطن، وإحداث التغيير المنشود والتي تسعى له الدولة، لذلك يبحث المهتمون والمتخصصون وواضعو السياسات التربوية لإيجاد البدائل المناسبة للطالب حرصا على ضمان المستقبل، ومن هنا نجد أن التربية والتعليم في تطور مستمر، كون التربية والتعليم هي الاساس في التغيير الشامل الذي يحدث في المجتمع، وللوقوف على أحدث التطورات العلمية في مختلف الدول.

إن التعليم السليم هو الذي يصنع الأمن والاستقرار الحقيقي، وهو الذي يحقق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو الطريق الوحيد للتحديث والتطور، ورفع مستوى الانتاج، واحداث النقلة الحقيقية للتنمية الشاملة

وفي الاردن حاولت الدولة منذ التأسيس توفير التعليم لكافة ابناء الشعب الاردني بغض النظر عن الفروق الاجتماعية والاقتصادية ومثال ذلك المدرسة المتنقلة التي تتبع الطالب المتنقل بحكم الحياة الاجتماعية التي يعيشها الطالب سواء في البادية أو في المناطق النائية، وفي ظل الانفتاح العام الذي شمل قطاع التعليم في الاردن والتكلفة العالية للتعليم وازدياد السكان كان لا بد من البحث عن بدائل موازية أو أفضل لسد الحاجة من جانب أو المساهمة في تحمل جزء من المسؤولية تجاه الوطن. من هنا أصبح التنافس بين المهتمين بهذا القطاع

في كيفية توفير الخدمة التعليمية للطالب، من حيث توفير البيئة المناسبة للتعليم بكافة أبعادها وعناصرها، ومواكبة أحدث التطورات العالمية في هذا المجال، فنشأت المدارس الخاصة تلبية لهذه الحاجة.

رغم أن التعليم مسؤولية الدولة، إلا أن عدم الامكانيات المادية للدولة أمام توفير فرصة تعليمية لكل طفل في سن القيد والقبول، وما يعانيه التعليم العام من بعض ما شابه من التقصير، دفعت بالعديد من أولياء أمور الطلبة بالاتجاه لارسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة، ما يحدونا إلى فهم ما تقوم به المدارس الخاصة في دعم العملية التعليمية، وتخفيف العبء عن الدولة من خلال استيعاب الطلاب، وتوفير فرص وظيفية للتخفيف من أعباء البطالة.

التعليم الخاص جزء من العملية التعليمية التربوية، وهو لم يعد محدوداً وهو ايضاً استثمار له طابع اقتصادي بمئات الملايين، ويشمل حقوق عاملين وموظفين ومعلمين من عشرات المواطنين، والقطاع مرشح للتوسع بمقدراته، نظراً لعدم قدرة الدولة على توفير التعليم لنسبة عالية من المواطنين، لعجز في الابنية المدرسية، واكتظاظ في الغرف الصفية، ونظرة متدنية لدى العديد من المواطنين لمستوى التعليم العام، فهناك زيادة ملحوظة في الاقبال على التعليم الخاص، وزيادة ملحوظة في النفور الشعبي من التعليم العام، واصبح هذا النوع من التعليم محطة لأنظار المستثمرين والباحثين عن المشاريع الاقتصادية الاستثمارية الناجحة، والمضمونة في الربح والجدوى.

إن عددالطلاب الملتحقين بالتعليم الخاص يقدر ب 600 الف طالب، وهو ما يشكل اكثر من ثلث اعداد الطلبة على المقاعد الدراسية، وبات النمو في هذا القطاع نمو سرطاني، فيما يبدولا يخضع لاستراتيجية تربوية، ولا يخدم رؤيا

منهجية لإعداد الجيل الناشئ، بسبب عجز وزارة التربية عن القيام بدور الرقابة، مما خلق وضعاً صعباً ينعكس على ابنائنا الطلبة ومستوى إعدادهم، وعلى أولياء الطلبة ومستوى قدراتهم المادية، فضلاً عن خلق مجتمع غير متجانس يهدد الوحدة الوطنية، نظراً لتنوع البرامج التربوية من جهة، وغياب توحيد الثقافة الوطنية لدى جميع ابناء المجتمع من جهة أخرى.

هناك مدارس خاصة كثيرة لا تلتزم بالمعايير الموضوعية، ولا تلتزم بالقوانين والأنظمة والتعليمات، وهناك صفوف مكتظة تعاني من الازدحام، ولا تحقق الحدالادنى من المواصفات المطلوبة، وتفتقر إلى المرافق الضرورية، وهو ما لا يسمح بتقديم تعليم على المستوى المطلوب للكثير من أبناء المجتمع، وهناك تعدي على حقوق العاملين من المعلمين والمعلمات.

إن المتاجرة بالتعليم بات ظاهرة سلبية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في غياب الرقابة من قبل كافة الجهات المعنية، سواء المسؤولة عن الترخيص للعمل في هذه المدارس، أو مراقبة البرامج التي تقوم بتدريسها خارج منهاج وزارة التربية والتعليم، مع تدني في مستوى الاشراف التربوي في مدارس التعليم الخاص، وضعف في مستوى المعلمين، وغياب التقييم لأدائهم داخل الغرفة الصفية، وتزداد أعداد المدارس الخاصة كل يوم على حساب التعليم الحكومي، وغياب المراقبة الحثيثة لمجريات العملية التعليمية تدفع بتفاقم المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم المدرسي، ويتحمل الطالب وولي أمره كل هذه الخسارة إلى جانب التدني في مستوى مخرجات التعليم المدرسي.

أولاً: تشخيص الواقع:

انتشرت المدارس الخاصة في الاردن انتشارا ملحوظا وخصوصا في العقد

الاخير من القرن الماضي، حيث وصل عدد المدارس الخاصة في مدينة عمان لوحدها ما يقارب من خمسمائة مدرسة، ولا يزال عددها بازدياد، فقد تجاوز عدد المدارس الخاصة في محافظة العاصمة عمان لوحدها عن خمسمائة مدرسة، ويمكن تقسيم المدارس الخاصة في الاردن من حيث الجنس الى ثلاثة اشكال، هي مدارس ذكور ومدارس اناث ومدارس مختلطة، أما من حيث طبيعة التعليم والبرامج التعليمية، فيمكن تقسيم المدارس الخاصة الى نوعين هما:

1- المدارس التي تنفذ البرنامج الوطني:

وتعتمد هذه المدارس المنهاج الأردني في التعليم، حيث يتم تعليم الطلبة للمناهج الاردنية كافة، كما هي في مدارس القطاع العام باستثناء مبحث اللغة الانجليزية، حيث يتم اعتماد بعض السلاسل الاجنبية، بدلا من منهاج وزارة التربية والتعليم المقرر، وفي بعض المدارس يتم اعتماد سلسلة مختلفة لكل مرحلة، وتستند المدارس الخاصة في ذلك بحجة أن السلاسل الأجنبية أقوى من سلسلة الـAction Pack، أو أن تدريس السلاسل الاجنبية ارضاء لرغبات الأهل.

2- المدارس التي تنفذ البرامج الدولية:

العديد من مدارس التعليم الخاص في الاردن تعتمد البرامج الاجنبية في التعليم، إذ أصبحت البرامج الاجنبية مصدرا آخر للكسب المادي من جهة، ومصدراً لبناء ثقافة دخيلة على المجتمع الاردني من جهة أخرى، فقد نشأ جيل لا يجيد استخدام اللغة العربية كلغة (أم)، إذ أصبحت اللغة الانجليزية هي (Mother Language)، وقد اصبحت الاردن بفضل التعليم الخاص سوقاً لترويج البرامج الاجنبية، التي تمتاز عن البرنامج الوطني بسهولتها، خصوصا فيما

يتعلق بالمرحلة الثانوية، وهناك مجموعة من البرامج الأجنبية التي تنفذ في مدارس القطاع الخاص هي:

1. النظام البريطانيIGCSE.
2. النظام البريطانيGCE.
3. منظمة البكالوريا الدولية IB.
4. نطام امريكيH.S.D.
5. نطام امريكيSAT II.

وقد تجاوز عدد المدارس الخاصة التي تعتمد تدريس البرامج الأجنبية حوالي (50) مدرسة، في الوقت الذي تقوم بعض المدارس باعتماد أكثر من برنامج في الوقت نفسه. واستناداً لتعليمات وزارة التربية والتعليم، فإنه يُمنع تدريس البرامج الأجنبية في المدارس الأردنية قبل بلوغ الطالب الصف العاشر الاساسي، إلا أن الواقع يشير الى غير ذلك، ومن الجدير بالذكر أن كافة البرامج التي يتم تنفيذها في مدارس القطاع الخاص، تخضع للرقابة المباشرة من قبل وزارة التربية والتعليم إذ يُحظر قانوناً تدريس أي برنامج أجنبي، أو أي منهاج إلا بعد الحصول على موافقة وزارة التربية والتعليم.

والجدول التالي يبين أعداد المدارس الخاصة في الاردن

	المحافظة	عدد المدارس	عدد المعلمين والمعلمات
1	العاصمة	482	14049
2	اربد	211	2766
3	الزرقاء	126	1809
4	البلقاء	67	1237
5	عجلون	15	225
6	الكرك	23	331
7	مأدبا	17	282
8	المفرق	25	214
9	العقبة	20	641
10	جرش	16	162
11	الطفيلة	4	68
12	معان	5	32
المجموع	12	1011	21816

1. الإشراف:

تقدم وزارة التربية والتعليم خدماتها المجانية للمدارس الخاصة طوال العام الدراسي، بشكل يكاد يوازي تلك الخدمة المقدمة لمدارس القطاع العام، وذلك كون هذه المدارس تضم بين جنباتها أبناء الاردن، الذين لا يقلون في حقوقهم وواجباتهم عن أقرانهم الذين يجلسون على مقاعد الدراسة في مدارس القطاع العام، وهناك نوعان من الخدمات التي تقدمها وزارة التربية الى المدارس الخاصة هي:

• الخدمات الإدارية المتمثلة في ترخيص المدارس والاشراف على بنيتها التحتية وصيانتها، ومدى صلاحيتها لاستخدامات الطلبة...الخ).

• الخدمات الفنية وتتلخص في الاشراف على المعلمين والمعلمات العاملين، لتقديم الدعم الفني والاسناد التربوي حسب التخصص، إضافة إلى عقد الدورات التدريبية للعاملين بهذه المدارس من معلمين وفنيين واداريين، هذا فضلا على الاشراف والدعم في الاحتفالات والمناسبات المختلفة.

2. التعيين والعمل في المدارس الخاصة:

المدارس الخاصة في الاردن عالم قائم بذاته، يملك أصحابها كافة الصلاحيات في تعيين المعلمين والمعلمات، أو الوظائف الادارية الاخرى، حسب مصلحة المدرسة، بعيدا عن النظر الى حقوق العاملين، كما يمتلك مؤسس المدرسة (مالكها) الحق الكامل في إنهاء عقد أي من العاملين لديه من غير تقديم المبررات لذلك، إذ لا يوجد سلطة حقيقة من شأنها محاسبة أو مساءلة صاحب المدرسة عن تقديم المبرر لذلك، مما ينعكس سلبا على الوضع النفسي للمعلمين والمعلمات العاملين في مدارس القطاع الخاص، فمثل هذا الخوف لدى العاملين يزرع لديهم الشعور بعدم الاستقرار الوظيفي من جهة، والرضا بما يمليه عليه صاحب المؤسسة التي يعمل بها من جهة أخرى، إلا أنه في ظل وجود نقابة المعلمين الاردنيين مؤخراً، تولد لدى المعلمين نوع من الارتياح النفسي لوجود جهة من شأنها حمايتهم وظيفياً، وان كان ذلك نسبيا قياسا مع حقوقهم المفقودة، لذلك فإن أهم الاشكاليات التي تحتاج الى المعالجة في هذا القطاع هي ايجاد الحلول المناسبة لخلق حالة من الاحساس بالأمن الوظيفي للمعلمين العاملين في المدارس الخاصة، فالمرحلة الوحيدة التي تُعنى بها وزارة التربية والتعليم من حيث

متابعة المعلم في المدارس الخاصة هي التأكد من سلامة أوراقه الثبوتية، التي تؤهله أن يشغل الوظيفة التي يتقدم اليها، والتي يتم تعيينه استناداً اليها.

إن التبعية الحقيقية للمعلم في القطاع الخاص هي لوزارة العمل، إذ ينطبق عليه قانون العمل والعمال الاردني، وهذه معضلة أخرى يجب العمل على حلها، ان الحالة الطبيعية ان ينطبق على كافة العاملين في مدارس القطاع الخاص نظام الخدمة المدنية وليس قانون العمل والعمال.

ثانياً: تجارب دولية:

إن انتشار التعليم الخاص كرديف للتعليم العام حالة طبيعية في العالم، فالتعليم الخاص رديف قوي للتعليم العام، وأن الفرق بين دولة وأخرى يكمن في كيفية ادارة التعليم الخاص، ففي استراليا على سبيل المثال هناك ثلاثة أنواع من المدارس الحكومية والدينية والخاصة، وقد يفضل البعض في استراليا المدارس الخاصة، للمكانة الاجتماعية أو البنية التحتية، ومزيد من المرافق، مثل الملاعب وحمامات السباحة الخ، ويعتقد البعض ان التعليم الخاص يقدم نوعية افضل من التعليم، كما أن المدارس الخاصة في استراليا تعمل على إزالة بعض الانحرافات الاجتماعية، وذلك لأنها تملك قوة وارادة في طرد الطالب، وهذا ما لا تمتلكه المدارس الحكومية أو الدينية.

أما في كندا فهناك 5.6٪ فقط من الطلبة يدرسون في المدارس الخاصة بحسب احصائية قام بها احد الباحثين عام 2011.

في ايرلندا تسهم الدولة في المدارس الخاصة، اذ تم الاتفاق بين المدرسة والدولة على ان يتم تعيين بعض المعلمين، تقوم الدولة بدفع رواتبهم، وهي

منخفضة نسبيا مقارنة مع باقي دول العالم، كما تسهم المؤسسة الدينية اسهاماً مباشراً احياناً في دعم المدارس الخاصة، التي تركز بشكل عام على التعليم في المرحلة الاساسية الدنيا.

أما في هولندا فهناك أكثرمن ثلثي المدارس التي تعمل بشكل مستقل، يتم تمويلها من قبل الدولة، وتعتمد المدارس الخاصة نظاماً دولياً في تقييم الطلبة، تقوم به منظمة التعاون والتنمية الدولية.

وقد بلغ عدد المدارس الخاصة في نيوزيلنداعام 2014(88) مدرسة، حيث بلغ عدد الطلبة الملتحقين بهذه المدارس حوالي 28000 طالب، يشكلون ما نسبته 3.7٪ من العدد الكلي للطلاب في نيوزيلندا، وتلتزم المدارس الخاصة في نيوزيلندا بتدريس المنهج الحكومي.

ثالثاً: المشكلات:

عند الحديث عن المشكلات التي يعاني منها التعليم الخاص في الاردن يجب أن نتناول أطرافاً ثلاثة تعتبر مكونات رئيسة من مكونات التعليم الخاص هي:

- المجتمع المحلي أو أولياء الأمور.
- الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم بشكل خاص.
- أصحاب المؤسسات أنفسهم.

ترتبط هذه الفئات ارتباطا مباشراً ووثيقا ببعضها البعض، وذلك لأنه لا غنى لإحداها عن الاخرى، فلا يمكن للمدرسة الخاصة أن تستمر بدون المجتمع المحلي، كما لا يمكنها الحصول على ثقة المجتمع المحلي من غير تزكية الدولة، ومن غير تواجد مباشر لوزارة التربية والتعليم في المدارس الخاصة، ولا يتمكن المجتمع

المحلي التعامل مع المدرسة الخاصة من غير الحصول على الدعم من وزارة التربية والتعليم، إذا هذه المكونات هي مرتبطة ببعضها عضوياً ولا يكتمل العمل بتحييد أحدها.

أولا: المجتمع المحلي: تفيد الاحصائيات أن أكثر من 25٪ من مجموع الطلبة الاردنيين الذين هم على مقاعد الدراسة يذهبون للمدارس الخاصة، مما يعني أن هناك 10 الى 15٪ من العائلات الاردنية يضعون ثقتهم بالتعليم الخاص، وهذا يضع الدولة أمام مسؤولياتها تجاه المواطن، وذلك لان المجتمع الاردني بالرغم من التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا يزال في هذا المجال يضع ثقته بالدولة، ويمكن اجمال مشكلات اولياء الامور في جانبين، جانب متعلق بجودة التعليم، وهذا ايضا له جانبان هما المعلم والمنهاج، وجانب متعلق بالمدرسة نفسها، وهو متعلق بالرسوم المدرسية، وقد أمكن تبويب هذه المشكلات على النحو الاتي:

1. **المرجعية:** عدم وجود مرجعية حقيقة لأولياء الامور لتقديم شكواهم وتظلماتهم اليها، فيما يتعلق بكفاءة المعلم أو تخصص المعلم، لان بعض المدارس يفضل عدم تعيين معلم لكل مبحث من منطلق توفير النفقات، فهناك من يلجأ الى قيام المعلم بتدريس أكثر من مبحث، وعلى سبيل المثال معلم او معلمة للغة العربية يقوم بتدريس التربية الاسلامية، ومعلم التربية المهنية يقوم بتدريس التربية الفنية او التربية الرياضية، ومعلم الحاسوب يدرس الرياضيات... الخ.
2. **المناهج الدراسية:** تقوم بعض المدارس بإلغاء العديد من الوحدات الدراسية، وتفعيل الانشطة المدرسية التي يحبها الطلبة بشكل عام على

حساب اكمال المناهج الدراسية، مما يسبب قلقاً لدى أولياء الامور، وخصوصاً اذا قرر أحدهم نقل أبنائه من الخاص الى العام (الحكومي).

3. **الانشطة اللامنهجية:** تشكل الانشطة اللامنهجية عبئاً مادياً على أولياء الأمور من حيث التكلفة المادية الزائدة التي تطلبها المدرسة، نظير مشاركة الطالب في نشاط معين.

4. **الاقساط المدرسية:** لا يوجد أي جهة حكومية في الاردن من شأنها التدخل في النظام المالي لأي مدرسة خاصة، مما يترك المجال مفتوحاً أمام كل مدرسة بتحديد المبلغ الذي يعجبها كقسط سنوي يدفعه الطالب للمدرسة، لذلك لا يتمكن ولي الامر من رفع شكواه الى أحد، فيلجأ الى الرضوخ للأمر الواقع، ويدفع ما هو مطلوب منه، مقابل بقاء إبنه أو إبنته على مقاعد الدراسة.

ثانياً: وزارة التربية والتعليم: وزارة التربية والتعليم هي الجهة الرسمية الوحيدة التي تُعنى بمتابعة المدارس الخاصة فنيا وإدارياً من خلال إداراتها وأقسامها المختلفة، ويجدر بالذكر أن وزارة التربية والتعليم لا تتقاضى أي مبلغ من المدارس الخاصة، نظير الخدمات التي تقدمها لها، ومن أهم المشكلات التي تواجهها وزارة التربية والتعلم بعلاقتها مع المدارس الخاصة:

1. عدم التزام المدارس الخاصة التزاماً كاملاً بكافة التعليمات الصادرة من وزارة التربية.

2. النظرة السلبية تجاه الوزارة إذ ينظر اصحاب المدارس الخاصة إلى وزارة التربية والتعليم أنها تعمل على تعقيد المعاملات وليس تسهيلها.

3. تجاوز اصحاب المدارس الخاصة فيما يتعلق بتدريس البرامج الاجنبية، إذ

تقضي تعليمات الوزارة بعدم البدء بتدريس البرامج الاجنبية قبل الصف العاشر الأساسي وهذا مالا تلتزم به الكثير من المدارس الخاصة.

4. يطغى الجانب الاستثماري في كثير من الاحيان على الجانب التربوي، في الوقت الذي يجب أن يكون الجانب التربوي هو الاقوى مع مراعاة الجانب الإستثماري.

ثالثاً: المؤسسات نفسها (المدارس الخاصة).

يقصد بالمدارس الخاصة هنا أصحاب المدارس أنفسهم، أو المؤسسون وهم المعنيون بشكل مباشر بطبيعة العلاقة مع وزارة التربية والتعليم، ومن المشكلات التي يمكن طرحها في هذا المجال:

1. عدم اعطاء المدارس الخاصة الحرية الكاملة فيما يتعلق بأعداد الطلبة في المدرسة الواحدة، اذ يخضع العدد المخصص لكل مدرسة لتعليمات مرتبطة ارتباطا مباشراً بمصلحة الطالب، مثل(مساحة الغرف الصفية، الساحات المدرسية، المرافق الصحية والخدمية وغيرها).
2. الحرية المطلقة في اختيار المناهج الدراسية الاضافية، اذ تفرض وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة الالتزام بالمناهج المقررة من وزارة التربية والتعليم، مع اعطاء هامش من الحرية فيما يتعلق بمنهاج اللغة الانجليزية.
3. لا يتم تدريب المعلمين العاملين في المدارس الخاصة كأقرانهم في مدارس التعليم العام.
4. عدم حصول المدارس الخاصة على اي نوع من انواع الدعم كالإعفاء من الرسوم المفروضة على الادوات المخبرية أو الرياضية أو الفنية...الخ.

رابعاً: التصورات المستقبلية:

التعليم الخاص رديف قوي للتعليم العام في الاردن ولا يمكن تجاوزه بأي حال من الاحوال، لذلك يجب أن تتحد الجهود لدعم هذا القطاع ليؤدي دوره التربوي كما يجب، لذلك يجب ان تتضح الرؤية لكل الجهات والفئات المعنية بشكل مباشر في هذا القطاع. سواء وزارة التربية والتعليم أو القطاع الخاص نفسه أو اولياء الامور وضرورة اشراك الطلبة كونهم هم الجهة التي يعمل الجميع لأجلها، وانطلاقاً من المصلحة العامة نخلص إلى التصورات المستقبلية التالية:

أولاً: ضرورة التزام المدارس الخاصة الكامل بكافة التعليمات الصادرة من وزارة التربية والتعليم.

ثانياً: ضرورة زيادة عدد الزيارات الإشرافية للمدارس الخاصة، والالتزام بنتيجة هذه الزيارات.

ثالثاً: التأكيد على التعاون التام بين المدارس الخاصة ووزارة التربية والتعليم في تعيين المعلمين والمعلمات.

رابعاً: ضرورة العمل على دمج العاملين في المدارس الخاصة بالعاملين في القطاع العام.

خامساً: ضرورة وضع العاملين من المعلمين و المعلمات في القطاع الخاص، وفق نظام الخدمة المدنية وليس قانون العمل والعمال.

سادساً: تدخل وزارة التربية والتعليم في الاقساط المدرسية، حيث أنه لا رقيب على زيادة أو خفض الرسوم المدرسية، وهي تتبع مباشرة لرغبة مؤسس المدرسة الخاصة، ممايُفقد المواطن الثقة بوزارة التربية والتعليم.

سابعاً: التزام المدارس الخاصة بتعليمات وزارة التربية والتعليم، وخصوصا فيما يتعلق بتدريس البرامج الاجنبية، وعدم تدريس البرامج الاجنبية قبل الصف العاشر الاساسي لما لذلك من تأثير على ثقافة الطالب.

المصدر: وزارة التربية والتعليم (2014)، إدارة التعليم الخاص.

9- محور الأبنية المدرسية

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: علاقة المحور بالتطوير

ثالثاً: المشكلات والعقبات

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية

الأبنية المدرسية

المقدمة:

تعد المباني المدرسية عنصراً هاماً من مدخلات النظام التربوي، وقاعدة أساسية لجهود التطوير التربوي المتواصلة ليحقق النظام التربوي أهدافه، ويعتمد نجاح أي نظام تربوي على وجود مقومات أساسية من بينها البناء المدرسي وتبعياته، وتعد المدرسة البيت الثاني للطالب مما يفرض وجودبيئة تعليمية مريحة تساهم في تقبل الطالب والعمل على تشكيل شخصيته المتكاملة من جميع جوانبها.

تشكل الأبنية المدرسية الاطار العام الذي يتفاعل الطلاب في رحابه لتحقيق أغراض التربية وغاياتها، ولا شك أن البناء المدرسي يفتح الطريق ويسهم في اطلاق طاقات الطلاب وقابلياتهم وقدراتهم، وينبع أيضاً من أن شعار "جعل المدرسة جزءاً من الحياة ومن البيئة المحلية، وجعل البيئة المحلية جزءاً من المدرسة" يصبح أكثر واقعية مع وجود البناء المناسب ليستوعب في مرافقه المختلفة النشاطات الحياتية التي تمارس في البيئة المحلية من قبل المواطنين والطلاب على حد سواء.

إن للبناء المدرسي دوراً هاماً في اكتمال العملية التعليمية، فمتى ما كانت مواصفات البناء المدرسي مناسبة بقدر ما تسهم في إنجاح العملية التعليمية، لأن تأمين البناء المناسب القادر على تلبية احتياجات الطلاب من توافر مختبرات ومعامل ومساحات لممارسة الأنشطة المدرسية المختلفة، بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة مردود التعليم وفاعليته، ويعتبر من القواعد الرئيسة للرقي بهذه العملية، وتحقيق الاهداف المنشودة منها.

يعد البناء المدرسي من الدعائم الاساسية في نظام التعليم، فكلما كان البناء ملائماً ومجهزاً بسبل ووسائل الراحة سيكون له الأثر الايجابي على العملية التعليمية، فهويمثل الوعاء الذي تتفاعل بداخله كافة عناصر العملية التربوية والتعليمية من تعليم ونشاط، وادارة مدرسية، وعلاقات اجتماعية بين جميع العاملين في المدرسة بمختلف تصنيفاتهم، ولا يمكن أن تقوم العملية التعليمية بشكلها الصحيح دون الاهتمام والعناية بالمكان الذي تتم فيه العملية، فالبناء المدرسي منشط نفسي للطالب والمعلم والأسرة التربوية بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام.

البناء المدرسي يشكل بيئة خاصة وله خصوصيته، والبيئة المدرسية هي المكان الذي يتلقى فيه المتعلمون العملية التعليمية والتربوية، ومنها ينطلقون إلى المجتمع للمشاركة في البناء والتطوير، ودفع عجلة التطور والتقدم إلى الأمام، لذا يتطلب الاهتمام بتوفير الابنية المدرسية التي تتوافر فيها كل شروط نجاح العملية التربوية التعليمية.أصبح البناء المدرسي كمكون رئيسي في العملية التربوية التعليمية عبئاً كبيراً أمام نجاح العملية التعليمية، نظراً لكلفته المادية التي باتت تعاني منها كثيراً من الدول الفقيرة أمام الاقبال الشديد لدى أفراد المجتمع باتجاه ارسال ابنائهم إلى التعليم عند سن القيد والقبول، وهو ما يجب أن تسعى الدول والمنظمات الدولية في توفير الدعم اللازم لتلك الدول غير القادرة على تحمل كلفة توفير الابنية المدرسية، ونحن نتطلع دوماً لتحقيق ذلك من خلال المنح والمساعدات إلى جانب ما يمكن أن يلعبه المجتمع المحلي في توفير كلفة التعليم، والتبرع ببناء ابنية مدرسية تغطي الاحتياجات اللازمة للنهوض بالعملية التربوية التعليمية.

أولاً: تشخيص الواقع:

أعطت وزارة التربية والتعليم أهمية كبيرة لقطاع الأبنية المدرسية من خلال التوسع في إنشاء المدارس والمرافق والملاعب والصالات الرياضية، ورياض الأطفال في السنوات الأخيرة، ووضعت الخطط والبرامج اللازمة لذلك، ولكن ظل العجز في الموارد والامكانات المتوافرة لانشاء الابنية المدرسية اللازمة مستمراً عاماً بعد آخر حتى بات العجز في المدارس مشكلة كبيرة أمام تطور العملية التربوية.

إن البناء المدرسي المناسب وما يتبعه من مرافق مختلفة يشكل عبئاً كبيراً في عملية الانفاق، نظراً لكلفته المادية العالية، وأمام موارد الدولة غير القادرة على الوفاء بتوفير المبنى المدرسي الملائم لسير العملية التربوية، مما يؤشر على العجز في توفير البناء المدرسي، والغرف الصفية المناسبة، لمواجهة الزيادة في اعداد الطلبة أمام تحقيق الزامية التعليم من جهة، والهجرات القسرية الناتجة عن نكبة فلسطين، وما تلا ذلك من هجرات نتيجة العدوان على العراق وما يجري على الارض السورية.

تعاني مدارس الاردن منذ سنوات طويلة من نظام الفترتين، ونسبة المدارس المستأجرة بحدود (24٪) وعدد (880) مدرسة، ونظراً للزيادة السكانية، واتساع رقعة المدن والقرى الأردنية، والظروف المحيطة في المنطقة، وموجات هجرة اللاجئين، ووجود جاليات وعمالة وافدة، حدثت عملية ضغط على المدارس الحكومية، مما تسبب في اكتظاظ الصفوف المدرسية، حيث وصل عدد الطلبة في بعض المدارس إلى حوالي (70) طالباً في الصف المدرسي الواحد، ومن العوامل التي ساعدت أيضاً في زيادة اكتظاظ الصفوف المدرسية انتقال الطلبة من

المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية بسبب ارتفاع الرسوم المدرسية في المدارس الخاصة، وزيادتها سنوياً بسبب عدم قدرة أهالي الطلبة على تغطية هذه الزيادة المتلاحقة، وكذلك الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد منذ سنوات.

هناك (2619) مدرسة ملك من المجموع الكلي للمدارس والبالغ (3486) مدرسة، و(867) مدرسة مستأجرة، وهناك تشتت في الابنية المدرسية، حيث أن (2، 9٪) من إجمالي مدارس الوطن تقل أعداد طلبتهم عن (1–50) طالباً، و(35٪) من المدارس لا يزيد أعداد طلبتها عن (8،2 ٪) من إجمالي أعداد الطلبة، واكتظاظ (9٪) من المدارس بطلبتها الذين يشكلون حوالي (28٪) من إجمالي أعداد الطلبة، وهناك عشر مدارس لايزيد مجموع طلبتها عن (292) طالباً، وتضم ستة مدارس في إحدى المديريات (190) طالباً، وأن نسبة المعلمين إلى الطلبة لا تتجاوز (5:1) في بعض المدارس، بينما تبلغ في عدد من المدارس الأخرى في نفس المديرية ما نسبتهم (1:26)، ويتكرر هذا التفاوت في عدد كبير من المدارس/ المديريات.

لقد قامت فلسفة البناء المدرسي إقامة المباني في ضوء الامكانيات المتاحة، واعتمدت على اسلوبين هما: أولاً، استئجار مبان لم تكن مصممة في الأصل لأغراض التعليم، وثانياً، الغرف الصفية؛ إذ كانت المجالس المحلية تقوم بعملية بناء غرف صفية على شكل نموذج قروي يبدأ بغرفة صفية أو أكثر، وحسب الامكانيات المتاحة، ولم تكن المدارس تحتوي أية مرافق، وكان دور وزارة التربية والتعليم مقتصراً على بناء مدارس في المحافظات.

لم تكن هذه المدارس في هذه الفترة ذات خصوصية معينة، ولم تتوفر فيها

المرافق التعليمية، ولا ملاعب ولا وحدات صحية، ففقد اتسمت بالبساطة لبساطة التعليم ومناهجه في تلك الفترة، وكان البناء المدرسي كمظلة واقية فقط من ظروف وتقلبات الطقس، ومع ازدياد عدد الطلبة وتشعب أهداف التعليم، وقرار الزاميته على اعتبار أنه حق من حقوق المواطن، ولاغراض تحسين المباني والمرافق المدرسية وتطويرها وتصميمها على أفضل الطرق المطلوبة، وصيانة هذه المباني والمرافق فتطلب ذلك من وزارة التربية والتعليم انشاء وحدة المشاريع في الوزارة عام (1972)، وتزويدها بالخبرات الهندسية والفنية، وأصبح لدى الوزارة جهاز متخصص يقوم بالدراسات الاشراف والمتابعة والتطوير.

لقد ترتب على وزارة التربية والتعليم أمام النقص في الأبنية المدرسية لمواجهة عملية النزوح من الضفة الغربية بعد العام 1967 إلى تطبيق نظام الفترتين في مدارسها، ومازال هذا النظام مستمراً حتى الوقت الحاضر، وقد ساعد على استمراريته حرب الخليج وعودة (400000) مواطن، واستيعاب أبنائهم في المدارس الحكومية، يضاف إلى ذلك التطور الكمي السريع في أعداد الطلاب، واقبال من هم في سن التعليم على الالتحاق بالمدارس، وقلة الموارد المالية لبناء مدارس جديدة، وعدم توافر أراض للبناء في المواقع التي تحتاج إلى مبان مدرسية، وخاصة في المناطق المكتظة بالسكان.

لم يغفل مؤتمر التطوير التربوي من معالجة العجز في الأبنية المدرسية، فقد أشار في العمل على توفير الأبنية المدرسية بهدف:

أ- مواجهة الزيادة السنوية في الحجم الطلابي (4٪).

ب- الاستغناء عن الأبنية المدرسية المستأجرة.

ج- التخلص من نظام الفترتين.

ولكن مازالت الاردن تعاني من نقص في البناء المدرسي، وبقاء أكبر عقبتين في نظام الأبنية المدرسية على حالهما وهما: المدارس المستأجرة ونظام الفترتين، والأبنية المدرسية في هذه الحالة تؤثر على نوعية التعليم ومستوى مخرجاته، فالمبنى المدرسي من أهم أساسيات التعليم، ويعتبر عاملاً مؤثراً من عوامل نجاحها، وزيادة مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب، فكلما كان البناء المدرسي ملائماً ومجهزاً بكافة ووسائل الراحة، فإن ذلك سيكون له الأثر الايجابي على العملية التعليمية برمتها، ومن هذا المنطلق لابد وأن يسعى نظامنا التعليمي إلى وضع خطة شاملة تعالج كل الاختلالات التي تشوه الأبنية المدرسية في النظام التعليمي وتعمل على حل المشكلات والعقبات التي تقف في طريق توفير بناء مدرسي فيه من المواصفات التربوية التي تسهم في تحقيق أهداف التربية والتعليم.

لقد طرأ تطور كبير على الابنية المدرسية في الاردن كماً ونوعاً فبات الاردن يملك مدارس حديثة يتوفر فيها كل متطلبات نجاح العملية التربوية، رغم التحديات المتعددة والمتنوعة والظروف المحيطة التي انعكست بشكل سلبي على مسيرة التربية عموماً وعلى الأبنية على وجه الخصوص مما يحدونا الأمل على معالجة هذه السلبيات من خلال مؤتمر التطوير التربوي القادم.

ثانياً: علاقة المحور بالتطوير:

إن هناك الكثير ممن لا يعلمون الدور الذي يلعبه البناء المدرسي ولا الأهمية التي يقدمها لعناصر العملية التربوية التعليمية من طلاب ومعلمين واداريين، لا بل وأفراد مجتمع محلي فيما لو تم استثمار البناء المدرسي بشكل

كامل ليؤدي الوظائف التربوية التي تؤثر بشكل ايجابي على مسيرة النظام التربوي وتعمل على تحسين نوعية مخرجاته.

إن رؤية وزارة التربية والتعليم امتلاك منظومات من الموارد البشرية ذات جودة تنافسية كفؤة، قادرة على تزويد المجتمع بخبرات تعليمية مستمرة، استجابة للتنمية الاقتصادية المستدامة، وهذا يتطلب توفير بيئة تعليمية آمنة ومريحة ومناسبة، من خلال توفير الأبنية المدرسية المستوفية كامل شروط نجاح العملية التربوية، فلا جدال في أن بوابة الاصلاح والتطوير تكون من خلال بوابة التربية، والتربية بحد ذاتها تتمثل بشكل كبير جداً في البناء المدرسي ومكوناته كافة، من متطلبات مادية إلى العناصر البشرية من طالب ومعلم وإدارة.

إن البناء المدرسي مختبر لصناعة الانسان الذي نطمح أن يكون انساناً فاعلاً ومؤثراً في مجتمعه، لبنة صالحة في مدماك هذا المجتمع، من خلال ما يتم تزويده من علوم ومعارف، ومجموعة قيم تنسجم مع قيم المجتمع، وتعمل على تطويرها، بما يتناغم مع حركة التطور والتقدم الانساني، لأن المواطن يعيش في عالم لا يمكن أن يعزل نفسه عنه، ولا أن لا يتأثر بمجريات الحياة فيه مع الطموح أن يكون له دوره في المسيرة الانسانية.

ومع كل تطور تشهده النظرية التربوية يصبح ضرورياً تكيف البناء المدرسي مع الحاجات التعليمية الجديدة، والتوجهات التربوية الحديثة، بما فيها تنويع الأنشطة الامر الذي يمكن أن يسهم في تنمية الاتجاهات الايجابية نحو المدرسة، وزيادة الرغبة في تحسينها، عندئذ ستغدو المدرسة مسرحاً لأنشطة عديدة متنوعة نظرية وعملية، يشترك فيها المعلم والطالب بهدف اكتساب المعارف والمهارات والسلوكات والمواقف التي تعد للحياة، وتصبح المدرسة البيت الثاني

للطلاب من الصعب الفصل بين البيئة المادية للمدرسة والمنهج والطالب، وبات تطوير هذه البيئة المدرسية، وتكييف شروطها لتلائم توجهات التربية الحديثة ومجالاتها المعاصرة.

تعد المدرسة البيت الثاني للطالب فيجب الاهتمام به من أجل العمل على صقل شخصية هذا الطالب على اعتبار أن الانسان ثروة وطنية يجب رعايته والاهتمام بتطوره وتوفير كل متطلبات نموه بشكل سوي، ليتمكن من المساهمة الفاعلة والمؤثرة في بناء الوطن وخدمة المجتمع، فالثروة البشرية تشكل العنصر الفاعل والمؤثر في إحداث التنمية المنشودة، وبدونها لا يمكن إنجاز التنمية ولا يستطيع أي مجتمع تحقيق الرقي والازدهار.

تعد المدرسة من أهم البيئات الموجهة تأثيراً في شخصية الطالب، فلم يعد البناء المدرسي مجردمساحة لايواء الطلاب، بل هومجموعة فضاءات يؤدي كل منها دوره في تكامل وتنسيق مع الفضاءات الأخرى من أجل تسهيل النمو العقلي والانفعالي والجسدي للطالب وتحقيق توازنه النفسي وتعزيز مختلف جوانب شخصيته.

يعتبر البناء المدرسي وما يتبعه من مرافق وتسهيلات من المدخلات الهامة في النظام التربوي التي يجب توافرها لتسيير العملية التربوية وتحقيق مردود افضل يعود على الانسان والمجتمع بشكل ايجابي، ويسهم في خلق حياة افضل تقوم على تسهيل عملية المشاركة الفردية والمجتمعية بما يخدم الوطن ومستقبل أبنائه نحو الوصول إلى حالة من الوعي والتقدم والازدها، مما يدفع بضرورة توافر المتطلبات التربوية الأساسية في البناء المدرسي ودوره في نجاح العملية التربوية التعليمية.

إن الانسان ينمو ويترعرع في كنف البناء المدرسي، يمتلك مقومات شخصيته، وبناء قدراته في فضاءات البناء المدرسي المادية والبشرية، لذا فإن نبوغه وتقدمه وتطلعاته للحياة تبدأ مع تطورات حياته في البناء المدرسي الذي يوفر له كل مستلزات التطوير العقلي والقدرات الذهنية، وبناء العلاقات الاجتماعية، فالمدرسة توفر له فرص التطور والنمو أكثر مما توفر له أية مؤسسة أخرى وتتفوق في كثير من الأحيان على مدرسة الأسرة التي كثيراً ما تنسى واجباتها اتجاه ابنائها لظروف واسباب متعددة ومتنوعة.

لقد أكدت توصيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أهمية أن تتوافر في البناء المدرسي مختلف متطلبات العملية التعليمية، وأن يكون ذا مواصفات وجودة عالية، وأن تكون مرافقه ملبية لحاجات الطلاب بحسب جنسهم ومستوياتهم التعليمية، وأن يكون قابلاً للتوسع وفقاً لحاجات المستقبل، ويراعي أوضاع الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتؤكد معايير الجودة الشاملة للمدرسة من المرونة بحيث تنسجم مع الظروف المحلية لكل مجتمع من جهة، وكذلك مع التطورات الجارية على الصعيد التربوي، ومن ثم أن تتمتع بقيمتين: قيمة دائمة تمثل الحد الأدنى الذي لايجوز له أن يتغير مع مرور الزمن كالمرافق الصحية ذات الكفاءة العالية، ومصادر نظيفة للمياه، والحد الأدنى من الاضاءة، وأن يكون البناء مؤمناً ضد السقوط والهزات، أما القيم المؤقتة فهي المرتبطة بالعملية التربوية نفسها وتطورها، فمحتوى التربية وطرائقها تتطور بشكل مستمر، وأدوار المؤسسة التعليمية تتطور، وحيثما يكون من الضروري أن تنعكس تلك التطورات على البيئة التعليمية، فإن صفاتها ينبغي أن تبدل أيضاً.

وقد اتجه البناء المدرسي نحو تلبية متطلبات منها:

- الاهتمام بالحاجات النفسية للمتعلمين عند تصميم البناء المدرسي.
- الحاجة إلى ملاءمة البناء المدرسي لأعمار الطلاب وخصائصهم الحركية.
- الحاجة إلى بناء مدرسي ينمي القدرات العقلية ويثير النفس.
- الحاجة إلى تصميم يشجع الطلاب على التعلم العفوي.

ثالثاً: المشكلات والعقبات:

1. يواجه قطاع الأبنية المدرسية مجموعة من من الصعوبات والمشاكل التالية:
2. عدم توفر قطع الأراضي اللازمة لإنشاء الأبنية المدرسية والمرافق المدرسية عليها، وخاصة في قصبات المدن.
3. ارتفاع أسعار الأراضي الذي يشكل عبئاً مالياً كبيراً.
4. ارتفاع عدد المدارس التي بحاجة إلى إنشاء إضافات غرف صفية لها بسبب اللاجئين، وزيادة عدد السكان الذي تسبب في اكتظاظ الصفوف المدرسية.
5. الحاجة الماسة لإنشاء مدارس جديدة بعد إنشاء مناطق سكنية جديدة لا تتوافر فيها خدمات مدرسية.
6. تزايد أعداد المدارس ذات الفترتين، والمدارس المستأجرة بسبب ازدياد أعداد الطلبة نتيجة نزوح كثير من اللاجئين من الدول المجاورة.
7. عدم توفر الأموال اللازمة لإنشاء مدارس جديدة.
8. ضعف القدرة على مواجهة الزيادة السنوية في أعداد الطلاب.

9. افتقار التوزيع الجغرافي للمباني المدرسية إلى خريطة تربوية أو مدرسية تلبي حاجات المجتمعات المحلية والتجمعات السكانية على نحو عادل.

10. ضعف في مستوى صيانة المباني المدرسية.

11. تدني في نسبة الأشغال في من قبل الطلاب.

12. التشتت في توزيع المدارس.

13. افتقار العديد من المدارس للمرافق التعليمية المختلفة.

14. ضعف في ترشيد المدارس المكتظة وغير المستغلة على الوجه الأمثل.

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية:

- البحث عن أراضي تعود ملكيتها للدولة، وتخصيصها لوزارة التربية والتعليم.
- إنشاء المدارس بطريقة التأجير التمويلي سواء كان ذلك بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وبلديات أو القطاع الخاص.
- اطلاق فكرة المدارس المركزية المجمعة بحيث تخدم هذه المدارس عدة مناطق متجاورة.
- إعادة النظر في تصميم المدارس للتقليل من الفاقد في المساحات والاستغلال الأمثل للأرض، واستخدام الطاقة المتجددة لتخفيض كلف الانشاءوالكلفة التشغيلية.
- العمل على توفير الأموال اللازمة لإنشاء المدارس والإضافات الصفية من خلال موازنة الدولة والمنح والمساعدات والتبرعات الخارجية.

- أطلاق حملة إعلامية تحث الشركات والمؤسسات والقطاع الخاص للتبرع المادي للمساهمة في إنشاء المدارس والاضافات الصفية، وصيانة الأبنية المدرسية في جميع الناطق.
- إعادة توزيع الخريطة المدرسية.
- دمج بعض المدارس التي يقل عدد طلابها عن (100) طالب
- تجميع طلبة المدارس المشتتة في مدرسة مركزية واحدة، والعمل على توفير مواصلات لنقل الطلاب.
- منع فتح أي مدرسة يقل عدد طلابها عن (100) طالب كحد أدنى.
- ترشيد استئجار الأبنية المدرسية التي تشكل (25٪) من أعداد المدارس.
- مراجعة الأنظمة والتشريعات المرتبطة بالأبنية المدرسية.
- مرجعة وتطوير إنشاء الأبنية المدرسية الجديدة والالتزام بها وفق الأولويات والمشاكل التي تحلها المدرسة الجديدة.
- التوجه نحو الشراكة المجتمعية بإنشاء المدارس الأهلية الحكومية في مراكز المحافظات.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نخلص إلى التصورات المستقبلية التالية:

1. إعادة النظر في النماذج المعتمدة للأبنية المدرسية، مراعاة لجودة البناء المدرسي من الناحية النوعية في إطار دراسة الكلفة الاقتصادية واستخدام البدائل المناسبة.
2. التنوع في البناء المدرسي وفق نماذج متعددة تبعاً لنوع التعليم والمرحلة الدراسية والبيئة المحلية والظروف المناخية.

3. التوجه نحوالبناء المدرسي المتعدد الأغراض التعليمية والمجتمعية.

4. التوجه نحوتطبيق نظام قاعات الأنشطة المتعددة الاغـراض/ قاعـات للتعلـيم التعاوني، قاعات دراسية متخصصة...الخ.

5. انشاء وحدة في كل محافظة للاشراف على صـيانة المـدارس، ومتابعـة تقـديم الخـدمات اللازمـة، ومراقبـة تـوافر الخـدمات الضـرورية كميـاه الشـرب، الحمامات، والمغاسل.

6. أشراك المجتمع وتشجيعه في لعب دور اكبر بالعناية والاهتمام بالبناء المدرسي.

7. توعية الطالب بالمحافظة على البناء المدرسي والمرافق التعليمية.

8. إعـادة النظـر في النمـاذج المعتمـدة للأبنيـة المدرسـية، مراعـاة لجـودة البنـاء المدرسي.

9. التنوع في البناء المدرسي وفق نماذج متعـددة، تبعـاً للمرحلـة التعليميـة ونـوع التعليم والبيئة المحلية والظروف المناخية.

10. التأكيد على توفير قاعات الأنشطة المتعددة الأغـراض، إضـافة إلى ضـرورة توفير قاعات تسهم في التعليم التعاوني على شكل مجموعات تسمح بـالحوار المتبادل بين الطلاب أنفسهم.

11. تطبيق نظام القاعات الدراسية التخصصية نظراً لما تـوفره مـن بيئـة تعليميـة وتعلمية مناسبة، وتسمح باستخدام التقانات المتوافرة في عملية التعلم.

12. التوجه نحو البناء المدرسي القابل لاسـتخدامات متعـددة الأغـراض تحقيقـاً للاستثمار الأمثل وتقليل الكلفة.

13. إيلاء مسألة صيانة المدارس أهمية خاصة حرصاً على استمرار صلاحيتها.

14. التركيـز علـى البعـدين الـوظيفي والاجتمـاعي للبيئـة، والاسـتفادة مـن مكونهاتها الحية والفنية والمادية في تصميم البناء المدرسي وتنفيذه واستخدامه.

15. إعادة النظر ببيئة المرافق/ مياه الشرب، المراحيض، والمغاسل.../ مـن حيـث كفايتها ونظافتها من خلال نظـام خدمـة مختلـف عمـا هـو سـائد في الوقـت الراهن.

16. العمل على تحسـين العلاقـات الاجتماعيـة- التربويـة بـين أعضـاء المجتمـع المدرسي، منن خلال تبني مدخل العلاقة الديمقراطية ذات البعد الإنساني بمـا تتضمنه من تشجيع الطلاب على المشاركة في اتخاذ القرارات وتخطيط المناشط ومنها تشكيل اللجان لتنشيط العناية بالبيئة المدرسية.

المصدر: وزارة التربية والتعليم (2014)، إدارة الأبنية المدرسية.

10- محور الإمتحانات

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: القضايا والمشكلات

ثالثاً: مبررات ومبادئ التطوير

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية

الامتحانات

المقدمة:

يعتبر الامتحان مهمة رئيسية من مهمات وزارة التربية والتعليم يجب المحافظة على مصداقيته بكل ما تستطيع، وهو ليس مهمة الوزارة فحسب، بل هو مهمة وطنية، ولكن عاتق المسؤولية الأولى تقع على الوزارة، لانه يعد مقياساً لنجاح العملية التربوية، ويتوقف على مخرجاتها العمل على إعداد المواطن من خلال التعليم الجامعي والتدريب المهني، لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، ومن هنا فان أهميته الوطنية تتجاوز مسؤوليات الوزارة، فيما يتعلق بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال نجاحها في أن تكون مخرجات التعليم لديها تتمتع بالمصداقية.

إن التقويم أحد الجوانب الهامة في عمليات التطوير التربوي التي تتطلب المراجعة والتحسين بشكل مستمر لتكون معياراً صادقاً وموضوعياً للحكم على فعالية العملية التعلمية والتعليمية وإصدار قرارات بتحسينها، فالأنظمة التربوية الحية هي التي تراجع سياساتها التربوية والتعليمية باستمرار من جانب، ولتكون قادرة على التنافس عالمياً من جانب آخر، وبناء على ذلك تعمل وزارة التربية والتعليم على مراجعة امتحان الثانوية العامة وتطويره.

إهتمت وزارة التربية والتعليم بالامتحانات اهتماماً كبيراً، من خلال العمل الدؤوب والتطوير المستمر في آلياتها وإجراءاتها، ضمن مشروع التطوير التربوي نحو اقتصاد المعرفة (ERFKE)، لقد انصب تطوير الامتحانات العامة على مستوى الامتحانات التي يقيسها الامتحان، ووزن هذه المهارات في ورقة

الامتحان، ونظراً لأن المرحلة الثانوية هي القاعدة الأساسية التي ينتقل منها الطلبة إلى مرحلة التعليم العالي، فقد استدعى الأمر، تحديث البرامج التربوية لهذه المرحلة، وتطويرها بما ينسجم مع التوجهات العالمية، ولإحكام الربط بين التعليم الثانوي ومخرجاته والتعليم العالي ومدخلاته تسعى الوزارة إلى تقديم مقترحات لتحديث امتحان الثانوية العامة، وتطويره بجميع عناصره.

ان المحافظة على مصداقية الامتحان، وعدالته والعمل على تخفيف حدته على الطلبة والأهالي والمجتمع، يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار كافة الاجراءات المصاحبة لعملية الامتحان، والتي لها انعكاسات سلبية على سير العملية، وتؤثر بشكل سلبي كبير على أداء الطلبة، وعدالة النتائج المترتبة على ممارسات هذه الاجراءات، وما يعتري بعض الاختناقات في آلية التطبيق والمتابعة في قاعات الثانوية العامة. إن امتحان الثانوية العامة يشمل عشرات الآلاف من الطلاب والطالبات الذين يتوقون للحصول على أعلى المعدل الذي يؤهلهم للحصول على المقعد الجامعي الذي يحلمون به من أجل بناء مستقبل زاهر يحققون من خلاله طموحاتهم واهدافهم الحياتية، الا ان ما ينغص حياة الكثيرين من هؤلاء الطلاب بعض الممارسات السلبية، والتي تؤشر على فساد اخلاقي ينتزع حقوق من يثابر ويجد ويجتهد، لصالح من لا يقوم بأداء دوره في الاستعداد للامتحان، والحصول على العلامة التي يستحق في ظل التنافس الشديد على المقعد الجامعي.

أولاً: تشخيص الواقع:

الدراسة في المرحلة الثانوية تسير وفق نظام الفصول الدراسية، والذي يعتبر كل فصل دراسي وحدة قائمة بذاتها من حيث النجاح والاكمال والرسوب، ويعتبر نجاح الطالب مدرسياً في جميع مستويات المبحث هو مطلب

سابق للتقدم لامتحان الثانوية العامة في هذا المبحث، ويتقدم الطلبة لامتحان الثانوية العامة في المستويات المقررة للفصلين الثالث والرابع الدراسيين في السنة الثانية من المرحلة الثانوية.

تجري وزارة التربية والتعليم ممثلة بادارة الامتحانات والاختبارات امتحاناً عاماً للطلبة في مناهج التعليم الثانوي الشامل، تمنح الناجح فيه شهادة الدراسة الثانوية العامة سنداً للمادة (29) من قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994م، مبيّناً فيها نوع التخصص، وتجري الوزارة حالياً الامتحان في دورتين: إحداهما شتوية تعقد في منتصف العام الدراسي، والأخرى صيفية تعقد في نهاية العام الدراسي، ويتناول الامتحان فروع الدراسة الأكاديمية: العلمي والأدبي والادارة المعلوماتية والتعليم الصحي والشرعي، كما يتناول الامتحان فروع التعليم المهني: الصناعي والزراعي والفندقي والاقتصادي والمنزلي.

تنتهي متطلبات الحصول على شهادة الدراسة الثانوية العامة في أربع دورات امتحانية في حدها الأقصى، وفي مدة لا تزيد عن أربع سنوات من بدء دخوله المرحلة الثانوية، وإذا لم يستكمل الطالب متطلبات النجاح في أربع دورات امتحانية، يتقدم كمشترك جديد في امتحان الثانوية العامة (دراسة خاصة).

مرّ امتحان الثانوية العامة بمراحل عدة من التطوير في آلية التنفيذ منذ بدء تطبيقه مع بداية العام الدراسي (1961/ 1962) وحتى يومنا هذا، وذلك وفق الآتي:

في الأعوام من (1962-1977) عقد الامتحان مرة واحدة سنوياً، وفي الأعوام (1978-1996) عقد على فصلين، وفي الأعوام (1997-1999) عقد

مـرة واحـدة سـنوياً، وفي العـامين (2000-2001) عقـد علـى دورتـين صـيفية وتكميلية، ومن العام (2002/ 2003) إلى الآن يعقد على دورتين صيفية وشتوية، ويذكر هنا أن الوزارة قد طبقت في العامين (2003-2004) نظام الحزم، وطبقت منذ العام (2005) إلى نظام الفصول.

تنقسم مسارات التعليم في نظام الفصول إلى مسارين:

- الأكاديمي: ويشمل فروع (العلمي/ الادارة المعلوماتية/ الأدبي/ الشرعي/ والصحي).
- المهني: ويشمل فروع (الصناعي/ الفندقي/ الاقتصاد المنزلي/ الزراعي).

ولكـل فـرع مـن فـروع هـذين المسـارين عـدد مـن المباحـث الإجباريـة والاختيارية، وعدد من مباحث الثقافات المشتركة، وزع محتواهـا الدراسـي علـى المستويات المختلفة التي تتكون منهـا سـنتا المرحلـة الثانويـة، وذلـك وفـق البنـاء التراكمي لهذه المباحث، وضمن ساعات دراسية معتمدة، ومنها ما هـو مطلـوب لامتحان الثانوية العامة، وأخرى تعتبر أساسـاً لمباحـث المسـتويات المطلوبـة في الامتحان.

تتبنى معظم الدول في العالم فكرة وجـود امتحـان يعقـد لطلبتهـا في نهايـة المرحلة الثانوية، وذلك لمنحه شهادة تفيد إتمامـه هـذه المرحلـة، كمـا تتفـق هـذه الدول على الهدف من الامتحان، وهو الوقوف على مستوى التعليم الذي تحقق للطلبة بعد الانتهاء من المرحلة الثانويـة، وقيـاس مـدى فاعليـة عملـيتي الـتعلم والتعليم، وقياس المستوى التحصيلي للطلبة، إضافة إلى الوقوف علـى مـا تحقـق من الناحية العامة، وتحديد مواطن القوة والضعف.

ومع ذلك فإن هذه الدول تختلف في آلية تنفيذ الامتحان والمحتوى الذي يركز عليه، وعدد المباحث التي يتقدم بها الطالب للامتحان، والوقت المتوقع من الطالب أن يجلس فيه لهذا الامتحان، وذلك وفقاً لاختلاف ظروف تلك الدول، ونوعية طلبتها والمخرجات المتوقعة، كما تستخدم غالبية الدول نتيجة الامتحان بوصفه واحداً من معايير القبول الجامعي مع اختلاف في الجهة التي تتولى الإشراف عليه.

إن هناك مجموعة من المزايا يتميز بها النظام الحالي والتي جاءت على النحو الآتي:

- إن الامتحان يجري بطريقة علمية ووفق خطوات بناء الإختبار الجيد، وتعتمد أسس واضحة لتحقيق مصداقيته.
- إن إجراءات عقد الامتحان تتميز- بتقديم طلبات الاشتراك، حتى إعلان النتائج- بدرجة عالية من الدقة والإتقان، وهذا لن يتأثر مهما تغيرت آلية عقد الامتحان العام.
- يعمل الامتحان على تحقيق درجة عالية من العدالة، كونه يُعد على المستوى العام للوطن في وقت واحد، وفي ظروف تكون متقاربة لجميع الطلبة، رغم بعض الاختلافات في آلية التطبيق والمتابعة في بعض قاعات الامتحان من حيث الغش، واختلاف مستوى الاوراق الاختبارية، وعدم تكافؤ الاوراق الامتحانية للمباحث التي تعقد على فصلين للطلبة مثل: الحاسوب، والثقافة الاسلامية.
- يمتاز هذا الامتحان بأنه أداة لقياس مخرجات العملية التعليمية، وهومعيار أساسي للقبول في مؤسسات التعليم العالي، والالتحاق بسوق العمل.

• السمعة المميزة للامتحان في الداخل والخارج.

ومع ذلك هناك بعض نقاط الضعف التي تعتري هذا الامتحان والتي جاءت على النحو التالي:

• كثرة أوراق الامتحان، والعبء الدراسي الذي يقع على الطالب.

• طول فترة الامتحان والجهد المبذول من الوزارة في الإعداد.

• التوتر والضغط النفسي عند الطلبة والأهل.

• عدم شمولية الامتحان للمرحلة الثانوية.

• اعتماد الاوراق الامتحانية على أسئلة تقيس القدرات العقلية الدنيا (حفظ واستظهار)، ولا تقيس القدرات العقلية العليا أو المهارات.

ثانياً: القضايا والمشكلات:

هناك عدد من القضايا التي تواجه النظام الحالي للامتحان من مثل القلق والتوتر والضغط النفسي الذي يصاحبه، والعبء الدراسي الذي يقع على الطلبة، والمدة الزمنية الطويلة لبرنامج الامتحان، ومن هذه القضايا ما يلي:

• يركزالامتحان على قياس الجانب المعرفي كالحفظ والتذكر، وهناك قصور في قياس مهارات التفكير وانتاج المعرفة في سياق المحتوى الدراسي.

• كثرة عدد أوراق الامتحان التي يتقدم لها الطالب خلال امتحان الثانوية العامة إذ تتراوح بين 14-18.

• مدة الامتحان طويلة نسبياً حيث كانت قبل الدورة الصيفية الأخيرة21 يوماً، فتقلصت إلى 14 يوماً.

- عـدد مـرات انعقـاد الامتحـان مرتـان في السـنة وعلـى دورتـين (شـتوية وصيفية).
- تعتمد نتيجة الطالب على نجاح الطالب أو رسوبه في الامتحان، ويكتـب في كل خانة (راسب أو ناجح).
- تعتمد نتيجة العلامة الخام التي يحصل عليها الطالب في الأوراق الامتحانية، وبالتالي فهـي غـير قابلـة للمقارنـة بـين دورة أو سـنة وأخـرى، وتفـرض بالضرورة أن يكون هناك تصنيف ناجح أو راسب.
- التفاوت في درجة صعوبة أسئلة الامتحـان وسـهولتها بـين دورة وأخـرى للمستوى الواحد من مستويات المبحث (الشتوية والصيفية)
- تعرض الطلبة والأهالي لقلق الامتحان وزيادة التوتر والضغط النفسي.
- الجهد الذي تبذله وزارة التربيـة والتعلـيم لعقـد دورتـين وانشـغال أجهـزة الدولة في التنظيم.
- الكلفة المالية العالية للامتحان.
- تعطيل عمل الوزارة طيلة فترة الامتحان نظراً لمشاركة العديد من موظفيهـا في الاجراءات المصاحبة لعقد الامتحان.

إن امتحان الثانوية العامة يواجه العديد من المشكلات منهـا مـا هـومرتبط بالامتحان على نحو مباشر مثـل: برنـامج الامتحـان، و تعـدد أوراق الامتحـان، والاجراءات المصاحبة لعقد الامتحان، و ظاهرة الغش الـتي باتـت تـؤرق كافـة أبناء المجتمع لما تشكله من إعتداء قانوني وأخلاقي وديني على حقوق الآخرين.

ومنها ماهو مرتبط بالامتحان على نحو غير مباشر مثل:

نتيجة الامتحان التي فرضتها سياسات القبول الجامعي.

ثالثاً: مبررات ومبادئ التطوير:

يعد التطوير سمة من سمات البشر، والتطلع نحو الرقي والتقدم بين كل مرحلة وأخرى، من المراحل التي تتطلب اللحاق بالمنجزات الحضارية التي يصل اليها العقل البشري والأمم المتحضرة، وكذلك هي مرتكزات الحياة الانسانية، وفي المقدمة منها مرتكز التربية والتعليم، وما يجب أن يعمد المجتمع والدولة إلى تشخيص واقعها، والعمل على تعزيز الايجابيات، ووضع الحلول للعقبات والمشكلات، فهناك العديد من المبررات التي تدفع بوزارة التربية والتعليم إلى مراجعة امتحان الثانوية العامة، مستندة إلى المبررات الآتية:

- الرؤية الملكية السامية لتطوير التعليم تتضمن تأكيداً على تطوير التقويم بما فيها تطوير امتحان الثانوية العامة.
- المطالبة المجتمعية بضرورة تطوير الثانوية العامة لمعالجة جوانب القصور في الامتحان الحالي.
- الرغبة لدى وزارة التربية والتعليم ضمن خططها لتطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة.
- معالجة جوانب القصور التي ظهرت في امتحان الثانوية العامة.
- يرتكز تطوير امتحان الثانوية العامة على المبادئ الآتية:
  - يعد الامتحان إرثاً وطنياً وله مصداقيته لا يجوز التفكير بالغائه.
  - تطوير خطط الثانوية العامة، وإعادة تنظيم هذه المرحلة بما يتفق وخيارات الطلبة في دراساتهم في التعليم الجامعي.
  - المحافظة على الامتحان ومصداقيته وعدالته من حيث قدرته على التمييز بين الطلبة وفقاً لقدراتهم وجهدهم.

- ضمان تكافؤ أسئلة الامتحان من حيث الصعوبة والسهولة في جميع الدورات.
- التقليل من عدد الأوراق الامتحانية، ودمج بعضها وإعادة النظر في أوزانها.
- خفض وطأة الامتحان على الطلبة وأولياء الأمور.
- الانتقال التدريجي من قياس أساسيات المعرفة إلى العمليات العقليه العليا.
- محاربة ظاهرة الغش التي أساءت للامتحان ولسمعته كمعيار وطني.
- إعادة النظر في مسارات التعليم، وتخلصها من التعدد والتنوع الذي لا مبرر له.
- تطوير مناهج المرحلة الثانوية والبعد عن الحشو والتركيز على ما يخاطب العقل.

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية:

الحلول المقترحة:

ان علاج الخلل الذي أصاب مسيرة امتحان الثانوية العامة، وان كان لوزارة التربية الدور الاكبر في اعداده والاشراف عليه الا أن المجتمع والدولة معنية بأن يكون هذا المعيار الوطني بما يمكّن من اعطائه حقه في أن يكون نظامنا التربوي يحظى بالسمعة الوطنية والدولية ترفع من قيمة النظام التربوي، وتجعله في مصاف الانظمة التربوية في الدول المتقدمة، والتي ساهمت في تطوير الدولة والمجتمع التي تنشد التقدم، وتحقيق انجاز التنمية المنشودة، وفيما يلي الخطوات الضرورية واللازمة على طريق الارتقاء بامتحان الثانوية العامة.

- يعقد الامتحان لمرة واحدة في السنة.
- يتم فصل قاعات طلبة التعليم النظامي عن الطلبة المكملين/ قاعات خاصة، وطلبة الدراسة الخاصة/ قاعات خاصة.
- يُعاد النظر في المساقات التعليمية والتشعيب في مجمل النظام التعليمي، وبشكل خاص في المرحلة الثانوية.
- يُعاد النظر في المناهج الدراسية وبشكل خاص في المرحلة الثانوية.
- يُسمح للطالب باجراء امتحان الاكمال لعامين متتاليين فقط وبعدها يُطالب باعادة الامتحان كاملاً.
- معدل الثانوية العامة ليس المعيار الأساس للقبول في الجامعة، اذ يُؤخذ بعين الاعتبار علامة الطالب في مواد التخصص الدراسي.
- تُعقد الامتحانات في قاعات مركزية تمتلكها وزارة التربية، وفي الجامعات الحكومية والخاصة.
- يتم تجهيز نوافذ وابواب قاعات الامتحان بالشكل الذي لا يسمح بسماع الصوت من الخارج أو او دخول او خروج اية مادة تعليمية.
- يتم تقليل عدد اوراق الامتحان الى عدد محدود من الجلسات في ضوء ما يتم من تحديد للمساقات والتشعيب في النظام التعليمي.
- يكون الامتحان وفق عدة نماذج توزع في القاعات بشكل متنوع.
- تحصر اجابات الطلبة على دفتر خاص يحتوي على اسئلة الامتحان.
- يتم استخدام أجهزة تشويش على الاتصال في كل قاعة من قاعات الامتحان.

- يعتبر حرم قاعة الامتحان منطقة امنية يُ منع الاقتراب منها، ولمسافة لا تقل (2) كيلو متر.
- تتم مساءلة أي رئيس قاعة أو مراقب يقوم بممارسة الغش او يساعد عليه حد الفصل من العمل.
- يتم فصل اي طالب يمارس الغش في اي مادة من مواد الامتحان حد الحرمان من دورتين متتاليتين.
- يتم التقليل ما امكن من الاسئلة الموضوعية والاعتماد بشكل اكبر على الاسئلة التحليلية.
- تُعتمد الاسئلة لقياس التفكير والتحليل اكثر من قياس الحفظ.
- عدم السماح لاي طالب بالتقدم للامتحان الا اذا كان ناجحاً في الصفين الاول والثاني الثانويين.
- يُعاد النظر في عدد سنوات المرحلة الثانوية بحيث تكون ثلاث سنوات بدلا من سنتين.
- تُعتمد شهادة الدراسة الثانوية المدرسية لغايات القبول في التعليم التقني (لمدة عامين)، ويُقبل حاملها في الجامعة في التخصص المقابل بعد خدمة عمل لا تقل عن ثلاث سنوات في مؤسسة معترف بها دون معدل الثانوية العامة، وان لا يتجاوز عدد الساعات المقبولة (75٪) من المساقات التي درسها.
- يُسمح للجامعات وتشجيعها على مأسسة كليات تقنية لمدة عامين فقط، يُقبل فيها الى جانب حملة الشهادة الثانوية العامة حملة الشهادة المدرسية وفق ما أشير اليه في البند السابق.

• يُعتبر الامتحان معياراً وطنياً يجب على جميع اجهزة الدولة ان تساعد وزارة التربية على نجاح سيره بافضل الوسائل والطرق الممكنة.

التصورات المستقبلية

توحيد المسارات/ المرحلة الثانوية ثلاث سنوات

نظراً لأهمية المرحلة الثانوية في إعداد الطالب وتأهيله لمرحلة ذات أهمية، ولها دورها في تحديد مستقبله، فإن فترة الثلاث سنوات قادرة على تزويد الطالب بالعلوم والمعارف التي تساعده على تحديد مساره في الطريق الذي يختاره لنفسه سواء على الصعيد الأكاديمي أوالصعيد المهني، ومنها كان تحديد المرحلة الثانوية بثلاث سنوات هومن يكسب الطالب الفترة الكافية التي تزوده بما يحتاج إلى المستقبل.

يتم التعامل مع المرحلة الثانوية في جميع المسارات كوحدة واحدة، لايتم الفصل التعليمي في المواد الدراسية سنة دراسية عن أخرى، فيما يُقدم للطالب من علوم ومعارف، بالاضافة إلى التأكيد على المواد الأساسية لجميع الطلبة دون إعتبار لاختياره الاكاديمي لأن هذه المواد تعني كل طالب عليه أن يتزود بها في مسار حياته، لان هذه المواد تعتبر بمثابة البنية التحتية التي لاغنى عن معرفتها لكل طالب علم.

يتقدم الطالب في نهاية الصف التاسع لامتحان عام يترتب على نجاحه إلى الانتقال إلى المرحلة الثانوية على إعتبار أنها مرحلة غير الزامية، ويتم في ضوء نتائج الامتحان القبول في المرحلة الثانوية/ الصف الاول الثانوي، الصف العاشر حالياً.

يدرس الطالب في الصف الاول الثانوي مواد درسية عامة، يتم في نهاية الصف تحديد ميوله بالاتجاه الأكاديمي العلمي أو الأدبي والاتجاه المهني، وفي ضوء مجموعة معايير تعتمدها وزارة التربية والتعليم للتشعيب، حيث ستتم الدراسة في المرحلة الثانوية وفق مسارين فقط:المسار الأكاديمي/ العلمي والادبي، والمسار المهني/ لغايات الدراسة الجامعية، وشهادة الدراسة الثانوية لغايات العمل فقط دون أن يتقدم هذا الأخير لامتحان عام.

يدرس الطالب في التعليم الأكاديمي في السنة الأولى من التعليم الثانوي سبع مواد دراسية هي اللغة العربية واللغة الانجليزية والتربية الاسلامية والرياضيات والعلوم والجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية ويجتاز امتحاناتها، ولا يسمح له بالانتقال إلى الصف الثاني الثانوي إلا إذا اجتاز جميع مواد الصف الأول الثانوي بنجاح.

يدرس الطالب في التعليم الأكاديمي العلمي في الصف الثاني الثانوي والثالث الثانوي سبع مواد دراسية هي اللغة العربية واللغة الانجليزية والتربية الاسلامية والتربية الوطنية، وثلاث مواد تخصص هي الرياضيات والفيزياء، ومادة حرة من بين احياء/ كيمياء، وفي المسارالاكاديمي الادبي اربع مواد أساسية هي اللغة العربية واللغة الانجليزية والتربية الاسلامية والتربية الوطنية، وثلاث مواد تخصص الجغرافيا والتاريخ، ومادة حرة من بين اقتصاد/ محاسبة.

يدرس الطالب في التعليم المهني مواد تخصصية في المجال المهني الذي اختاره منذ السنة الاولى في التعليم الثانوي (الصف العاشر) اضافة إلى المواد الأساسية في التربية الاسلامية واللغة العربية واللغة الانجليزية والتربية الوطنية، ويختار

الطالب في السنة الثانية والثالثة من المرحلة الثانوية مجموعة من المواد المهنية اضافة إلى المواد الأساسية التي قام بدراستها في الصف العاشر إضافة إلى فصل عملي في سوق العمل والراغبين في الالتحاق بالجامعة عليهم دراسة مواد إضافية حسب التخصص.

يتم وضع منهاج الصف الثالث الثانوي بما يشمل أساسيات المرحلة الثانوية، بحيث تغطى المادة العلمية الاساسية في الصفوف الثانوية الثلاثة للمرحلة، على إعتبار أن الامتحان العام هو امتحان الثانوية العامة وليس امتحان الصف الثالث الثانوي.

يستخرج معدل الطالب من خلال المجموع الكلي لجميع المواد التي تقدم فيها الطالب للامتحان بالاضافة إلى معدله في مواد التخصص.

يتم قبول الطالب في التعليم الجامعي في ضوء المعدلين معدله العام ومعدله في مواد التخصص، و إذا تساوى معدل طالبين في المجموع العام، فإن الأولوية للمتقدم في مجموع مواد التخصص في التخصص الذي يتقدم الطالب لدراسته.

- يحق للطالب في المواد الدراسية التي لم ينجح فيها في العام الدراسي التالي وامامه حد اربع سنوات وإلا عليه أن يعيد الامتحان في جميع المواد الدراسية، ويحق للطالب الذي اضطر لاعادة الامتحان أن يختار المسار الذي يريد التقدم فيه للامتحان.

❖ **مزايا المسار:**

- بديل سهل وليس فيه اية اشكالات او عقبات في وجه الطالب وولي امره.

- امتداد مرحلة الدراسة الثانوية ثلاث سنوات لاعطاء الطالب المزيد من الوقت لاستيعاب العلوم والمعارف لهذه المرحلة.
- توحيد المواد الأساسية لجميع الطلبة لتوحيد اتجاهات الطلبة وصهرهم في وحدة وطنية بفرص متساوية.
- امكانية اختيار طالب لمادة حرة من بين مجموعة مواد وتعديل خياره فيما بعد في السنة التالية لاعطاء الطالب فرصة افضل للتعديل إن وجد ذلك ضرورياً.
- تركيز الطالب على دراسة ذات المواد في السنوات الثلاث للمرحلة تعطيه قدرة على فهم الخيار الذي اختاره، وتجعله مسلحاً بالعلوم والمعارف التي درسها.
- التركيز في مواد التخصص في السنوات الثلاث تفيد الطالب في التخصص الجامعي الذي يرغب الالتحاق به في المستقبل.
- زيادة الفرصة لطلبة التعليم المهني لإتقان المهنة التي اختاروها لدراستهم.
- تخفيض المدة الزمنية اللازمة لجدول امتحانات الثانوية العامة وعدد الجلسات التي يجلس بها الطالب للامتحان.
- تيسير إعداد مادة المنهاج عندما تكون الموادالأساسية لجميع طلاب المدارس في المسارين الاكاديمي والمهني.
- تيسير توفير العدد الأكبر من المعلمين وبشكل خاص في المواد الأساسية.
- التركيز على ضرورة استيعاب جميع الطلبة للغة العربية كلغة وطنية، والتربية الاسلامية روح الامة، واللغة الانجليزية للتواصل مع الانجازات العالمية، والتربية الوطنية لغرس روح الانتماء الوطني.

• أعطاء الطالب فرصة الاعادة للمواد التي اخفق فيها ولمدة لا تتجاوز الاربع سنوات، كما اعطي فرصة تغيير المسار في حالة تجاوز الاربع سنوات.

المصادر:

1- ورقة عمل قُدمت له وزير التربية والتعليم بتاريخ 25/ 2012.

2- مقالات منشورة بتواريخ متعددة:

24/ 12/ 2013.

12/ 1/ 2014، 15/ 1/ 2014، 19/ 1/ 2014.

11- محور التدريب التربوي

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: علاقة المحور بالتطوير التربوي

ثالثاً: العقبات والمشكلات

رابعاً: التصورات المستقبلية

التدريب التربوي

المقدمة:

احتل موضوع التدريب في المؤسسات والمنظمات الحديثة موقعاً محورياً، وأصبح يشكل العمود الفقري لأية فعاليات تبذلها أية مؤسسة أو منظمة نحو التطوير والتحديث، وبات موضوع التدريب يحتل موقعاً متقدماً على سلم الأولويات، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال حجم التمويل الذي ترصده الدول لنشاطات وفعاليات التدريب، ومن خلال إعداد البرامج والمشاركين بهذه الفعاليات والنشاطات.

لقد حدثت في العقود الأخيرة تطورات علمية وثقافية وتكنولوجية لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني، الأمر الذي حتّم على المؤسسات والمنظمات مواكبة هذه التطورات والتجديدات، والعمل على مراجعة سياساتها وأهدافها ونشاطاتها المتعلقة بإعداد وتدريب المعلمين، لتمكينهم من اكتساب المعارف، والمعلومات، والاتجاهات، والمهارات التي تتطلبها مهماتها الجديدة في مجتمع الثورة العلمية والتكنولوجية، فالإنسان في أية منظمة أو مؤسسة يعتبر العنصر الأساسي الذي بواسطته تستطيع تلك المنظمة أو المؤسسة أن تؤدي بالدور الذي وجدت من أجله، وتحقيق الأهداف الموكولة إليها، وبالتالي تتمكن من القيام بواجباتها ومسؤولياتها بكفاية وفعالية، إذ أنه على الرغم من أهمية العناصر المادية والتقنية في أي مؤسسة أو منظمة فإن العنصر البشري يبقى العنصر المحوري الذي يتمكن من توظيف جميع هذه العناصر، لتحقيق أكبر قدر من الإنتاجية والكفاءة والفعالية.

وعلى الرغم من الأهمية التي يقوم بها التدريب في جميع المؤسسات والمنظمات الإدارية إلا أنه يمكن القول بأن موضوع التدريب التربوي يحتل مكانة خاصة للدور المركزي الذي يؤديه المعلم ومدير المدرسة في قيادة وتوجيه العملية التربوية لتمكينها من تحقيق أهدافها، وقد تضاعفت أهمية موضوع تدريب المعلمين والإداريين في المؤسسات التربوية، بسبب التوسع الهائل في تقديم الخدمات التربوية، ونتيجة للتزايد الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس، الأمر الذي ترتب عليه توظيف المزيد من المعلمين والإداريين، ولكي يستطيع هؤلاء من الاضطلاع بأدوارهم وتحمل مسؤولياتهم التربوية كان لابد من توظيف أنظمة حديثة للتدريب، لتمكينهم من اكتساب المهارات والاتجاهات التي تتطلبها أدوارهم الجديدة.

وانطلاقاً من الدور المحوري الذي يقوم به المعلم في النظام التربوي، وإيماناً بمركزية التأثير الذي يحدثه المعلم المؤهل على نوعية التعليم ومستواه، فإن الدول على مختلف فلسفاتها وأهدافها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية تولي مهنة التعليم، والارتقاء بالمعلم كل اهتمامها وعنايتها، كما تتيح فرص النمو المهني المستمر، وتيسر له الظروف لتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية من منظور أن نوعية التعليم، ومدى تحقيق الأهداف التربوية ومستويات الأداء عند الطلبة، يقررها مستوى المعَلم، ومقدار الفعالية والكفاية التي يتصف بها أثناء تأديته لرسالته التربوية، وعليه يمكن القول بأن مقدار العناية والاهتمام بنوعية برامج التدريب التربوي الخاصة بإعداد وتدريب المعلم في أي مجتمع من المجتمعات إنما تعكس مدى مسؤولية ذلك المجتمع تجاه مستقبل أجياله، ومدى حرصه على توفير الخدمات التربوية لأبنائه.

إن مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين تقوم بوظيفة مركزية من خلال

تزويد النظام التربوي بأحد مدخلاته الرئيسة ألا وهو المعلم، على اعتبار أن مخرجات النظام التربوي ومدى كفايته وفعاليته يحددها مدى اقتدار الكوادر التدريسية التي تم إعدادها وتدريبها في مؤسسات وإعداد وتدريب المعلمين.

أولاً: تشخيص الواقع

يحظى التدريب التربوي بأهمية كبيرة في وزارة التربية والتعليم، وتقوم إدارة مركز التدريب التربوي بتدريب العاملين في مركز الوزارة والميدان على مختلف البرامج التدريبية التي يتم تحديدها بناءً على الاحتياجات التدريبية للعاملين التي يتم رصدها بالوسائل العلمية المعتمدة في إدارة مركز التدريب التربوي، كما أن الإدارة تعنى بتأهيل الموظفين أكاديمياً وتعمل الإدارة على رسم سياسات التنمية المهنية وإدارة تنفيذها إضافة إلى المتابعة والتقييم.

وفي مجال البرامج التدريبية تقوم إدارة مركز التدريب التربوي فيما يلي:

- إعداد المواد التدريبية لبرنامج تدريب المعلمين الجدد، وتنفيذ التدريب المقدم من قبل الوزارة (برنامج- ERSP)، بجانبيه النظري والعملي.
- التدريب على برامج التنمية المهنية أثناء الخدمة ضمن برنامج دعم التطوير التربوي ERSP.
- مراجعة وتطوير الدليل التدريبي الشامل لمعلمات رياض الأطفال.
- مراجعة وتطوير الدليل التدريبي للتنمية المهنية للصفوف الثلاثة الأولى.
- إعداد الامتحان الوطني للصفوف الثلاثة الأولى لمبحثي الرياضيات، واللغة العربية لجميع الطلبة في الأردن.

- تنفيذ برامج الشبكات التي تنفذ بالتعاون مع أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين.
- تنفيذ برامج محو الأمية الحاسوبية.
- تنفيذ برامج ICT توظيف التكنولوجيا في التعليم.
- تدريب ما يقارب (120) معلما ومعلمة على برامج اللغة الفرنسية سنوياً.
- تنفيذ العديد من البرامج سنوياً بالتعاون مع جهات خارجية مثل: مبادرة التعليم الأردنية، مبادرة مدرستي، والأمديست، والسفارة الأمريكية، وفرق السلام، والمجلس الثقافي البريطاني، والمركز الوطني للتربية المدنية، واليونسف، واليونسكو.
- إعداد الخطة الإستراتيجية للإطار العام لسياسات التنمية المهنية، والخطط الإجرائية المنبثقة عنها بالتعاون مع أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين.
- مراجعة المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنياً.

تندرج مسؤوليات مركز التدريب التربوي ومهامه ضمن المجالات الآتية:

- مجال سياسات التنمية المهنية.
- منهاج التنمية المهنية.
- معايير الجودة للتنمية المهنية.
- البحوث والدراسات.
- إدارة عمليات التنمية المهنية.

ويتولى إدارة مركز التدريب التربوي لجنة تتولى المهام والصلاحيات الآتية:

- رسم السياسة العامة للتدريب.
- اعتماد خطط التدريب السنوية.
- اعتماد معايير اختيار المدربين والمتدربين.
- إقرار محاور التدريب والبرامج التدريبية التي يعقدها المركز وفق المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنياً.
- الموافقة على منح شهادة لكل من أنهى متطلبات المركز وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.
- تحديد الأجور والبدلات التي يتقاضاها المركز مقابل الدورات التدريبية والخدمات التي يقدمها.

يعتبر برنامج تدريب المعلمين الجدد استثماراً وطنياً جيداً، لعدم توفر برامج تأهيل قبل الخدمة قادرة على رفد النظام التربوي بالموارد البشرية المؤهلة، إذ أن برنامج تدريب المعلمين الجدد يساعد على خلق اتجاهات ايجابية لدى المعلمين ويحافظ على بقائهم في مجال التعليم، ويساهم في تحسين نوعية التعليم المقدم للطلبة، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين أداء الملتحقين بمهنة التعليم والتأسيس للتنمية المهنية المستمرة، ويتكون البرنامج من مرحلتين:

- **التدريب المباشر (قبل بدء الدوام في المدرسة)**

يتطلب تنفيذ البرنامج مدة لا تقل عن شهر لمن ليس لديه أية معرفة تربوية مسبقة، ولا تقل عن أسبوعين لمن هو حاصل على مؤهل مسلكي (تربوي) ويكون التدريب على:

• البعد التربوي العام الذي يمكن اختصاره للحاصلين على تأهيل قبل الخدمة.

• البعد الأكاديمي التخصصي الذي يوفر التعريف بالمناهج المقررة، والمفاهيم الصعبة والجوانب المشكلة، واستراتيجيات التدريس والتقويم الحديثة الملائمة للمبحث.

يقوم المشرف التربوي بثلاث وظائف مهمة وضرورية للنظام التربوي وهي: تقييم أداء المعلم، التفتيش الإداري أو ضمان ضبط جودة التعليم، تقديم التنمية المهنية لكادر المدرسة، والقيام بهذه الوظائف من قبل جهة واحدة هو خلل بنيويا يعيق تحقيق كل منها على النحو المطلوب، ولإصلاح هذا الخلل لابد من العمل على تفكيك هذه الوظائف وتوزيعها على جهات مختلفة.

يتم اختيار أفضل مدرسة من ناحية البنية التحتية والمرافق والموقع من مجموعة شبكة مدارس (10-15) مدرسة لتصبح مركزاً لدعم التنمية المهنية لبقية مدارس المجموعة، ويقوم كادر الإسناد التربوي المقيم فيها بتقديم النصيحة والإسناد والتدريب للمدارس المحيطة الأقل تطوراً.

المتابعة والتقييم وضبط الجودة:

يتم ضبط نوعية التنمية المهنية المقدمة ومتابعتها وتقييمها من ناحية الشكل والمضمون ونوعية المدربين، وكذلك نتائج التدريب من خلال آليات يطورها مركز التدريب، وهناك نوعان لضبط النوعية؛ الداخلي، يقوم به مزود التنمية المهنية، والخارجي؛ يقوم به فريق المتابعة والتقويم وضبط النوعية التابع للمركز وعلى مستوى المديريات.

مديرية سياسات التنمية المهنية:

هدف المديرية تطوير سياسات التنمية المهنية واستراتيجياتها، و تقوم بالمهام التالية:

- إعداد بحوث سياسات التنمية المهنية.
- مراجعة السياسات المتعلقة بالتنمية المهنية.
- إعداد الإطار العام لمناهج وبرامج التنمية المهنية.
- إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية المهنية في ضوء تحديد احتياجات العاملين من برامج التنمية المهنية.
- تطوير المعايير المهنية لكافة الفئات المستهدفة.
- ضمان تنفيذ برامج التنمية المهنية وفق الخطط المعتمدة.

مديرية الإشراف والإسناد التربوي:

هدف المديرية إدارة تنفيذ التنمية المهنية والإشراف والإسناد التربوي، وتقوم بالمهام التالية:

إدارة عملية توفير كوادر الإشراف والإسناد التربوي.

- الإشراف على دعم مديري المدارس والمعلمين فنياً وإدارياً.
- إدارة أداء المشرفين والمساندين التربويين.
- الإشراف على تنظيم تنفيذ برامج التنمية المهنية.

- الإشراف على إصدار قائمة ببرامج التنمية المهنية بعد اعتمادها من لجنة إدارة مركز التدريب التربوي.
- الإشراف على إنشاء قاعدة بيانات خاصة ببرامج التنمية المهنية.
- الإشراف على توفير خدمات التدريب الإدارية والمالية.

مديرية المتابعة والتقييم وضبط الجودة:

هدف المديرية ضمان جودة برامج التنمية المهنية، وتقوم بالمهام الآتية:

- وضع إطار عام للمتابعة والتقييم وضبط الجودة.
- الإشراف على بناء الاختبارات وتنفيذها.
- الإشراف على تقييم جودة البرامج المقدمة وفق معايير الجودة الموضوعة.
- الإشراف على تقييم أثر انتقال التدريب للغرفة الصفية.
- الإشراف على تقييم أداء المكلفين بالتدريب وتطويره.

ثانياً: علاقة المحور بالتطوير التربوي

هناك ترابط وتكامل بين كل من التدريب والتطوير، حيث تعتبر العملية التدريبية عملية مستمرة، فالتدريب نشاط يسعى لمواطبة التطورات الوظيفية، فهو نشاط حركي ملازم للإنسان، وفي نفس الوقت فإن التطوير عملية مخططة ومستمرة وطويلة الأجل، حيث الهدف من التطوير هو التغير ومواجهة متطلبات التجديد: من تحديد الأهداف، وتخطيط العمل، وتنفيد الخطط ومتابعتها، وتصحيح الانحرافات، إذ إن هذه الأعمال تأخذ وقتاً طويلاً، وما نتوقع أن نجاح عملية التطوير يعتمد في أحد مقوماته على صفة الاستمرارية.

إن كلا من التدريب والتطوير يسعى لتحقيق التنمية، فالتدريب يرمي لتنمية الفرد، بينما يسعى التطوير لتنمية المؤسسة، وهما يسعيان لتحقيق التنمية من مصدر واحد هو الأفراد، والتدريب التربوي يسعى لتحقيق التنمية المهنية للأفراد، والتطوير التربوي يسعى للنهوض بالمؤسسة التربوية، وكلاهما يحققان الهدف المنشود الذي يسعى إليه النظام التربوي، ولذا لا يمكن أن نسعى لتحقيق التنمية دون الالتفات إلى العمل للنهوض بالتدريب التربيوة من جوانبه المتعددة، على صعيد السياسات والبرامج والكوادر التدريبية... إلخ، مما يؤكد على الدور الهام الذي يضطلع به التدريب، وخاصة لقطاع المعلمين الذين يقودون عملية التطوير في الميدان، ويتحملون مسؤولية أداء الجيل الذي يتحمل مسؤولية المستقبل المنشود.

التدريب عبارة عن منظومة تتكون من مجموعة من المدخلات، تتفاعل مع بعضها من خلال العملية التدريبية، لتخرج لنا مجموعة من المخرجات، والنتائج التي تتطابق مع الأهداف المرتقبة، فهي عملية شمولية، كذلك فإن عملية التطوير تتسم بصفة النظام الشمولي، انطلاقاً من النظرة الشمولية لوظائف المؤسسة وسياساتها، فيتم تحسين قدرة المؤسسة من أجل أداء متميز، يحتوي على حتمية النظرة الشمولية للمؤسسة، وليس بالنظر غلى جزء محدد من أجزائها، فالمؤسسة عبارة عن أجزاء كل واحد منها يكمل الآخر، وفي النظام التربوي لا يمكن التعامل مع مفصل من مفاصله بمعزل عن المفاصل الأخرى، لانعكاس المفاصل على بعضها البعض، وهو ما يجب أن ينتبه له المخططون التربويون، إذ أن الخطط التربوية خطط شاملة لجميع مفاصل العملية التربوية، ولتكون ناجحة يجب أن تتسم بالشمولية لجميع عناصر النظام التربوي.

التدريب عنصر أساسي في التنمية المهنية، وهو مدخل لتحقيق التطوير

التربوي الذي نسعى لتحقيقه على صعيد جميع مفاصل العملية التربوية في نظامنا التربوية التعليمي، ومن هنا فإن السعي للنهوض بعملية التنمية المهنية يصب في عملية النهوض بتحقيق التطور التربوية، وهو هدف وطني إذ من خلال بوابة التربية يمكن تحقيق الكثير من عمليات النهوض والتطوير في المؤسسات الوطنية الأخرى.

ثالثاً: العقبات والمشكلات

أشارت العديد من الدراسات إلى عدد من المشكلات التي تواجه التدريب التربوي والتي يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

عدم وجود خطة واضحة ومحددة، وقلة الوسائل والإمكانيات المادية، وعدم توفر الوقت الكافي، وانخفاض الدافعية والاستعداد لدى المتدربين، كما أنه يتم فرضها على المعلمين دون اعتبار لمشاركة إيجابية تعبر عن حاجتهم وتحقق رغباتهم وتعترف بجهودهم، إلى جانب ضيق مفهوم الإعداد وقصوره على تزويدهم بالمهارات اللازمة، وعدم اتساقها مع الدور الممارس من قبل المعلم، وعدم وجود ارتباط بين الفكر والعمل وبين النظرية والتطبيق.

وقد أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود فلسفة أو سياسة للتدريب والتأهيل، وضعف التنسيق والترتيب والتكامل بين الإدارات والأجهزة المعنية، وتشابه البرامج الخاصة بالإعداد الأولي مع التدريب أثناء الخدمة من حيث التركيز على الجوانب النظرية، واستخدام الأساليب التقليدية.

لقد اتسمت برامج التدريب التربوي لإعداد المعلمين بالبرامج التقليدية، التي تعتمد على المعرفة النظرية، وتركز على أن المعلم الذي يعرف يكون قادراً

على تطبيق هذه المعرفة في ممارسات أدائية إجرائية عملية، ويعتبر هذا النوع من البرامج معدل العلامات التي يحصل عليها الطالب المساقات الدراسية المقررة اعتماداً على امتحانات ورقية المعيار الذي بموجبه يتم الحكم على نجاحه كمعلم في المستقبل، ويعاني برنامج التدريب التربوي من مجموعة من العقبات والمشكلات والتي من أبرزها:

- تعدد الجهات المسؤولة عن إعداد وتدريب المعلم، والتفاوت في مستوى الإعداد.
- اعتماد برنامج موحد لجميع المعلمين يتم فيه تقديم معرفي ومساقات دراسية موحدة، وهي تعتمد على أن احتياجات المعلم المهنية هي احتياجات موحدة للجميع على اعتبار أن الملتحقين بالبرنامج التدريبي يمتلكون نفس القدرات والاستعدادات.
- الافتقار إلى أهداف محددة وواضحة توجه مسيرة العمل في برامج تدريب المعلم.
- التفاوت في التركيز على المحتوى المعرفي للمكونات الأساسية لبرامج إعداد وتدريب المعلمين.
- عدم توافر فرص للتدريب العملي أو الميداني يتناسب مع أهمية التدريب وانعكاساته على المستقبل الوظيفي والدور الذي يضطلع به المعلم.
- الانفصام بين تدريب المعلمين قبل الخدمة والتأهيل أثناء الخدمة.
- التقاطع بين المواد التدريبية وبرامج التدريب في الوزارة.

- غياب الدراسات التقييمية لانعكاسات البرامج التدريبية على الغرفة الصفية.
- عدم وجود مراكز للتدريب في المحافظات.
- مركزية التدريب.

الحلول المقترحة

- ضرورة توفير إطار عام شامل للتنمية المهنية للمعلمين.
- أهمية وجود إطار عام مرجعي لمسار التدريب المهني للمعلم يشمل الحوافز والرواتب والرتب والترفيعات.
- وضع إطار عام لمناهج تأهيل المعلمين قبل الخدمة استناداً إلى المعايير الوطنية لتنمية المعلمين مهنياً ليكون أساساً لبرامج التأهيل التي تقدمها الجامعات والمعاهد.
- إنشاء مراكز تدريب في كل محافظة.
- بناء كادر تدريبي متخصص.
- إعداد برامج غير مركزية بموافقة مركزية.
- رصد موازنة خاصة للبرامج التدريبية.
- الاستعانة بكفاءات تدريبية محلية وعربية.
- إعداد دراسات تقييمية لبرامج التدريب.
- رسم إطار التنمية المهنية المستدامة، ونظام الساعات المعتمدة لكل الفئات من الموظفين التربويين.

- تحديد منهجية اعتماد برامج التدريب أثناء الخدمة ونشاطات التنمية المهنية المستدامة.

- وضع أدلة إرشادية لضمان الجودة والمتابعة والتقييم الداخلي والخارجي للبرامج والأنشطة المقدمة.

- وضع أدلة إرشادية لتحليل الاحتياجات على المستوى الوطني، ومستوى المديريات والمدارس.

رابعاً: التصورات المستقبلية

تأتي السياسات الخاصة بتدريب المعلمين انسجاماً مع الأجندة الوطنية في العمل على توفير القوى البشرية منافسة للمشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، وتمشياً مع الإستراتيجية الوطنية للتعليم والإطار العام لسياسات الوزارة فيما يتعلق بالتنمية المهنية.

لقد بات واضحاً أهمية وجود سياسة شاملة خاصة بالمعلم تسهم في تحسين نوعية التعليم من خلال اعتماد سياسات تسمح باستقطاب أفضل الكفاءات إلى مهنة التعليم، وتنبع أهمية الإطار العام للسياسات الخاصة بالمعلم من:

- الحاجة لاستدامة توفير معلمين في ظل نقص الحوافز وعدم جاذبية المهنة للكفاءات.

- الحاجة إلى معلمين بمهارات واتجاهات حديثة تستجيب لتطوير المدرسة.

- ضرورة توفير إطار عام شامل للتنمية المهنية للتعليم.

- أهمية وجود إطار مرجعي لمسار النمو المهني للمعلم يشمل الحوافز والرواتب والرتب والترفيعات.

يمكن تلخيص التحولات الرئيسة التي تطرحها السياسات الخاصة بالمعلمين بالانتقال إلى التنمية المهنية التي تلبي الحاجات الخاصة بالمعلم، وانفتاح النظام التربوي على تعدد الجهات المقدمة للتنمية المهنية، وتطوير نظام لاعتماد أنشطة التنمية المهنية، يساعد المعلم على الإفادة منها في التقدم الوظيفي، وتركز على المجالات التالية:

1- إعداد المعلمين وتنميتهم مهنياً، من خلال إنشاء مركز تدريب، ووضع إطار عام لمناهج التدريب قبل الخدمة والمستجدين، ووضع إطار عام لمناهج التنمية المهنية المستمرة، والتنمية المهنية في المدرسة.

2- المسار الوظيفي للمعلمين من خلال تحديد المستويات حسب الكفاءة والكفايات.

3- استثمار جهود المعلمين من خلال توزيع الأعباء الوظيفية والأنصبة وفق قواعد الاستثمار الأمثل.

المصدر: وزارة التربية والتعليم (2014)، مركز إدارة التدريب التربوي.

12- محور التربية الخاصة

عناصر المحور

المقدمة:

أولاً: تشخيص الواقع

ثانياً: علاقة المحور بالتطوير

ثالثاً: المشكلات والتحديات

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية

التربية الخاصة

المقدمة:

التربية للجميع والتعليم للجميع، وهو حق لكل البشر بغض النظر عن أية معوقات قد تحول دون تعلمهم، سواء أكانت جسدية أم عقلية مع إتاحة الفرص للطاقات الكامنة لدى البشر على الظهور، فالطالب محور العملية التربوية سواء أكان سليماً معافى أم يعاني من واحدة من الإعاقات التي قد تقف في طريق تحقيقه لأهدافه الخاصة، وحتى نعمل على استثمار طاقات كل البشر، ولا تحبط إرادات الكثير من هؤلاء الذين يعانون من الإعاقة، فواجب الدولة والمجتمع أن يعملا لتوفير بيئة مناسبة، لتنفيذ ما لدى هؤلاء من طاقات وإرادات تصب في خدمة الوطن.

تعرف التربية الخاصة بأنها نمط من الخدمات والبرامج التربوية تتضمن تعديلات خاصة سواءً في المناهج أو الوسائل وطرق التدريس استجابة للحاجات الخاصة لمجموع الطلاب الذين لا يستطيعون مسايرة متطلبات برامج التربية العادية، وعليه فإن خدمات التربية الخاصة تقدم لجميع فئات الطلاب الذين يواجهون صعوبات تؤثر سلبياً على قدراتهم على التعلم، كما أنها تتضمن أيضاً ذوي القدرات والمواهب المتميزة، فهي تشمل الطلاب من ذوي الموهبة والتفوق، والإعاقات: العقلية، و السمعية، والبصرية، والحركية، والانفعالية، والتوحد، وصعوبات التعلم، واضطرابات النطق واللغة.

تؤكد التربية الخاصة على ضرورة الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وتكييف المناهج، وطرق التدريس الخاصة بهم، بما يتواءم واحتياجاتهم مع

العمل على تكثيف الدعم العلمي لمعلمي التربية الخاصة، بما يساعدهم على تنفيذ استراتيجيات التعليم فيما يتعلق بالطلاب، سواء الطلاب الموهوبون أو ذوو الإعاقات المختلفة، وشهد العقد الحالي تطوراً هائلاً بذوي الاحتياجات الخاصة في مجال الاهتمام بالإعاقة، ونشطت الدول المختلفة في تطوير برامجها في مجال الإعاقة لأن الاستجابة الفعالة لمشكلة الإعاقة يجب أن تتصف بالشمولية، بحيث لا تهتم ببعض الجوانب المتعلقة بهذه المشكلة وتغفل جوانب أخرى، وبشكل يكون فيه لبرامج الوقاية من الإعاقة أهمية متميزة نظراً لأنها تمثل إجراءً مبكراً يقلل إلى حد كبير من وقوع الإعاقة ويختصر الكثير من الجهود المعنوية والمادية اللازمة لبرامج الرعاية والتأهيل.

شهد الأردن في العقود الماضية تطوراً ملحوظاً على مستوى تقديم الخدمات النوعيّة للمعوقين، في ضوء تبني الدمج، والتعليم للجميع، وتكافؤ الفرص، والعمل على تأكيدهما في المواقع كافة، كما كان للنصوص القانونية والتشريعات الأردنية أثرهما البالغ في تطوير خدمات المعوقين، وتحقيق كلّ الأفكار التي نادت بها كل التوجهات التربوية الحديثة.

تسعى وزارة التربية والتعليم جاهدة لتقديم أفضل الخدمات التربوية والفنية التخصصية للطلبة ذوي الإعاقة ودمجهم مع الطلبة العاديين في المدارس الحكومية والخاصة، ولقد عملت الوزارة جاهدة على توفير برامج للطلبة ذوي الإعاقة بهدف إعطاء هذه الفئة من الطلبة حقها في التعليم المناسب وتنمية القدرات الخاصة لديها في مراحل التعليم المختلفة.

أولا: تشخيص الواقع:

مدارس الملك عبد الله الثاني للتميز:

يأتي إنشاء مدارس للطلبة المتميزين في المحافظات المختلفة، لتقدم نمطاً تعليمياً إثرائياً في بيئة تعليمية، لإعداد قيادات واعدة في مختلف التخصصات، وقد تم افتتاح أول مدرسة من هذه المدارس للتميز في مطلع العام الدراسي 2001/ 2002، في محافظة الزرقاء، وتوالى افتتاح هذه المدارس لتشمل جميع المحافظات الأردنية، حيث بلغ عدد المدارس عام 2013/ 2014 عشر مدارس موزعة على عشر محافظات، وبقيت محافظتا عمان وجرش دون مدارس من هذا النوع.

يتم اعتماد ما نسبته (5٪) من الطلبة الحاصلين على أعلى المعدلات في الصف السادس، باعتماد معيار ترشيح المعلمين وأولياء الأمور، ويتم ترشيح الطلبة على أساس الخصائص السلوكية، ويخضع الطلبة الذين انطبقت عليهم معايير الترشيح إلى اختبار القدرات المعرفية الذي تجريه الوزارة، وتشرف عليه، ويتم قبول الطلبة الذين حققوا أعلى العلامات في ضوء الطاقة الاستيعابية للمدرسة.

تسعى مدارس التميز لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تزويد المتميز بخلفية نظرية في المعارف الأساسية بمستواها الاتقاني والتطويري.
- العمل على إكساب المتميز مهارات الحياة النافعة المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا.

- تنمية المواهب والإبداع عند المتميز، واستثمار طاقاته إلى الحد الأقصى.
- تنمية شخصية المتميز من خلال تعزيز ثقته بنفسه وقدراته، وتطوير نظرته للمستقبل والتخطيط له.
- تنمية المتميز لمواجهة التحديات التي تواجهه بشكل تطبيقي.
- تطوير مهارات التفكير العليا والتقنيات العلمية عند المتميز.
- تنمية الحس والانتماء الوطني.
- توفير فرص تعليمية جديدة يمارس فيها المتميز أساليب تعلم وتعليم تحقق الموهبة والإبداع

من الضروري الإشارة إلى ما يلي:

- غياب المرشدين التربويين في هذه المدارس.
- هناك ضبابية في اختيار الطلبة الموهوبين، بحيث تواجه مشاكل في استمرارية هؤلاء في برنامج الموهوبين.
- هناك عدم وعي لدى الطلبة الموهوبين في وضعيتهم كأعضاء في الصف وفي المجتمع المدرسي وخاصة الذكور.
- اقتصار اختيار الطلبة الموهوبين على معدل الذكاء دون الأخذ بعين الاعتبار العناصر الاجتماعية لدى الطالب.
- تدني مقدار المكافأة التي تصرف لمعلمي مراكز الموهوبين.

نظام التسريع:

يقصد بالتسريع الأكاديمي السماح للطالب بالتقدم عبر درجات السلم التعليمي أو التربوي بسرعة تتناسب مع قدراته العقلية، دون اعتبار للمحددات

العمرية أو الزمنية، وتمكينه من إتمام المناهج المدرسية المقررة في مدة أقصر أو عمر أصغر من المعتاد، بحيث يسمح للطالب أن يسرع مرتين في المرحلة الأساسية شريطة مرور سنتين على تسريعه للمرة الأولى، وتطبق وزارة التربية والتعليم برنامج التسريع الأكاديمي بطريق ضغط الصفوف أي دراسة الطالب لجميع مباحث الصفين اللذين يجتازهما على مدار فصلين دراسيين بطريقة مكثفة، بحيث يدرس جميع مباحث الصف الحالي كاملاً في الفصل الدراسي الأول، ويدرس جميع مباحث الصف الثاني الذي سرع إليه في الفصل الدراسي الثاني، وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في الوزارة اعتباراً من الفصل الدراسي للعام 1997/ 1998 لغاية تحفيز الطلبة المتفوقين أكاديمياً، وتوفير فرص تعليمية تتناسب وقدرات الطلبة المتفوقين، ويستهدف أي طالب موهوب ومتفوق على مقاعد الدراسة من الصف الثاني وحتى الثامن الأساسي، وقد بلغ عدد الطلبة الذين استفادوا من التسريع حتى الآن حوالي (1025) طالباً وطالبة تقريباً.

صعوبات التعلم:

مفهوم صعوبات التعلم هو اضطراب في واحدة أو أكثر من العمليات النفسية الأساسية التي تتضمن فهم واستخدام اللغة المكتوبة أو اللغة المنطوقة، والتي تبدو في اضطرابات الاستماع والتفكير والكلام، والقراءة والكتابة (الإملاء، والتعبير، والخط) والرياضيات، والتي لا تعود إلى أسباب تتعلق بالإعاقة العقلية أو السمعية أو البصرية أو غيرها أو ظروف التعلم أو الرعاية الأسرية، ويلتحق بغرف صعوبات التعلم عدد من الطلبة يتراوح بين (15-25) طالباً من الصف الثاني الأساسي ولغاية الصف الثامن الأساسي من الذين لديهم صعوبات في مهارات اللغة العربية والرياضيات، ونظراً للحاجة الملحة

لتقديم خدمة لطلبة صعوبات التعلم في الصفوف العليا يتم تقديم خدمة غرفة المصادر للطلبة حتى الصف العاشر الأساسي.

يستند العمل في غرفة المصادر إلى بعض المعايير الهامة التي لابد من الإشارة إليها وهي:

- يقوم التعلم في غرفة المصادر على مبدأ التعلم الفردي. (عندما تتشابه صعوبات التعلم عند بعض الطلبة يتم تعليمهم من خلال مجموعات صغيرة جداً من (3-4) طلاب على الأغلب في كل جلسة.
- يتم تدريس طلبة المصادر حصة دراسية واحدة ويعود الطالب إلى صفه العادي بقية اليوم الدراسي وفقاً لمفهوم الدمج في الصفوف العادية.

غرفة مصادر صعوبات التعلم:

هي غرفة صفية ملحقة بالمدرسة العادية، لا تقل مساحتها عن (30 م2) مجهزة بالأثاث المناسب، والوسائل التعليمية، والألعاب التربوية المناسبة، ويلتحق بهذه الغرفة عدد من الطلاب من ذوي صعوبات التعلم وبطيئي التعلم، يتراوح عددهم ما بين (20-25) طالباً من الصفوف الثاني وحتى الصف السادس الأساسي، ويشرف على تعليمهم معلمون ومعلمات يحملون مؤهلات جامعية في اللغة العربية والرياضيات، بالإضافة إلى دبلوم عالي في صعوبات التعلم، وتعقد لهم دورات تدريبية متخصصة في مجال صعوبات، ويتم تقسيم هؤلاء الطلبة إلى مجموعات دراسية حسب مستوى أدائهم التحصيلي في القراءة والكتابة، والأنماط اللغوية، والحساب بحيث تخدم الغرفة (3-4) مجموعات، ويتلقون من (15-20) حصة في مادتي اللغة العربية والرياضيات أسبوعياً.

الإعاقات الحسية والحركية والعقلية:

تقوم وزارة التربية والتعليم على تقديم خدمات تعليمية لذوي الإعاقة السمعية والحركية والعقلية لتحقيق الأهداف التالية:

- توفير بيئة تعليمية مناسبة للطلبة من ذوي الإعاقة، حيث كانت هذه الخدمات تقدم من قبل وزارة التنمية الاجتماعية ومنذ مطلع هذا القرن تم نقل جميع الخدمات المتعلقة بالإعاقات السمعية والبصرية إلى وزارة التربية والتعليم.
- تزويد الطلبة بالمعارف والمفاهيم والمصطلحات بالطريقة التي تناسب إعاقتهم.
- تقديم خدمات مساندة مثل العلاج الوظيفي والنطقي والطبيعي.
- من الضروري الإشارة إلى ما يلي:
  - تدريبهم على المهارات الاستقلالية والعناية الذاتية.
- قلة وجود غرف صفية في مدارس وزارة التربية والتعليم \الاستحداثها صفوفاً خاصة بفئة الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية لتحقيق سياسة الدمج.
- قلة المخصصات المالية لشراء أو استئجار وسائل مواصلات لتنقل هذه الفئة من الطلبة من بيوتهم للمدرسة وبالعكس.
- قلة الوعي لدى المجتمع عن هذه الفئة وخصائصها وحقها بالتعليم وحقها بالاندماج في المجتمع.

ثانيا: علاقة المحور بالتطوير التربوي:

يسعى التطوير التربوي لأحداث نقلة نوعية في جميع عناصر العملية التربوية، إذ أن كل مجال من مجالات النظام التربوي له انعكاس سلبي أو ايجابي

على المجالات الأخرى، وعلى مجمل النظام التربوي نفسه، مما يؤكد أن عملية التطوير التربوي يجب أن تكون عملية شمولية، تتناول جميع عناصر العملية التربوية، وإلا فإن عملية التطوير ستكون عملية ترقيع هنا أو هناك، وتشكل مؤثراً سلبياً وخللاً في مسيرة التعليم.

إن التربية الخاصة تؤكد على تقديم الخدمات التربوية والتعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة بطرفيها من أصحاب التميز أو أصحاب الإعاقة، تشمل فئة من المواطنين يملكون الحق في أن يتوافر لديهم فرصاتعليمية في ضوء إمكانياتهم وقدراتهم وإراداتهم، ليتمكنوا من العيش بسلام في المجتمع، ومن أجل أن يكون لهم أدوار في بناء هذا المجتمع، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعزيز برامج التربية الخاصة المعنية بتوفير الخدمات التربوية والتعليمية لهم من خلال وزارة التربية والتعليم.

التربية الخاصة باتت أكثر من ضرورية في برامج وزارة التربية والتعليم، وباتت أي عملية تطوير تربوي لابد وأن تلتفت لتعزيز برامج التربية الخاصة وعلى مستوى متقدم، وإلا فإن عملية التطوير ستبدو ناقصة وغير مكتملة جوانبها، في وقت نطمح إلى نقلة نوعية في عموم البرامج التعليمية التي تقوم التربية على تقديمها والإشراف عليها.

كثيرون الذين يجهلون الدور الذي تلعبه التربية الخاصة على الصعيد التربوي والتعليمي، وهو ما يؤشر على أننا ما زلنا نعيش في عصر المواطن السوي، ولا نلتفت إلى العناية بالموهوبين المتميزين، والذين هم ثروة وطنية مهمة العناية بهم تتجاوز دور وزارة التربية والتعليم، ويجب أن تكون على مستوى الوطن، والفئة الأخرى الذين لم يحظوا بالوضع الذي يتمتع به الإنسان العادي

الذي لا يشكو من أي إعاقة أياً كان نوعها، وهؤلاء مسؤوليتهم أيضاً وطنية، فهم مواطنون يحتاجون إلى دعمهم ومساندتهم من المجتمع ومؤسسات الدولة.

برامج التربية الخاصة والتحديات التي تواجهها يجب أن تجد كل الاهتمام بها في عملية التطوير التربوي المنشودة، وأن يكون لها محور خاص يتناول تشخيص الواقع، والمشكلات والعقبات والحلول المطروحة لمعالجة هذه المشكلات، كما يجب أن تكون هناك خطة لتحديد التصورات المستقبلية للنهوض ببرامج التربية الخاصة، والعمل على تقديم خدمة نوعية لصالح الفئات المستفيدة من هذه البرامج.

ما تقدمه وزارة التربية والتعليم في مجال خدمة التربية الخاصة لا شك أنه جهد متميز، ولكن الحاجات الضرورية الواجب الالتفات إليها والفئات المستهدفة تحتاج إلى المزيد من البذل والعطاء، والذي نتمنى أن نراه على أرض الواقع فيما سيتم ترجمة توصيات مؤتمر التطوير التربوي، تتعلق بالتحديات المستقبلية للنهوض بجميع عناصر التربية الخاصة، من برامج وشمولية اكبر للفئات المستهدفة، وتوسع في البرامج المتقدمة وبنوعية متميزة.

ثالثاً: المشكلات والتحديات:

- تعاني التربية الخاصة بكافة برامجها من العديد من المشكلات والتحديات التي تعيق حركتها ومنها:
- ضعف في المناهج الإثرائية التطويرية للطلبة الموهوبين.
- الخلط بين معايير مهنة التعليم والمعايير الخاصة بالتربية الخاصة.
- الضبابية في اختيار الطلبة الموهوبين مع مواجهة المشاكل في عدم استمرارية هؤلاء الموهوبين في برامج الموهوبين.

- اقتصار اختيار الطلبة الموهوبين على معدل الذكاء دون الأخذ بعين الإعتبار العناصر السلوكية والاجتماعية عموماً.
- قلة وجود الغرف الصفية في المدارس لاستحداثها صفوفاً خاصة بفئة الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية لتحقيق سياسة الدمج.
- قلة المخصصات المالية لشراء أو استئجار وسائل مواصلات لتنقل هذه الفئة من بيوتهم وإلى المدرسة وبالعكس.
- قلة الوعي لدى المجتمع عن هذه الفئة وخصائصها وحقها بالتعليم وحقها بالاندماج في المجتمع.
- عدم وجود برامج تأهيل لأولياء الأمور للتعامل مع أبنائهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص والتطوعي في تمويل مشروعات التربية الخاصة، وقصر هذا التمويل على الجهات الحكومية.
- عدم شمول برامج التربية الخاصة جميع ذوي الاحتياجات الخاصة بكل أطيافها.
- ضعف في إعداد وتأهيل معلمين لأداء العمل مع طلبة التربية الخاصة.
- ضعف مشاركة الإعلام ووسائل التوعية الجماهيرية بالتعريف بهذه الفئة، وسبل معالجتها واستقطاب ذوي الاختصاص لتحقيق ذلك.
- عدم التواصل مع الجهات المعنية بخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في الوطن العربي والعالم للاستفادة من تجاربهم في هذا المجال.
- عدم توفر تخصص ذات علاقة باضطرابات النطق واللغة.

- عدم وجود كفاءات مؤهلة على الأساليب الحديثة في التشخيص والعلاج في مجال النطق واللغة.
- عدم وجود اختبارات للكشف المبكر في مراحل رياض الأطفال.

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية:

إن الإعاقة لا تؤثر على الطفل فقط بل تؤثر على جميع أفراد الأسرة، والأسرة هي المعلم الأول والأهم للطفل، مما يفرض على أعضاء الأسرة أن يكونوا بمثابة الحضن الدافئ لهذا المعاق حتى يستطيع الانسجام في حياته مع جميع أعضاء الأسرة لينطلق ليكون عضواً فاعلاً ومؤثراً لا بل مبدعاً في الحياة الإنسانية، فهناك الكثير من ذوي الإعاقة من المشاهير ممن كانت لهم الأعمال الإبداعية في العالم.

إن التربية الخاصة تهم قطاعاً من أبناء المجتمع الذي يتطلع لأن يعيش حياته بسلام اجتماعي وهدوء نفسي ولا تقف إعاقته في طريق تمتعه بالحياة ومشاركته للمجتمع في الكثير من الأنشطة الاجتماعية، كما لا تقف عقبة في طريق تكوينه لحياة أسرية كغيره من الناس غير المعاقين، فذوي الإعاقة يجب أن توفر لهم كل السبل لتحقيق طموحاتهم وإبراز قدراتهم.

إن التربية الخاصة في الأردن تحتاج إلى مجموعة من المعايير العامة والخاصة، ونظام الإشراف الحالي دون المستوى المطلوب، وغياب وجود شروط واضحة لضمان تحقيق الجودة ووجود آليات مناسبة للرقابة، وغياب وجود نص في التشريعات التربوية يعطي للوالدين الحق في المشاركة في عملية التربية الخاصة، والتربية الخاصة في الأردن دون مستوى التمويل الذي يعيق تطوير نظام الجودة.

إننا نتطلع إلى ما يلي:

- زيادة الاهتمام بالطلبة الموهوبين كثروة وطنية.
- وضع برامج تعليمية خاصة للطلبة الموهوبين ومعلمين متميزين يقومون على رعايتهم.
- عمل قاعدة بيانات تضم كامل المعلومات الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة ومدارسهم.
- التوجه السريع في سبيل النهوض بخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة، بإصدار التنظيمات الخاصة والدقيقة الواضحة بكيفية حصول هذه الفئة للخدمات.
- إشراك القطاع الخاص والتطوعي في تمويل مشروعات خدمات التربية الخاصة، وعدم قصر هذا التمويل على الجهات الحكومية.
- التوسع في برامج التربية الخاصة حتى تشمل جميع ذوي الاحتياجات الخاصة بكل أطيافها.
- إدخال أهداف وبرامج التربية الخاصة في التعليم العام لجميع المراحل وابراز ذلك في المقررات الدراسية.
- التأكيد على الجامعات بإنشاء أقسام للتربية الخاصة فيها لتخريج المتخصصين والمؤهلين في هذا الجانب.
- استحداث أقسام للتربية الخاصة في مديريات التربية والتعليم. شمول الخدمات التدريبية لكافة العاملين في مدارس الطلبة ذوي الإعاقة.
- التوسع في استحداث البرامج المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة السمعية والبصرية والحركية.

- التوسع وزيادة أعداد غرف الإعاقة الذهنية في المدارس لخدمة أكبر عدد ممكن من هذه الفئة.
- توفير مناهج تتناسب مع قدرات هذه الفئة.
- بناء غرف ملحقة بالمدارس لخدمة هذه الفئة ودمجها مع الطلبة العاديين.
- زيادة وتوفير المخصصات المالية لشراء أو استئجار وسائل مواصلات لنقل هذه الفئة.
- نشر الوعي لدى المجتمع المحلي من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة.
- إعداد أدوات قياس وتقييم رسمية للطلبة ذوي الإعاقة الذهنية.
- استحداث غرف نطق ولغة في جميع مديريات التربية والتعليم.
- زيادة عدد الطلبة المستفيدين من خدمات غرف النطق واللغة.
- توفير المختصين في اضطرابات النطق واللغة.
- رفع كفاية المختصين من خلال إلحاقهم بدورات تخصصية في مجال النطق واللغة.
- توظيف المناهج الدراسية في عملية علاج اضطرابات النطق واللغة.
- تمكين الأخصائيين من عملية تشخيص الطلبة ذوي اضطرابات النطق واللغة.

المصدر: وزارة التربية والتعليم (2014)، إدارة التربية الخاصة.

13- محور إعداد المعلمين

الفهرس

مقدمة:

المقدمة:

لا يمكن لأي نظام تربوي أن يحقق تغييراً نوعياً نحو تطويره لمجتمعه بدون توفر معلم نوعي، يفهم طبيعة وظيفته من ناقل للمعرفة إلى مشخص لحاجات أطفاله، وعامل على تقوية دوافع التعلم لديهم، لتمكينهم من اكتساب المعرفة بوسائلهم الذاتية، وتوجيه نموهم في المجالات كافة بصورة تكاملية شاملة.

إن مسألة نوعية المعلمين قضية تكوين شامل لشخصياتهم وقدراتهم وإمكانات نموهم وتكيّفهم، تكمن في الاختيار والتدريب المستمر والتأهيل التربوي، والعمل الدائب على توسيع آفاقهم الأكاديمية والمهنية والمسلكية، وهذا الاهتمام بنوعية المعلم وتكوينه يأتي من أهمية النتائج الثقافية والاجتماعية والأخلاقية المترتبة على دوره وخطورة هذا الدور، وهو مفتاح التغيير في النظام التعليمي، الذي يعوّل عليه لتلبية حاجات المجتمع المتنوعة والمتغيرة باستمرار.

إن النمو المهني والمسلكي للمعلم يوفر فرصاً للمعلم لتعميق الخبرات المتنوعة في طبيعة عمله، بوصفه معلماً منظماً للمعرفة، ومنسقاً لمهارات تلاميذه، وموجهاً لنمو شخصياتهم (النمو المهني)، وطبيعة المجالات الدراسية التي يقوم بتدريسها، والتطورات المرافقة لها (النمو الأكاديمي)، وطبيعة دوره الريادي (القدوة)، وحدود هذا الدور الأخلاقي الإنساني (النمو المسلكي)، وليس بمقدور أحد أن يتجاهل أهمية المضامين الاجتماعية والأخلاقية لدور المعلم، والمعلم الصانع للعقول والباني للأخلاق، والمُعد للأجيال باتجاه المستقبل.

المعلم أمة في إنسان يستطيع أن يبني أمة، ويحرر مجتمعاً، ويصوّب مسار طريقه، ومن هنا وجب الوقوف إلى جانبه في الرعاية المهنية، ومساعدته على أداء الدور المنوط به، وإلا فقدنا الحاضر وخسرنا المستقبل، ومعركتنا في تحقيق التنمية المنشودة في التقدم والبناء، فنحن نضع بين يديه فلذات أكبادنا، وتطلعنا نحو الغد المنشود، والمجتمع الذي لا يقدر المعلم، ولا يحترم تطلعاته المهنية والإنسانية، ولا يقف معه في الملمات، يخسر نفسه ومعركته مع الحياة لأن المعلم هو الذي يوجه الحياة، ويصنع المستقبل.

واجبنا أن نحسن اختيار المعلم، وصحة تدريسه، ونعزز الدور الذي يقوم به، ونوفر البيئة التي يعمل فيها، الصالحة لنموه، وتقديم الحوافز لتشجيعه، ويجب تدريبه وتنمية روح المسؤولية لديه، وتعزيز شأنه في المجتمع، وتوجيه الأنظار لإدراك كل غاياتنا الوطنية والقومية والإنسانية.

أولاً: تشخيص الواقع

تزداد كفاءة المعلمين بازدياد تحصيلهم الأكاديمي، إذ يكون عطاؤهم متميزاً في رفد تلاميذهم بالعلم والمعرفة، ومن هنا اشترطت وزارة التربية والتعليم في قوانينها ضرورة حصول من يرغب في ممارسة مهنة التعليم على الشهادة الجامعية الأولى، وقد أتاحت الفرصة للمعلمين الحصول على مؤهل تربوي (دبلوم التربية)، فالمعلم الذي يتسلح بالمؤهل العلمي والتربوي، يكون إلى جانب عطائه العلمي المتميز أكثر تفاعلاً مع تلاميذه في سلوكه وطريقة تعامله، بالإضافة إلى معرفته بالطرائق وأساليب التدريس، وأساليب وطرق التقويم، التي اطلع عليها أثناء دراسته، والمعلم المؤهل

علمياً وتربوياً، يملك القدرة على تقديم ما هو نافع من خلال فهمه للفروق الفردية لدى التلاميذ، وطرق وأساليب التعامل معهم، وما تتطلبه مستوياتهم العمرية، من خلال دراسته لعلم النفس التربوي، والنظريات التربوية المختلفة.

إن مؤهلات المعلمين واحدة من مؤشرات كفاءة النظام التعليمي، وقد أظهرت الدراسات وجود تزايد في أعداد المعلمين المؤهلين علمياً وتربوياً، وتناقص في إعداد المعلمين من حملة كليات المجتمع، وكذلك إقبال لدى المعلمين على التحصيل العلمي للشهادات الجامعية الثانية والثالثة، وقد شمل هذا الطموح الأكاديمي الجنسين الذكور والإناث على حد سواء.

إن النظرة المادية البحتة للتعليم نتج عنه جحود مجتمعي لأهمية التدريس، ولأدوار المعلمين وانجازاتهم، التي باتت مخفية وهامدة بشكل غير مقصود في بعض الأحيان، وبشكل مقصود في أحيان أخرى، نتيجة تغييب تحديد دقيق لطبيعة أدوار ومهارات وكفايات المعلمين، وغياب القدرة على مراجعتها والاستمرار في بنائها وتطويرها، كما أدت هذه النظرة إلى رفض الصورة الاجتماعية الموروثة عن المعلمين ومكانتهم في الأوساط الشعبية، أما الأوساط العلمية، فقد أشارت إلى أننا بحاجة لدراسة جديدة لطبيعة عمل المعلمين، في ظل رؤية واضحة للطبيعة المتغيرة لسوق العمل، مما يمكننا من تقييم أوضاع المعلمين، والتحليل والربط بين ثلاث قضايا متشابكة، تتعلق الأولى بتاريخ وسير المعلمين وحياتهم، والثانية بدراسة حياتهم

الأكاديمية والعلمية داخل المدرسة، والثالثة بالعوامل الأكثر تأثيراً في أداء المعلمين داخل المدرسة.

إن من أهم المشكلات التي تواجه المعلمين تتمثل في ضعف المكانة الاجتماعية للمعلم، والطبيعة التكرارية لمهنة التعليم، وضعف المشاركة في صناعة القرار، والرقابة الشخصية والمهنية، والتغيير الإداري، وانخفاض الرواتب، وكثرة الواجبات التدريسية، والعدد الكبير لطلاب الفصل، والأساليب الإدارية التسلطية، وطول المناهج وتعقيدها، وقلة فرص الترقية.

إن مكانة وقيمة المعلم تكمن في قدرته على العطاء، وما يقدمه لطلابه ومجتمعه، ومن المسائل المهمة التي تؤدي دوراً كبيراً في عملية التربية والتعليم مسألة رسوخ دور المربي ومكانته داخل المدرسة وغرفة الصف، وتقبل طلابه له، وهي حالة غير ممكنة الحدوث إلا أذا توفرت القناعة الذاتية لدى طلابه باعتباره أهلاً للاقتداء به، فالعملية التعليمية في جوهرها عبارة عن موقف إنساني فيه تفاعل بين عناصره كافة، وخاصة المعلم والطالب، والطالب هو الوعاء الذي تصب فيه جميع العمليات التعليمية، ومهنة التعليم التي اختارها المعلم وانتمى إليها هي مهنة أساسية ومقدسة، وركيزة مهمة في تقدم الأمم، بالرغم مما أصابها من تغير في دوره نتيجة للتطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية التي يتعرض لها الجميع.

وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن التعليم والتصنيع والتقدم، فإن علينا أن نركز على حاجة البشرية المتزايدة إلى المحافظة على القيم الروحية والأخلاقية، إذ إننا بحاجة إلى الكائن البشري بأكمله، ولسنا بحاجة إلى

إنسان آلي أو آلة، وعليه لا أحد يستطيع أن ينكر دور المعلم الريادي الكبير الذي يقوم بها في ازدهار المجتمع، فهو القائد الحقيقي لمسيرة الأمة الحضارية، لذلك هو إلى بحاجة أن توليه عنايتها، وتعمل على تأهيله المكانة الاجتماعية العظيمة التي تليق به، وأن تيسر له أسباب العيش الكريم التي تمكنه من القيام بواجبه الحقيقي، من أجل عملية تعليمية ناجحة في المجتمع، والقيام بدوره على أكمل وجه لهذا لابد مما يأتي:

- ضرورة التناسب الفعلي بين قدرات المعلم والأعباء المنسوبة إليه من حيث عدد الحصص، وعدد طلاب الفصل.
- توفير الوسائل التعليمية التكنولوجية الحديثة، والتجهيزات التي تساعد على وصول المعلومة للطلاب.
- تحسين الوضع المادي الذي يلعب دوراً فعالاً في دفعه نحو العطاء الجاد.
- خلق علاقة انسجام وتفاعل بين المعلم والإدارة المدرسية.
- أن يكون للمعلم حق الحوار والمناقشة الديمقراطية والتشجيع على إبداء الرأي.
- تجنب كثرة خطابات لفت النظر وتوجيه اللوم، لأن كثرة النقد تجعل مفعوله عكسياً، ويكون سبباً مباشراً في الإحباط بدلاً من التقويم.
- أن يكون هناك وضوح للحقوق والواجبات التي عليه أن يؤديها.
- التركيز على الاهتمام بالطلاب الذين هم محور العملية التربوية.
- تشجيع المعلمين على المساهمة في نشاطات وفعاليات المجتمع.
- رفض مزاولة أي عمل آخر إلى جانب مهنة التدريس تجنباً للانعكاسات السلبية الناتجة عن ذلك.

إن مهنة التعليم في الأردن باتت مهنة من لا مهنة له ما أدخل إلى هذه المهنة الكثير من الأفراد الذين أساؤوا إليها كثيراً، وهو ما يجب أن تعمل عليه وزارة التربية والتعليم من خلال وضع ضوابط للدخول إلى هذه المهنة، وقد أحسنت الوزارة صنعاً في رفضها مبدأ التعيين من قبل ديوان الخدمة إلا بعد خضوع هؤلاء المرشحين للتعيين لامتحان في المادة التعليمية التي تخصص بها أولاً ثم خضوع الناجحين لدورة تدريبية قبل ممارسته المهنة حتى يتمكن من القدرة على العطاء في الغرفة الصفية، وكيفية التعامل مع الطلاب.

كلنا على يقين أن التربية مصنع الرجال ولكن هذا المصنع لابد وأن تتوافر فيه مجموعة من المعايير وفي مقدمتها المعلم النوعي، معلم الرسالة لا معلم الوظيفة، فالرسالة هي مهنة الأنبياء المقدسة، وهو ما يعني أن التضحية يجب أن تكون سمة المعلم، فهؤلاء الأطفال أمانة بين يديه والمجتمع بأسره موقوف تقدمه على مدى إخلاصه في تأديته لمهنته بكل إخلاص وتضحية.

إن لمهنة التعليم مجموعة من الخصائص يجب توفرها في الإنسان الفرد، الذي يرغب أن يكون معلماً، منها المعرفة العلمية، والقواعد الخلقية، والاحتراف، والوظيفة الاجتماعية، والتأهيل المهني، الذي يتطلب تحديد فلسفة تربوية يؤمن بها المعلم، وتكويناً معرفياً وثقافياً ومسلكياً له، وفهماً نفسياً واجتماعياً لطبيعة المتعلم من قبله، ونمواً يكون ذا طبيعة متجددة نامية، وهذه المعايير والضوابط تفرض حسن اختيار الفرد لمهنة التعليم،

وحسن اختيار القائمين على برامج التدريب والتأهيل، وتوفير البيئة الملائمة لممارسة المهنة، وتعزيز المكانة الاجتماعية لصاحبها.

إن تحديد مواصفات مهنة التعليم يضع سياجاً يمنع أياً كان من دخول مجال التعليم، ولا يعطي الفرصة لأي كان للتلاعب بأطفال الوطن وأبناء المجتمع، إذ أن هؤلاء زينة الحياة، وعدة المستقبل، والذخيرة الحيّة التي نتوجه إلى المستقبل بها، وبعقولهم ووجدانهم وأجسادهم نبني الحياة، ليست حياتهم بل حياتنا جميعاً، ولهذه الأهمية، وهذا الدور الذي تلعبه مهنة التعليم، فإن المعلم الذي نريد لابد وأن يكون مسلحاً برؤية تربوية محددة، وبتأهيل علمي ومسلكي وثقافي، وبوعي وفهم نفسي واجتماعي لأطفاله، وبقدرة على التجدد الدائم، وبالمعاناة والصبر على حبو صغاره ليأخذ بأيديهم، حتى يصل بهم إلى شاطئ الأمان، وهذه واحدة من واجبات كل واحد من معلمينا أن يفهم فلسفة التربية، وأهدافها وسياساتها، وطموحات نظامها.

إن نسبة كبيرة من المعلمين في نظامنا التربوي، وفي جميع المراحل التعليمية لا تتوافر فيها مواصفات المعلم النوعي وهو ما جعل نظامنا التعليمي يعاني من مشكلات كبيرة ومعقدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- وجود نسبة غير قليلة من أطفالنا لا تجيد القراء والكتابة والعمليات الحسابية الأربع.
- ضعف كبير في المخرجات التعليمية، وتدن في المستوى العلمي والمعرفي لدى أبنائنا الطلاب.

- انتشار ظاهرة العنف في المدارس.

- ازدياد في ارتفاع نسب التسرب من المدارس.

- ضعف في مستوى انتماء الطالب إلى المدرسة.

- تشنج في العلاقة بين الطالب والمعلم.

- ضعف في مستوى انتماء المعلم لمدرسته خاصة ولمهنته عامة

- نظرة المجتمع السلبية للمدرسة وأداء المعلمين.

أمام هذا الواقع المرير لمجريات العملية التعليمية في مدارسنا لابد من أن تكون هناك عملية إصلاح حقيقي بعيداً عن سياسة الترقيع التي تقوم بها الوزارة هنا وهناك، فالمكون التربوي يحتاج إلى نظرة شمولية لأن جميع مفاصله تتأثر ببعضها بعضاً، ولا ينفع تناول هذا المفصل أو ذاك بعيداً عن معالجة الخلل في بقية المفاصل التعليمية، لذا يجب أن تكون عملية الإصلاح التي نهدف إليها من خلال مؤتمر التطوير التربوي ألا تترك أي جانب تربوي دون معالجة الخلل الذي يعاني منه، إذا كنا نريد لعملية الإصلاح التربوي النجاح في تحقيق أهدافها للنهوض بالوطن، ونحن على يقين أن التربية بوابة الإصلاح الوطني الشامل.

ثانياً: أهمية المحور في التطوير التربوي

يلعب المعلم دوراً محورياً في العملية التعليمية والتربوية، فإذا كان الطالب محور العملية التعليمية فالمعلم هو العمود الفقري لهذه العملية، لذا يعوّل عليه في نجاح النظام التربوي، فهم ليسوا صناع المستقبل فحسب لا

بل هم صناع الحياة، بما يمتلكون من القدرة على النهوض بالأمة؛ لأن الحاضر والمستقبل بين أيديهم، وتتجاوز مهمتهم العملية التربوية إلى بناء المجتمع والأخذ بيده نحو الآفاق الرحبة في التطور والرقي والتقدم.

وما من أمة شقت طريقها نحو التقدم إلا وكان النظام التربوي بوابة هذه الطريق، ولهذا فإن التعليم يلعب دوراً كبيراً في صناعة حضارة الأمم وتقدم الشعوب، وقد أكدت جميع تجارب الشعوب في الماضي والحاضر على الدور الذي لعبه التعليم في نهضتها، فالأمم عندما تستشعر بالضعف أو التأخر في مسيرة تطورها تلتفت إلى نظامها التعليمي، فأمريكا أصدرت وثيقة أمة في خطر لتدني مستويات طلابها في العلوم والرياضيات، واليابان قبلت بتسليم أمريكا كل مقادير الحياة فيها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية باستثناء نظامها التعليمي.

وأي أمة تشعر بأن مسؤوليتها النهوض بالمجتمع، وتريد أن تحقق إنجازات حضارية، أو تعالج ما أصابها من وهن وضعف في مسيرتها، لابد وأن تقوم بمعالجة نظامها التعليمي في كل مفاصله وبكل مفرداته وفي مقدمة ذلك الاهتمام بالمعلم، من حيث أسس ومعايير اختياره، وطرائق وأساليب إعداده وتدريبه وتأهيله، وتوفير احتياجاته ومتطلباته المادية والمعنوية.

التطوير التربوي لن يأخذ طريقه دون معلم نوعي يمتلك أدواته بجداره، ويمارس دوره بهمة ونشاط داخل مدرسته وغرفة صفه، وفي التعامل مع طلابه وزملائه، وفي سلوكياته مع أولياء أمورهم، متسلحاً بالعلم والمعرفة، فالمعلم النوعي يمارس أدواراً متنوعة ومتعددة يخدم فيها المجتمع بأكثر من محطة.

معلمنا في أمس الحاجة لأن يكون معلماً متميزاً في أدائه، وفي خدمة ما يصبو إليه المجتمع، وما يتطلع إليه في بناء وتطور الحياة في وطنه، ولن يتسنى له ذلك إلا إذا فهمنا الدور الذي يتحمل فيه مسؤولياته، وتوفير البيئة التي توفر له فرصة القيام بهذه المسؤوليات، خدمة لحركة التطوير التي ننشدها ونسعى لتحقيقها، وردماً للفجوة الحضارية التي باتت بيننا وبين الكثير من دول وشعوب العالم، التي قطعت شوطاً في مضمار الحضارة والرقي والتقدم.

ثالثاً: مشكلات إعداد المعلم

إن المعلم هو العمود الفقري في العملية التعليمية، ولا يكون تعليم إلا من خلاله، وإذا بقي هذا المعلم دون إعداد وتدريب، تصبح العملية التعليمية فاقدة للتطور والتجديد، ونظراً لأن إمداد الطالب والمتعلم بالجديد من المعلومات يعتبر من الأمانة العلمية، لذلك وجب على المعلم العمل على تطوير نفسه وتحديث معلوماته باستمرار.

والمعلم هو القائد التربوي الذي يتصدر لعملية توصيل الخبرات والمعلومات التربوية، وتوجيه السلوك لدى المتعلمين الذين يقوم بتعليمهم، فدور المعلم في بناء الإنسان لا يستطيع أن يتجاهله أحد، بل إن نجاح النظام التعليمي يعني نجاح الحضارة وتميزها.

يواجه المعلم في بلدنا مجموعة من المشكلات المتعلقة بإعداده، وتدني المستويات الثقافية والعلمية، وتدني التدريب قبل الخدمة وانعدامه بعدها،

خاصة في المجال التعليمي، وحيث اختلفت الكثير من طرائق التدريس والوسائل التعليمية، وطرائق التعامل مع الطلاب، تبعاً للتطور الثقافي والتكنولوجي ووسائل الاتصال، الذي حدا بالكثير من الدول إلى مجاراة الثورة الثقافية والتكنولوجية، وتغيير أوضاعها وسياساتها التعليمية.

يعاني المعلم من بعض المشكلات المهنية والتربوية والسلوكية، والتي نتج معظمها من واقع إعداده وتدريبه في معاهد المعلمين وكليات التربية، ومن أهم هذه المشكلات ما يأتي:

- كثرة المعلمين غير المختصين تربوياً وعلمياً في المواد الدراسية بمراحل التعليم المختلفة.
- معايير وشروط قبول الطلاب في الكليات التربوية مبنية على أسس غير سليمة.
- وظيفة المدرس متاحة لأي جامعي بصرف النظر عن إعداده وتأهيله تربوياً.
- الوقت المخصص لتدريب العمل أثناء الخدمة محدود، إن لم نقل إنه معدوم.
- عدم تأهيل المعلم لمواجهة طلابه في الغرفة الصفية، وأسلوب وطريقة تعامله معهم أثناء التدريس.
- جهل المعلم بطرائق التدريس، وعدم تسليحه بثقافة أساليب وطرائق التدريس المتنوعة، والخاصة بكل مادة تعليمية.
- تطغى على برامج إعداد المعلم أسلوب التنظير بعيداً عن التطبيق العملي، والاهتمام بالكم على حساب النوع في هذه البرامج.

- غياب فلسفة تربوية موحدة لإعداد المعلم، ودور المعلم، والمركز الاجتماعي له، والظروف الاقتصادية التي يعيشها.

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية

هناك مجموعة من الإجراءات والأعمال التي ينبغي القيام بها للقضاء على المشكلات التي يعاني منها المعلم، ومن هذه الإجراءات ما يأتي:

- تدريب المعلمين والمعلمات أثناء الخدمة.
- التأكيد على النظام المنهجي في تأهيل المعلمين وتدريبهم.
- إنشاء مؤسسة متخصصة تتولى تدريب المعلمين أثناء الخدمة بشكل منهجي، وقابل للتطور.
- إيجاد تكامل بين برامج التدريب قبل الخدمة وبرامج التدريب أثناء الخدمة.
- إعداد مناهج تدريب المعلمين والمواد التعليمية بما يواكب العصر، والاتجاه بالتدريب إلى المعلم كفرد (تفريد التعليم).
- التأكيد على دور التقنيات التربوية في إعداد المعلم وتدريبه.
- تزويد المعلم بأرقى ما وصلت إليه المادة العلمية إلى جانب أفضل الوسائل في طرائق التدريس.
- ضرورة وضع معايير خاصة لقبول الطلاب في كليات إعداد المعلمين وكليات التربية.

تهتم المجتمعات الواعية بالمعلم من خلال إعداده الإعداد الكامل والمتكامل الجوانب، ثقافياً، مهنياً، تربوياً، واجتماعياً، وانطلاقاً من سلوك

المعلم الذي هو في أساسه اجتماعي، حيث إن التربية هي إعداد للتلاميذ للحياة الاجتماعية، وأن التفاعل الاجتماعي هو المدخل لتحقيق الصياغة الثقافية المرغوب فيها، فعلى الرغم من أن مقومات المعلم أن يكون ملماً في مادة تخصصه، وأن يكون كفؤاً في مجال التدريس وطرائقه، فإن الوظيفة الرئيسة له؛ هي في أساسها وظيفة اجتماعية، تتمثل في تحكمه في البيئة الاجتماعية للتعلم والموقف التعليمي.

إن المعلم لابد أن يكون له خلفية تربوية كاملة في إعداده لممارسة عملية التعليم، وتتمثل عناصر هذه الخلفية في الآتي:

- فهم نظرية التربية.
- دراسة وفهم علم النفس.
- فهم مختلف أساليب التقويم الحديثة والتحكم في تطبيقها.
- فهم واستيعاب للمبادئ والقيم التي ينهض عليها النظام التربوي في المجتمع.
- فهم للأصول الإدارية للتربية والتعليم واحترامها.
- فهم دوره في البحث التربوي وأدائه.

يجب على المعلم أن يكون ذا خلفية اجتماعية كاملة عناصرها في إعداده لممارسة عملية التعليم، والتي تتمثل في العناصر الآتية:

- فهم المعلم واستيعابه لثقافة المجتمع وواقعه الاجتماعي.
- فهم المعلم أن عملية التعليم هي عملية اتصال اجتماعي.

- فهم المعلم لدوره القيادي وشروط نجاحه فيه.
- فهم المعلم للفروق الفردية بين التلاميذ ومراعاتها.
- استيعاب المعلم لأهمية العمل بأسلوب المجموعات التربوية.
- فهم المعلم لدوره كمرشد وموجه لتلاميذه.
- فهم المعلم بأنه قدوة لتلاميذه واتصافه بالأخلاق الحسنة.
- معرفة أهمية إقامة علاقات وثيقة مع المجتمع المحلي.
- حب التعاون مع الزملاء وإدراك أهميته.

إن أي نهضة تربوية نسعى لتحقيقها على أرض الواقع لابد وأن تنطلق من الخصائص والمميزات التي يجب توفرها في المعلم، حتى يتمكن المعلم من مواجهة التحديات والمعوقات، وحتى لا نراوح مكاننا ونحن ننادي بضرورة التطوير التربوي على وجه الخصوص، ومن أهم هذه الخصائص والمميزات ما يأتي:

- أن يكون المعلم خبيراً في مادته التي يتخصص بها.
- أن يكون خبيراً بمعايير التعامل مع الطلاب وبطرائق التدريس المناسبة.
- أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات والسمات الأخلاقية.
- أن لا يكون بعيداً عن التطورات التكنولوجية واستخدامها.
- أن يكون قادراً على تلبية احتياجات طلابه، وتنمية القدرة لديهم على التفكير السليم، واكتساب عادات التفكير والدراسة الصحيحة.

إن المعلم الذي نبحث عنه هو المعلم الأمثل الذي ينتمي فعلاً لمهنة

التعليم، ويحافظ على سمعتها، وهو المتغير في أدواره والتجدد الذي يواكب كل جديد، وهو النموذج الذي يقتدي به طلابه، ويضع احتياجات المجتمع في بؤرة الفعل التربوي، ودوره المهني، والمبدع المفجر لطاقات الإبداع لدى طلابه، والمتفاعل معهم بعلاقات ودية تتميز بروح الديمقراطية، وأخيراً هو القائد الذي يتصدر العملية التربوية.

المصادر:

1- الفريجات، غالب (2012) إضاءات على النظام التربوي، دار أزمنة للطباعة والنشر، الأردن عمان.

2- الفريجات، غالب (كتاب تحت الطبع)، الإصلاح والتطوير التربوي الذي نريد.

14- محور الإدارة المدرسية

الفهرس

المقدمة:

من المعروف أن المدرسة هي البيت الثاني للمتعلم بعد الأسرة والمنزل، كما تعد أيضاً من أهم مؤسسات المجتمع، ويتوقع منها أن تقوم بأدوار عديدة في مجال تربية الطلاب تربية سليمة، وشاملة للجوانب كافة، ولا يقتصر دورها على جانب واحد فقط مثل تزويدهم بالمعارف، والمعلومات؛ بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب المعرفي، فهي مسؤولة عن إكسابهم المهارات المختلفة بصورة وظيفية لكي تعينهم على التكيف مع مجتمعهم، ومتطلباته المتغيرة، كما أن المدرسة مسؤولة عن إكساب الطلاب القيم السليمة المتوافقة مع القيم المواكبة لعادات المجتمع وتقاليده، وهي مسؤولة أيضاً عن تنمية اتجاهات إيجابية لدى المتعلمين نحو الجوانب الحياتية المختلفة، ولذلك فللمدرسة أدوار عديدة ومختلفة، وليس دوراً يقتصر على تزويد الطلاب بالمعلومات، والمعارف، التي بإمكان الطالب الحصول عليها من مصادر أخرى غير المدرسة، ولا نريد أن تكون المدرسة مكاناً للحصول على المعلومات، والمعارف فقط، دون التركيز على الجوانب الأخرى.

يعد مدير المدرسة القائد التربوي الميداني الذي يقود العملية التربوية، حيث يقوم بتوزيع وتنظيم الأعمال الفنية بين المدرسين كل منهم في مجال تخصصه، وبين الإداريين كل منهم في عمله، ويضع البرامج التربوية والثقافية للطلاب، ويراقب سير أعمال العاملين فيها، ويعد مدير المدرسة الوسيط بين البيئة المحيطة بالمدرسة، والتي يمثلها أولياء أمور الطلاب وبين مديرية التربية والتعليم والمراكز الثقافية والتربوية والاجتماعية، وبين المدرسة من جهة أخرى، بالإضافة إلى عمله الأساسي داخل المدرسة، ودوره في حل المشكلات التي تحدث في المدرسة، لهذا فإن لمدير المدرسة أهمية كبرى في تحقيق النظام داخل المدرسة،

وتنفيذ البرامج التربوية والتعليمية، وبناءً عليه فإن مدير المدرسة الذي نريد لا بد وأن تتوافر فيه الصفات التالية:

- أن يتمثل القدوة الحسنة في المظهر والتصرف والنضوج الكامل.
- أن يكون إنساناً ويحترم مواعيد المدرسة، ويشعر بالمسؤولية، ومخلصاً في أداء عمله، وعادلاً في إدارته لمدرسته.
- أن يسعى إلى التغيير أو التطوير في المجالات التربوية.
- أن يهيىء البيئة التعليمية المناسبة للعملية التعليمية وعناصرها.
- أن يكون لديه اهتمام بمخرجات العملية التعليمية.
- أن يسعى أن يكون البناء المدرسي صحياً وملائماً.
- أن يقوم بتقديم كافة الإمكانات والتجهيزات لخدمة الطالب.
- أن يهتم بجوهر الأمور ولا يستغرق في الأمور الروتينية.
- أن يكون قوي الشخصية، ويتصف بالمرونة وعدم الجمود في مواجهة المشكلات والأمور.
- أن يتصف بالوعي الكامل لجوانب وأبعاد العمل.
- أن يكون لديه قدرة على المبادرة وابتكار الأفكار.

الإدارة المدرسية إشراف وتوجيه، ومن لا يعرف شيئاً عن التدريس ولم يعمل في حياته معلماً يصعب عليه أن يدير مدرسة بشكل فعال ومتكامل، وإذا أدارها فإنه يكون أقرب إلى مدير المكتب منه إلى مدير المدرسة.

أولاً: تشخيص الواقع

إن الاتجاهات التربوية الحديثة قد دفعت باتجاه أن يأخذ مدير المدرسة على عاتقه العناية بكل المجالات ذات الاتصال المباشر أو غير المباشر بمهمته الإدارية، مما يعني أن مدير المدرسة يحتاج لأن تتوفر فيه العديد من المهارات التي لا غنى عنها للعمل في الإدارة المدرسية في جميع مجالاتها

أ- المهارة في القيادة لتنمية البرنامج التعليمي: يتحمل مدير المدرسة مسؤولية تنمية القيادة في أعضاء هيئة التدريس، والخطوة الأولى في قيادة البرنامج التعليمي تتمثل في وضع أهداف السياسة المدرسية التي تتفق مع الأهداف التربوية والاجتماعية، وأن يقوم مدير المدرسة بتزويد أعضاء هيئة التدريس بالأفكار والمصادر اللازمة لعملهم، وعليه أن يكون على اطلاع بالتطورات التربوية، وبانعكاساتها على النظم التعليمية الأخرى، وأن يشارك في المؤتمرات واللجان ويتحمل مسؤولية بناء الروح المعنوية العالية بين أعضاء الهيئة التدريسية، ويحترم آراء ووجهات نظر المدرسين ويقدر ظروفهم.

ب- المهارة في العلاقات الإنسانية: لشيوع الرضا والسعادة في بيئة المدرسة بين العاملين فيها من إداريين ومعلمين، لا بد وأن تقوم العلاقات فيما بينهم على الاحترام والتقدير المتبادل، بحيث يحترم المدير شخصية المدرس، وشخصية التلميذ، ويهتم بمشكلاتهم ويسعى لوضع الحلول المناسبة لها، مما يتطلب أن يكون لمدير المدرسة شخصية ودودة يحب الناس العمل معه، وأن يمتلك الشجاعة والإخلاص في العمل.

ج- المهارة في تنظيم العمل الجماعي: العمل الجماعي بطرق تعاونية بين الأعضاء العاملين في المدرسة إحدى مهمات مدير المدرسة، لأن الجو الإيجابي

التعاوني يساهم في نجاح مؤسسة المدرسة في دورها. ولا بد لمدير المدرسة أن يعمل على توفير كافة السبل والوسائل لنجاح التخطيط الجماعي، وأن يقوم بتوزيع الأدوار والمسؤوليات وتقويم الخطط ومراجعتها.

د- المهارة في تهيئة ظروف ملائمة للعمل: يتوفر ذلك عندما يشعر كل عضو من أعضاء الهيئة التدريسية بدوره، وأهميته داخل المجموعة، وتتوفر الثقة بين الأعضاء والمدير، ولا تستخدم السلطة من قبل المدير عند اتخاذ القرار، ويتمكن كل فرد من إبداء الرأي بحرية، وعندما يسعى مدير المدرسة لتوفير المعلومات لجميع الأعضاء، مع اعتبار أن الأفكار التي تطرح هي ملك لجميع أعضاء هيئة التدريس، وأن يكون الولاء للآراء وليس للأشخاص، وأن يتحمل الأعضاء مسؤولية اتخاذ القرارات وتنفيذها، وإعطاء كل فرد حصة من العمل بما يتناسب وإمكانياته.

هـ- المهارة في التقويم: يتضمن ذلك التعريف بالأهداف، ووضع الأسس والمعايير التي يمكن على أساسها مراجعة الخطط في ضوء الأهداف والمعايير، وأن يشجع مدير المدرسة أعضاء هيئة التدريس على التقويم الذاتي، ويساعدهم في تقويم تلاميذهم، بجانب تقويم للعمل المدرسي وتقويم عمله، ليتعرف مقدار تقدمه والطرق التي تؤثر في فاعليته.

انطلاقاً من الدور الأساسي والفعال لمدير المدرسة في تحسين عملية التعلم والتعليم في المدرسة فإن اختيار مدير المدرسة المؤهل القادر أمر في غاية الأهمية وتوليه الوزارة كل عناية واهتمام، وبالاستناد لمادة (18) من قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994م وتعديلاته، يشترط بمدير المدرسة أن يتمتع بالشروط والمواصفات الآتية:

يشترط فيمن يتقدم إلى وظيفة مدير مدرسة ما يلي:

أولاً: أن لا يقل مؤهله العلمي عن درجة البكالوريوس، وأن يكون لديه مؤهل تربوي لا تقل الدراسة فيه عن سنة دراسية واحدة بعد البكالوريوس أو أن يكون عمل في الإدارة المدرسية لمدة لا تقل عن سنتين.

ثانياً: أن يكون قد عمل في التعليم مدة لا تقل عن خمس سنوات في المرحلة التي يتقدم مديراً لها.

ثالثاً: أن لا تقل درجته عن الخامسة.

رابعاً: يشترط في مدير المدرسة الثانوية المهنية أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى (في أحد التخصصات المهنية الأكثر توفراً في المدرسة) + مؤهل تربوي مدة الدراسة فيه لا تقل عن سنة واحدة بعد الدرجة الجامعية الأولى، ومدة خمس سنوات في مجال التعليم المهني، منها سنة واحدة كمنسق فرع المهني كحد أدنى.

خامساً: أن يخلو ملفه من أية عقوبات مسلكية سارية بشكل كامل حتى لو لم تعد سارية وفق نظام الخدمة المدنية رقم 3 لسنة 2007م.

سادساً: أن لا يقل تقديره السنوي عن جيد جداً في كل من السنوات الأربع الأخيرة.

سابعاً: أن يكون حاصلاً على رتبة معلم كحد أدنى.

ثامناً: أن يكون حاصلاً على دورة تدريبية في القيادة أو الإدارة المدرسية لا تقل عن (80) ساعة تدريبية.

عُقد أول مؤتمر للتطوير التربوي في الأردن عام (1987)، ليضع الإطار

العام لتطوير الإدارة التربوية في توصيته التاسعة التي شملت ستة مجالات من بينها الإدارة المدرسية ما يتعلق بتحديد الوزارة لواجبات ومهام ومسؤوليات مدير المدرسة، ومنحه مزيداً من الصلاحيات التي تتناسب مع تلك المسؤوليات والواجبات، والاهتمام بتنمية قدرات مدير المدرسة المختلفة، وتعزيز دور المدير مشرفاً مقيماً، وإبراز دور الإدارة المدرسية في عملية الإشراف التربوي.

إن التطور الذي شهده نطاق التعليم هو تطور هائل، فقد تضاعفت أعداد المدارس كثيراً، نظراً للأهمية التي أولتها الدولة للتعليم من خلال العمل على توفير مقعد دراسي لكل طفل في سن القيد والقبول، وفتح مدرسة لكل عشرة طلاب، ومع هذا النمو السريع كان من المتوقع أن تواجه الإدارة المدرسية بعض المعوقات، سواء أكانت مالية، أو تنظيمية، أو معوقات متعلقة بعلاقاتها مع المجتمع، أو مع السلطات الأعلى، وتختلف أبعاد هذه المعوقات من منطقة إلى أخرى، حسب طبيعة المنطقة، والمرحلة التعليمية، وأعداد الطلبة.

يتعزز دور نجاح مدير المدرسة في بلوغ الأهداف المخططة، والنهوض بمسؤولياته بعدد من الأمور الضرورية في عمله كمسؤول أول عن سير وتسيير العمل في المدرسة، تتمثل في توفير المناخ الإيجابي لممارسة العمل التربوي الناجح، وإشعار العاملين بالانتماء إلى المدرسة والرضا عن عملهم، ومراعاة حق العاملين في عمليات اتخاذ القرارات داخل التنظيم المدرسي، وتفويض الصلاحيات مع مراعاة مبادئ التفويض الفعال وشروطه، وتقوية الروابط بين المدرسة وأسر التلاميذ من خلال الاهتمام بمجالس الآباء والمعلمين، وإشراك الآباء في برامج المدرسة وإطلاعهم على رسالتها ورؤيتها وأهدافها، وحل الخلافات التي تظهر بين أعضاء الأسرة المدرسية، والاهتمام بمواجهة المشكلات السلوكية للتلاميذ، والوعي التام لخطورة وحساسية المهمة الملقاة على عاتق مدير

المدرسة؛ باعتبار أن المدرسة عامل حيوي ومهم في بناء الأفراد ليكونوا مواطنين صالحين يعملون في خدمة المجتمع وخدمة أنفسهم، والقدرة على المثابرة للتمكن من تنفيذ للتمكن من تنفيذ الخطة الإجرائية المرسومة، ورصد ما يعوق سير التنفيذ وتخطيه والتغلب عليه، ومن ثم تقويم العمل، ثم القدرة على إقامة علاقات سليمة مع الآخرين، والقدرة على الإقناع بالحجة والمنطق لا بالضغط والإكراه.

ثانياً: علاقة المحور بالتطوير التربوي

التربية بوابة الإصلاح وعمليات التطور التي ينشدها المجتمع لابد وأن تكون من خلال العملية التربوية، والمدرسة هي الفاعل الميداني للتطبيق العملي، وتحقيق الأهداف المنشودة، وتلعب الإدارة المدرسية دوراً كبيراً في قيادة العملية التربوية، نظراً لارتباطها المباشر في المكونات الرئيسة في التعليم من طالب ومعلم ومنهاج، من هنا كان الاهتمام بالإدارة المدرسية ضرورة حتمية أمام أي راسم للسياسات التربوية.

الإدارة المدرسية عليها أن تكون ملمة بالتغييرات، وتقرأ الواقع، وتستقرئ منه المستقبل، وتستوعب التغييرات، وتدرس انعكاساتها على الفرد والمدرسية والمجتمع، وتعمل على تطوير الأهداف والخطط في سبيل إعادة البناء، فهو السبيل الوحيد لإنجاز التطور وتحقيق الأهداف المنشودة.

إن التطوير يعتمد على التغيير الهادف والمخطط الذي يقصد به تحقيق أهداف المدرسة والمجتمع في مواجهة الأوضاع السائدة، والتغيرات الحاصلة في البيئة المدرسية، بما يفرض استخدام أفضل الوسائل فاعلية، وحيث نعيش في عصر تتسارع فيه سبل التغيير المختلفة، التي كان لها تأثيرها في مجالات متعددة،

وبالأخص النظام المدرسي، ودور مدير المدرسة العصري، ومن أجل مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة كان لزاماً على مدير المدرسة أن يبني خطط التطوير التربوي المدروسة، من خلال مشاركة العاملين في المدرسة، وإدارته من خلال الأخذ بالإبداع والتميز.

على إدارة المدرسة أن تُحدد مدى حاجتها للتغيير، وأن تتنبأ بالمستقبل، وتدرس أوضاعها وأفكارها وبيئتها، ومدى التقدم الحاصل حولها، بحيث تقيس نفسها مقارنة بما حولها، إذ إن مسؤولية المدرسة في هذا الجانب أعمق وأكثر أهمية، هي تخرج فيما بعد الذين سوف ينخرطون في سوق العمل، و يواجهون معترك الحياة العملية، وهذا في حقيقة الأمر يضيف أدواراً أخرى إلى أدوار مدير المدرسة، وبالتالي فإن على الإدارة المدرسية أن تخطط للتغيير والتطوير كلما أدركت الحاجة إليه، أو أن واقع العمل المدرسي يتطلبه.

إن عملية النهوض بالمدرسة وتحويلها إلى مؤسسة ناجحة فاعلة تواكب متطلبات العصر، تعتمد بشكل كبير على بناء أرضية مشتركة واسعة يقف على شؤونها وتنفيذها جميع أفراد العمل المدرسي، وتعتمد أيضاً على جهود مدير المدرسة، وكل العاملين معه في فهم وتقبل كل منهم لدوره ومواقف وآراء الآخرين نحو عمليات التغيير والتطوير، والعمل بروح الفريق.

إن التغيير يكون في ثلاثة جوانب رئيسة:

- تغيير في ممارسة المعلمين في الغرف الصفية.
- تغيير في الاتجاهات والمواقف والسلوكيات.
- تغيير في هيكل وبنية العمل المدرسي.

إن من أهم متطلبات التغيير والتطوير التربوي الفعال:

- التركيز على الغرض المتوقع الذي يوافق عليه جميع أعضاء المؤسسة المدرسية.
- ضرورة ارتباط الهيئة التدريسية بمجالس المدرسة.
  - وضع الإستراتيجيات، واستخدام متوازن للموارد والمصادر.
  - القيام بالتطوير، ومعرفة كافية بالضغوطات اليومية المتعلقة بالبيئة المدرسية.
  - التخطيط للتطوير.
  - توفير المناخ المناسب لعملية التطوير التربوي.
  - توفر الموارد البشرية والكوادر المؤهلة القادرة على التغيير والتطوير.

إن من أصعب ما يواجه الإدارة المدرسية هو مقاومة بعض الأعضاء في هيئة التدريس في المدرسة لعملية التطوير لبرنامج العمل المدرسي، لذا على مدير المدرسة أن يكون واعياً تماماً لمواجهة هؤلاء من حيث اعترافه بوجود هذه المقاومة ليتمكن من مواجهتها، فعليه أن يتقبل هذه الأفكار، وأن يتصف بالمرونة في التعامل معها بالطريقة التي تعتمد على الإيجابية والإقناع والحوار والمشاركة وتقديم الحوافز، وبث روح التفاؤل، والمرونة في نمط التغيير، ومعرفة الأسباب والدوافع التي تؤدي بهؤلاء إلى مقاومة التغيير والتطوير.

ثالثا: المشكلات والعقبات

أهم المعوقات التي تعيق وتحد من فاعلية المدرسة:

- قلة مصادر التمويل لأنشطة وبرامج المدرسة.

- عدم التعاون من قبل المعلمين في النهوض بمستوى الدراسة.
- عدم كفاية المساندة من قبل المهتمين بشؤون التعليم.
- ضعف التفاعل بين المدرسة وأولياء أمور الطلاب.
- زيادة عدد الطلاب بنسب ومعدلات أعلى من زيادة المدارس والفصول.
- إهمال الأنشطة التربوية والتطبيقات العملية.
- نقص في معلمي بعض المواد.

أن أكثر المعوقات الإدارية التي تعيق إدارة المدرسة هي: قلة استخدام الحوافز المادية والمعنوية لزيادة إنتاجية المعلمين وازدحام الصفوف الدراسية بالطلبة، والنقص في تكنولوجيا التعليم والأدوات والأجهزة، وقلة زيارة أولياء الأمور للمدرسة للاستفسار عن أبنائهم، وانخفاض الروح المعنوية لدى المعلمين بسبب انخفاض الرواتب.

- عدم أخذ رأي إدارة المدرسة عند اتخاذ أي إجراء يتصل بالمدرسة وبخاصة نقل المدرسين أو الإداريين.
- ضعف الاهتمام بصيانة الأجهزة والأدوات.
- عدم الاستجابة لطلبات المدرسة الضرورية.
- عدم وقوف إدارات المدارس على الجديد والمستحدث في المجال التربوي قبل تطبيقه في المدارس بوقت كاف.
- عدم صيانة المباني والأجهزة قبل بدء العام الدراسي.
- كثرة إجازات الوضع والأمومة في مدارس البنات.

- عدم توافر أمناء المكتبات المتخصصين في كثير من المدارس.
- عدم توافر الأماكن المناسبة لممارسة النشاط المدرسي في بعض المدارس.
- عدم تلبية حاجة بعض المدارس في توفير الموظفين المساعدين.
- تدخل الجهات الإدارية فيما تصدره المدرسة من قرارات.

رابعاً: الحلول والتصورات المستقبلية

يمكن تحديد بعض الوسائل والإجراءات والإستراتيجيات التي تساعد مدير المدرسة في التصدي للمعوقات والمشكلات التي يواجهها أثناء أدائه لعمله التربوي في المدرسة:

- وجود وعي بالتغيير والاقتناع بضرورته.
- العمل على فهم العاملين للتغيير ومضامينه والتطوير ودوافعه ومبرراته.
- توضيح مدى فائدة التطوير للمعنيين (المعلمين، والطلاب، والآباء، والمجتمع المحلي)
- الاستفادة من خبرات الأفراد الذين لهم تأثير فاعل على الآخرين.
- العمل على إشراك العاملين في مراحل التغيير قدر الإمكان في مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- تزويد العاملين بمعلومات مستمرة.
- احترام قيم وعادات العاملين وقيم العمل.
- إثارة دافعية وحماس العاملين وبث روح الأمل والتفاؤل بينهم.
- استخدام أسلوب حل المشاكل وغرس الرغبة في مناقشة الأمور التي تحتاج إلى التغيير والتطوير.

- تنمية الوعي والإحساس بوجود مشاكل محيطة.

إن التطوير والتخطيط له أصبحا عنصرين مهمين وأساسيين في الإدارة المدرسية الفعالة، وهما سمتا المدير الفاعل الذي يواكب كل المتغيرات العصرية، فالمدير الناجح لابد وأن يكون واعياً لأهمية التطوير التربوي، ودور المدرسة في تحقيق هذا التطوير.

إننا في أمس الحاجة لمدير المدرسة الذي يجب أن يقوم بدور القيادة في مدرسته ومن الطبيعي أن يتوقع منه القيام بهذا الدور القيادي، نظراً لأهمية المدرسة في عملية التطوير التربوي التي ننشدها، فمدير المدرسة وجب أن يكون دوره القيادي نابعاً من وعيه لجوانب عمله وأساليبه وتطويره وتنفيذه وقدرته على التعامل التربوي السليم مع العاملين معه.

وبناء عليه يطلب من مدير المدرسة ليكون قائداً تربوياً له دوره الفعال في العملية التربوية من خلال اتصافه بما يلي:

- أن يكون ديناميكياً حيوياً يقوم بأدوار العمل المختلفة وفقاً لمقتضيات الموقف.
- أن يعرف ارتباط الوسائل بالغايات.

• أن يقدر على ترجمة السياسات التربوية والعمل على تحقيق الأهداف التربوية.

• أن يقدر على تطوير العمل وتجديده.

• أن يتصف بشخصية ذات تأثير وقدرة على القيادة الواعية لمؤسسته.

• أن يكون القدوة الحسنة في المظهر والتصرف والنضوج المتكامل.

إن مدير المدرسة هو القائد التربوي الميداني الذي يقود العملية التربوية،

وهو يتحمل مسؤولية كبيرة في نجاح العملية التربوية، ويترتب على اختياره أن تتوافر فيه العديد من الصفات التي تتجاوز المؤهل العلمي والتربوي، فالشخصية الإنسانية لها دورها في قيادة العمل الميداني، ونحن في مدارسنا نواجه الكثير من الذين يتحملون مسؤولية قيادة العملية التربوية الميدانية كمديري بعض المدارس باعتبارهم أنهم عقبة في عملية التطوير التربوي، مما يستوجب إعادة النظر في شروط تعيين مدير المدرسة، خاصة أن العديد من شروط التقدم إلى وظيفة مدير مدرسة ليست قادرة على فرز شخصيات تربوية قيادية تقوم بوظيفة قائد تربوي، ما ينعكس سلباً على المؤسسة التربوية والعاملين فيها.

المدرسة تشكل المختبر الحقيقي لعملية التطوير التربوي، ومدير المدرسة هو من يملك القدرة على نجاح أو فشل أية عملية تطوير تربوي نتطلع إليها، خاصة ونحن على يقين أن القيادة تخلق ولا تصنع، فالكثير من السمات القيادية لدى الفرد تولد معه، والتدريب والتأهيل يعملان على تهذيبها وصقلها، لذا علينا ألا نجعل من الشروط عقبة في طريق من نتوسم فيهم عنصر القيادة، وهؤلاء من خلال المقابلات الشخصية تبرز روح القيادة لديهم أكثر من المؤهلات العلمية، إلى جانب أن الكثير ممن يتعرضون لدورات تدريبية في القيادة أو الإدارة المدرسية يظهرون عدم مقدرتهم على ممارسة هذا الدور القيادي الميداني.

إن القائد التربوي الميداني/ مدير المدرسة يحتاج إلى دعم الجهات الأعلى في سلم النظام التعليمي كالإدارة التعليمية في المنطقة، فالتعاون بين الإدارة المدرسية والإدارة التعليمية والإدارة التربوية ضروري جداً لنجاح عملية التطوير التربوي، فالإدارة التربوية تحتاج على الدوام لتزويدها بما يجري في الميدان من خلال الاطلاع على مجريات الأمور التربوية حتى يتسنى لها أن تعيد النظر في قراراتها من حيث العمل على تعزيز الإيجابيات من جهة، والتخلص من

السلبيات من جهة أخرى، وذلك من خلال الإدارة التعليمية في المنطقة التعليمية من جهة أخرى.

إن العديد من المشاكل التي تواجهها مدارسنا سواء في تقصير المعلمين عن أداء واجباتهم التعليمية والتربوية، أو العنف المدرسي، والعلاقة السلبية بين الطالب والمعلم، إلى جانب عدم تعاون أولياء الأمور مع المدرسة وغياب المدرسة عن التفاعل مع المجتمع المحلي، كل ذلك بسبب عدم وجود إدارة مدرسية فاعلة، وقادرة على القيام بدورها ووظائفها.

التطوير التربوي الذي ننشده يحتاج إلى إدارة مدرسية ماهرة، وفاعلة، ومؤثرة، كما نحتاج إلى معلم يملك القدرة على أداء دوره بفعالية في الغرفة الصفية، حتى ننجح في تنفيذ خطط التطوير بشكل فاعل، بدلاً من الاكتفاء بالتنظير والجمل الإنشائية على الورق.

المصدر: الفريجات، غالب، الإصلاح والتطوير التربوي الذي نريد، كتاب تحت الطبع.

15- محور القيم التربوية

الفهرس

المقدمة:

إن القيم من الوسائل المهمة في التمييز بين أنماط الحياة للأفراد والجماعات، وهي ترتبط عندهم بالحياة ذاتها؛ كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدوافع السلوك والآمال والأهداف، وهي أهم دعائم البناء الاجتماعي وتمثل ركائز أخلاقية للمجتمع تساعد على تنظيم العلاقات الايجابية بين الأفراد، ولا يستقيم المجتمع بدونها، فهو بفقدانها يفقد أهم مقومات تماسكه، وهي تحقق اطمئنان الفرد والمجتمع وسير الحياة بأسلوب منظم في طريق العدل والخير.

لكي يستمر أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانية متماسكاً لا بد من مجموعة قواعد وأسس ثابتة تقوم على منظومات المعاير والقيم، التي تعبر عن نظرة هذا المجتمع إلى ذاته وإلى غيره من المجتمعات، لأن مجموعة هذه المعايير القيمية تشكل ركناً أساسياً من أركان الثقافة العامة في المجتمع، والتي ترسخت عبر مراحل تطوره التاريخي والاجتماعي، وترتبط بالتالي ارتباطاً وثيقاً بأساليب التفاعل الفردية والجماعة السائدة، فالقيمة تنطوي على عناصر ضابطة لسلوك الفرد/ الأفراد في المجتمع الذي تسود فيه، ولها صفات الحكم المطلق، عليهم أن يعملوا بموجبه ويتصرفوا في إطاره دون معارضة إذا أرادوا العيش بعيداً عن الصراعات النفسية والاجتماعية؛ لأن القيمة تحمل في طبيعتها مدلولين:

- مدلولاً فردياً.
- مدلولاً اجتماعياً.

إن التربية عملية أساسية في بناء شخصية الإنسان بناءً متكاملاً من جميع

جوانبه الروحية والعقلية والوجدانية والخلقية والاجتماعية، ويتم من خلالها إكساب الفرد مجموعة من القيم الإنسانية الوظيفية، وفي مقدمتها قيم احترام الذات، وحب التفوق، والتدين المستنير، وهي تؤكد في خلق البيئة التربوية المناسبة التي تحقق التفاعل وزيادة استيعاب الطلاب وفهمهم، والتربية في ذاتها عملية قيمية، وهي لا تتحمل وحدها مسؤولية بناء القيم بمفردها، فهناك مؤسسات اجتماعية متعددة تتحمل مسؤولية بناء القيم، وفي مقدمة هذه المؤسسات الأسرة، وفي ضوء ذلك لابد من تعاون وتنسيق جميع المؤسسات المعنية بغرس القيم في نفوس أبنائنا، خاصة مع المؤسسة التربوية، فالمؤسسة التربوية تتحمل المسؤولية الكبرى في غرس القيم، وهو ما يجب أن تقوم به بكل جدارة.

أولاً: تشخيص الواقع

يكثر الحديث حول الواقع الذي تعيشه مدارسنا كمؤسسات تربوية، ولا تخلو الحوارات من اتهام بتقصيرها عن القيام بدورها التربوي المنوط بها في العمل على غرس مجموعة من القيم التي تساهم بشكل كبير في إعداد الإنسان وتأهيله لكي يكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، ولمعالجة ما أصاب النظام التربوي من تدن في مستوى القيم التي يجب أن يتم غرسها في الطالب، لابد من من التشخيص الدقيق للعوامل التي أثرت سلبا على العملية التربوية، كي يكون العلاج فعالا مبنيا على أسس علمية تطمئننا إلى أننا نسير بالاتجاه الصحيح.

تهدف العملية التربوية إلى تنمية شخصية الطفل بجوانبها المختلفة العقلية والجسمية

والنفسية والاجتماعية، ومن الضرورية أن تكون التنمية القيمية مرافقة في كل واحدة من هذه الجوانب التي نسعى لتنميتها حتى تعد الطالب للحياة الخاصة به والعامة مجتمعة، لذا لابد من تناول العوامل المؤثرة في تربية الطفل حسب تسلسلها ومصاحبتها للمراحل العمرية للطفل، وهي الأسرة، كشريك أساسي في تربية الطفل وخاصة فس سنوات ه العمرية المبكرة، والمدرسة، والمنهاج، والسياسة التربوية والمعلم.

أولا: الأسرة

الأسرة هي الحاضنة الأولى للطفل، تؤمن له الغذاء وتهتم بصحته ونظافته، وتشبع عواطفه من حب وحنان، ومع نموه تبدأ معه دورها التربوي بتعريفه حدود الصواب والخطأ، المقبول وغير المقبول، وتغرس في نفسه القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تحكم سلوكه بما يتماشى مع ثقافة المجتمع، وتحصنه أمام ما يتعرض له من غزو ثقافي وعنف إرهابي وسطوة غير أخلاقية، مما يستوجب أن تقوم الأسرة بدورها بشكل فاعل ومؤثر في أعداد هذا الطفل إلى الانتقال للمراحل العمرية القادمة التي دون شك تختلف متطلبات كل واحدة فيها عن الأخرى رغم أنها مراحل مترابطة ومتكاملة فهل نستطيع الجزم بأن الوالدين قبل انتقال طفلهما على معرفة بالمرحلة التالية بأهدافها وفلسفتها ومفاهيمها التي يرسلان طفلهما ليتربى عليها؟، خاصة وأن كلاً من الأسرة والمدرسة شريكان أساسيان في مهمة الإعداد والتنشئة لهذا الطفل، ومن الضروري أن يكون بينهما فهم مشترك لهذه المرحلة العمرية للطفل ومتطلباتها لأن في فهمها المشترك عنصر فاعل ومؤثر بالاتجاه الإيجابي لتربية الطفل، وفي الاختلاف في النظرة التربوية فيما بينهما انعكاس سلبي على هذا الكائن البشري.

ثانيا: المدرسة

وهي الحاضنة الثانية للطفل، تهيئ له البيئة المناسبة والغنية بالخبرات لتنمية شخصيته بجوانبها المختلفة تنمية شاملة ومتوازنة إلى أقصى حد تسمح به قدراته، فالمدرسة تكسبه الجوانب المعرفية التي تسهم في تنمية تفكيره، والعمل على إكسابه المهارات في توظيف المعلومات ليتمكن من العمل على حل المشكلات، وتهيئ له نشاطات مناسبة لمرحلته العمرية التي يمر بها، وتشبع هواياته واهتماماته، وتوفر له جواً اجتماعياً، وظروف مناسبة وملائمة تجعله قادراً على التكيف مع كل بيئة يتواجد فيها، ويكون متوافقاً ومنسجما مع القيم التي تحكم المجتمع، فيحسن التحاور مع الآخرين، ويحترم وجهات النظر التي يختلف معها إلى جانب التزامه باحترام النظام ومساعدة الآخرين وحب الوطن والانتماء إليه، والالتزام بالعمل الجماعي والابتعاد عن الانعزالية والإيمان بالله وحب الخير.

كثيرة هي القيم التي على المدرسة أن تسعى للعمل على غرسها في نفس الطالب، ولكن مع تراجع النظام التربوي فقدت المدرسة الكثير من هذه القيم ولم تستطع غرسها في نفوس الطلبة، مما يستوجب إعادة النظر في دور المدرسة في إعداد الطالب وتنشئته خاصة ونحن في عملية تصارع مع الحياة، وكثير من المشاكل التي نواجهها على أرض الواقع تعود لغياب القيم في نفوس الناس، وتغييب المدرسة عن أداء دورها في هذا الهدف الضروري واللازم في حياة الطالب.

ما نعنيه بالمدرسة ليس البناء الحجري الأصم بل ما فيه من قوانين وأنظمة وتعليمات وما يرافقها من عملية تطبيق من خلال كل العاملين في المدرسة من

إدارة ومعلمين ومستخدمين، وعلاقات مع البيئة الاجتماعية المحيط بالمدرسة، وعلاقات المدرسة مع عناصر المجتمع المحلي ومع غيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

مدرستنا لم تمارس دورها في غرس القيم التربوية، وخاصة الأخلاقية والوطنية والاجتماعية في نفوس طلابها، وهو ما يستدعي التأكيد الدائم على غرس منظومة القيم التي تحتاجها كل مرحلة عمرية ليتسنى لها مع نهاية التعليم المدرسي أن نحصل على إنسان صالح قادر أن يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في مجتمعنا الذي نحن بأمس الحاجة إلى تماسك بنيانه أمام الرياح العاتية التي تهب علينا من كل جانب وفي مواجهة الرياح الصفراء التي باتت تهدد الإنسان في كيانه ووجوده، وليس هناك أفضل وسيلة في مواجهة كل ذلك إلا بتحصين الإنسان بمجموعة القيم التي تعزز بنيانه في جميع جوانب تطورها.

ثالثاً: السياسة التربوية

شهد التعليم المدرسي نموا كبيرا ملحوظا وإقبالا منقطع النظير من أبناء المجتمع في العديد من التخصصات الأكاديمية، وقد رافق النمو الكمي تخرج أعداد كبيرة من الطلبة بمؤهلات وتخصصات مختلفة، وتم رفد سوق العمل بهم، ويشهد العصر الحالي عملية تداخل بين القطاعات المختلفة في مجال تبادل الخبرة والاستفادة من التطورات الحديثة، مما يؤكد بقوة أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى مواكبة تغيرات العصر، وخاصة أن السوق أصبح عالميا يفتح الباب واسعا أمام تنافس شديد في شتى المجالات، ومع هذا التطور الكبير إلا أن السياسة

التربوية لم تتطور بتطور المجتمع، وبقيت تراوح مكانها منذ مدة تزيد عن العشرين عاماً.

راوحت التربية مكانها بعد مؤتمر التطوير التربوي الثاني، واعتمدت في السياسة التربوية على الاجتهادات الشخصية لهذا المسؤول أو ذاك، فقد اتسمت سياستها قبل عام 1988م قبل صدور قانون التربية والتعليم المؤقت رقم (27)، على إفساح المجال للاجتهادات الشخصية والأهواء والميول الفردية، على حساب القوانين والأنظمة والتشريعات، مما يعني أن غياب السياسة التعليمية قد أفرز مجموعة من المعوقات وقفت في طريق تنفيذها كان مكن أبرزها:

- غياب السياسة التربوية وتركها للمزاجية الفردية.
- غياب التخطيط التربوي عن فعاليات الوزارة وأنشطتها، وغياب ثقافة التخطيط لدى أصحاب القرار التربوي.
- غياب مشاركة المواطنين في قضايا التربية والتعليم.

إن غياب سياسة تربوية لن يسمح بغرس قيم تربوية يتحمل مسؤولية غرسها في نفوس الطلبة النظام التربوي، مما يؤكد على ضياع أبنائنا الطلبة، والوصول إلى حد فقدان النظام التربوي لدوره المنوط به، وأهدافه في إعداد الإنسان، والعمل على تنشئته وتأهيله للحياة وليكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في مجتمعه، وهو ما يجب على المؤسسة التربوية أن تسعى جاهدة أن تكون لها سياستها الواضحة والمحددة المعالم لرسم أهداف تربوية، والعمل على مشاركة المجتمع في عملية بناء شخصية الطالب لأنه ابن المجتمع ويتحمل المجتمع في سبيل

ذلك دعم المؤسسة التربوية في عملية الإعداد والبناء والتنشئة التي يتطلبها، وإلا سيبقى المجتمع في حالة اليأس والخنوع وعدم الإبداع، بدلاً من أن يكون مجتمع منفتح مبدع لينهض بالوطن خلال العملية التربوية.

رابعاً المناهج التربوية

يعتمد المنهاج على مبادئ عامة يتم ترجمتها من خلال الكتاب المدرسي، ونستطيع أن يغرس في نفوس الطلبة مهارات عديدة وكثيرة في الوقت الذي نغرس خلاله منظومة القيم التي نريدها لأبنائنا الطلبة، من خلال محتوى المادة الدراسية والعمل على توظيف هذا المحتوى الدراسي في تنمية أنماط التفكير والعمل على إكساب مهارات التفكير العليا، وعمليات التفكير لحل المشكلات، إلا أن مناهجنا محشوشة بالمعلومات وثقيلة على ذهن الطالب وعلى قدرة المعلم على الوفاء بانجازها، مما لا يسمح بغرس القيم التربوية لأن الهدف أمام المعلم هو تغطية صفحات الكتاب، وصب جهد الطالب على حفظ المعلومات لاستخدامها في الامتحان، إلى جانب كل ذلك أن المعلم غير متدرب على أساليب وطرائق التدريس ليتمكن من إيصال المادة الدراسية إلى طلابه بطريقة مشوقة وممتعة، وليمكن الطالب من استيعابها وفهمها دون ملل أو ضجر، مما جعل التعليم منفراً وثقيلا على عقل الطالب دون أن يترك أثراً في حياته المستقبلية.

خامساً: المعلم

وهو العمود الفقري للنظام التربوي، وهو القادر على غرس القيم التربوية

بسلوكه وممارسته لدوره التعليمي والتربوي، ويستطيع المعلم تحقيق الأهداف التربوية المنشودة والعمل على غرس القيم الايجابية في نفوس طلابه، فهو قدوة ايجابية لن ينساها طلابه كما لن ينسوا القيم التي عمل على غرسها في نفوسهم، مما يؤكد على دوره المتميز والمهم في النظام التربوي.

أمام هذه المهمة الكبيرة والدور العظيم للمعلم، مما يعني أن يكون هناك إعداد مبرمج بالنظريات التربوية الحديثة وأن يكون على إطلاع دائم ومستمر في كل جديد في التربية، وبالطرائق وأساليب التدريس التي تعينه على إيصال مادته الدراسية لطلابه، وتزويده بعلم النفس التربوي لفهم كيفية التعامل مع طلابه، إلا أن الصورة سوداوية فيما يعج به النظام التربوي في مستوى المعلمين وضعف في مستوياتهم التعليمية والتربوية، إلى جانب ضرورة الاهتمام بوضع المعلم الاقتصادي نظراً لتأثير الوضع الاقتصاد على الوضع الاجتماعي للمعلم أمام المجتمع وتأثير ذلك على مكانته الاجتماعية المهزوزة، كل ذلك يؤكد على غياب فرص غرس القيم الايجابية في نفوس الطلاب من قناة التواصل الفعلية معهم، وهي قناة العلاقة بين المعلم والطالب، سواء أكان التواصل فيما بينهما مباشراً في الغرفة الصفية أو غير مباشر خارج الغرفة الصفية،

ثانيا: أهمية القيم في التطوير التربوي

لكي يستمر كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية موحداً متماسكاً، لابد من مجموعة قواعد وأسس ثابتة تقوم على منظومات المعايير والقيم التي تعبر عن نظرة هذا المجتمع إلى ذاته، وإلى غيره من المجتمعات، ذلك أن مجموعة هذه المعايير

القيمية تشكل ركناً أساسياً من أركان الثقافة العامة للمجتمع، والـتي ترسّـخت عبر مراحل تطوره التاريخي والاجتماعي، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأساليب التفاعل الفرديـة والجماعيـة السـائدة، وهـي تنطـوي علـى عناصـر ضـابطة لسـلوك الفرد/ الأفراد في المجتمع الذي تسود فيـه، ولهـا صـفة الحكـم المطلـق علـيهم أن يعملوا بموجبه، ويتصرفوا في إطاره دون معارضة إذا أرادوا العـيش بعيـداً عـن الصراعات النفسية والاجتماعيـة، لأن القيمـة تحمـل في طبيعتهـا مـدلولاً فرديـاً ومدلولاً اجتماعياً.

تعد عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها التربية بمؤسساتها المختلفة هي العملية التي يتشرب بها الأفراد متضمنات النسق القيمي للمجتمع الذي يعيشون فيه، وهي بهذه العملية التي بإكساب الأفراد الإطار المشـترك الـذي مـن خلالـه يتحدد شكل المجتمع وملامحه، كما تتولى مسؤولية تكـوين الأحكـام المعياريـة الـتي تمكنه من التفرقة بين ما هو زائـف ومـا هـو حقيقـي، مـا هـو سـيء، ومـا هـو خير...الخ.

تتطلع التربية الحديثة إلى بناء شخصية الطفل من جميع جوانبها، فهي تعلمه التفكير لتحدث تغييراً مرغوباً فيه في سلوكه وطرائق تفكيره، ولا يمكن أن يكون هذا التفكير متوازناً ومتكاملاً دون أن يكون مرتكزاً على قيم خيره ينطلق منهـا، ومنظومة القيم التي ينطلق منها الفرد تولّد لديه طاقـات تدفعـه للتصـرف بمـا لا يتعارض معها، فإذا حاد عنها فإنه يشعر بألم ناجم عن تأنيب الضمير.

في عملية التطوير التربـوي الـذي يسـعى إليـه كـل مجتمـع يتطلـع للرقـي والتقدم لابد من أن يكون للنظام التربوي من دور فاعل في غرس وتعميق

مجموعة من القيم الاجتماعية التي تساهم في وحدة المجتمع، فلكل مجتمع ثوابته تعبر عن أصالته وتستمر مع وجوده، وهناك بالمقابل قيم متحولة تخضع للتغيير والتطوير حسب التحولات السياسية والاجتماعية، لأن ثمة علاقة بين أهداف المجتمع والقيم السائدة فيه، علاقة تتسم بالتأثر والتأثير، حيث يعمل المجتمع على تعزيز القيم التي تخدم أهدافه، ويُلغي أو يستبدل القيم التي تتعارض مع هذه الأهداف، ومع بينية الطبقة الاجتماعية، وهو ما يجب أن تتنبه له كل عملية تطوير تربوي، لأن النظام التربوي يتحمل مسؤولية حمل توصيل وغرس هذه القيم إلى نفوس الطلاب الذين يوكل له المجتمع إعدادهم وتأهيلهم للحياة.

إن نظامنا التربوي يتحمل العبء الأكبر في مرحلة باتت تتسم بضياع القيم الايجابية، واتساع رقعة انتشار السلبيات الاجتماعية التي أخذت تسوّد وجه المجتمع، وليس هناك من مناص أمام من ينشد التطور في جميع مجالات الحياة المادية والمعنوية غير بوابة التربية، لذا لابد من تعميق غرس هذه القيم المنشودة في مناهجنا وسلوكيات معلمينا وأحاديث مربينا، فالأمية الأبجدية تعرقل مسيرة المجتمع وتعيق حركة تطوره، أما الأمية الأخلاقية فهي تقوم على تدمير المجتمع وانتهاء دوره وتخلفه عن ركب الأمم المتقدمة التي تمكنت من أن تقطع شوطاً في التطور والتقدم.

إن تنمية القيمة وترسيخها في ذهن الطالب تبدأ منذ الأيام الأولى التي تخطو فيه قدماه بوابة المدرسة، لذا لابد وأن نكون على وعي تام أن تكون شخصيته مغايرة تماماً، فيما يخدمه ويخدم المجتمع من خلال ما يتم غرسه فيه من قيم داخل المؤسسة التربوية وبشكل خاص داخل المدرسة والغرفة الصفية

وعلاقاته مع زملائه ومعلميه وكل العاملين في المدرسة، وليكن قادراً على أن يعكس ذلك في سلوكه مع البيت ورفاق اللعب وكل المؤسسات التي يرتادها، عندها نستطيع أن نحكم على النظام التربوي أنه حقق الأهداف المنشودة التي يسعى إليها، وعندها فقط نستطيع أن نؤكد أن التطور التربوي الذي نسعى لتحقيقه قد حقق أهدافه.

التربية بوابة الإصلاح ولن يكون هذا الإصلاح حقيقياً إلا إذا كان أثره ظاهراً في سلوك الإنسان، فالتنمية هدفها الإنسان وأداتها الإنسان، والتطور المطلوب، هو التطور في الجانب الإنساني، وليس هناك أهم من غرس القيم الايجابية من عملية تطوير للإنسان، كحب الخير والانتماء والتعاون مع الآخر وقبول الآخر، واحترام وجهات النظر الأخرى، والصدق والأمانة والإخلاص في القول والعمل، فكلها من ضرورات التطور والتقدم الفردي والمجتمعي.

ثالثاً: المشكلات والعقبات

في ظل النظام التربوي الذي يعاني من تراجع في تطور مسيرته منذ أكثر من عشرين عاما، لا يمكن أن نتحدث عن ايجابيات مرضية للنظام التربوي، وخاصة في مجال غرس القيم في نفوس الطلاب، وفي مؤسسة فقدت دورها الإصلاحي، لا بل القيادي للمجتمع، بسبب من غياب فرسان القيادة والتطور، وتزاحم الانتهازيين والمتسلقين والمنتفعين على حساب مصالح الوطن، وقيم المجتمع، وحقوق أبنائه، وفي ظل سيادة الفردية والأنانية التي تعشعش في رؤوس الكثيرين ممن يتصدرون المواقع الأمامية دون وجه حق، وفي ظل كل ذلك فإن

عملية بناء شخصية الفرد وتماسك لحمة المجتمع، باتت عملية صعبة، وتحتاج إلى شجاعة فائقة في صناعة القرار، والعمل على تنفيذه في المؤسسة التربوية.

إن التربية تعاني من تراجع في دورها الإرشادي والتوجيهي والقيادي، وهي بحاجة ماسة لإنقاذها قبل فوات الأوان، بحاجة إلى جراح ماهر يمارس دوره الوطني والأخلاقي والإنساني بعيداً عن أساليب التهويش التي دأب الكثير ممن تصدرون قيادتها على استخدامها، رحلوا كما جاءوا دون أن يترك أي منهم أثراً يدل عليه.

إن المدرسة الأردنية لم تتمكن بعد من الخلاص من عملية النقل التقليدي للمعرفة من خلال طرق تقليدية منغلقة على نفسها وبأدوات متخلفة تصيب صانعي القرار في المؤسسة التربوية خاصة في المركز، فمناهجنا وطرائقنا لا تهتم كثيراً في العناية بالعناصر الشخصية، بل تدفع المتعلم للبحث عن وسائل الخلاص من المدرسة، وتحيّن الفرص للخروج من الصف والتباطؤ في الالتحاق به، وطرائق التدريس لم تعد ترضي طموحات المتعلمين، ولا تستجيب لتطورات المجتمع وآماله وأهدافه، رغم ما أضفي عليها من تطور وتجديد، والتقويم ينصب على تقويم المعرفة في غياب تام لتقويم الشخصية، وهو لا يستحضر التزام المتعلمين بقواعد السلوك العام وقوانين المدرسة، والعلاقة التربوية تقوم على اللامبالاة بالآخر وبحقوقه وثقافته وحاجاته، فهناك غياب فهم موحد للحقوق والواجبات، هروب من المسئولية، تجاهل القانون الداخلي، تطاول على حقوق المؤسسة، العنف كجزء من سلوك عام داخل المدرسة لدى التلاميذ، وكتفجير للعدائية الدفينة/ تكسير المقاعد والنوافذ والأبواب، تهديم الأسوار، تلطيخ

الجدران، غياب للقيم الايجابية والديمقراطية، العدل، الإنصاف، المساواة، احترام الآخر وتقبله، المواطنة، العمل التطوعي الجماعي.

رابعا: الحلول والتصورات المستقبلية

إن الواقع التعليمي تغيب عنه القيم التربوية، مما نشهده في الممارسات التي يتسم بها المرتبطون بالتعليم، من طلاب ومعلمين وإداريين بشتى مستوياتهم وتنوع مواقعهم، وكذلك فيما يبدو واضحاً في المخرجات التعليمية، وتدني مستواها في هذا الجانب، إلى جانب بحكم الملاحظة أن كثيراً من القيم التربوية غائبة في محيط مؤسسة صناعة القرار، وهو ما يدفع بالمرء أن يجد عذراً مشروعاً لغياب القيم في الميدان، فيما بين صفوف المتعلمين والمعلمين، لأن المسؤول عن السياسات والتخطيط لا يتمتع بهذه القيم ففاقد الشيء لا يعطيه.

عندما نقول فقدان القيم في المؤسسة التعليمية نعني أن قيم الحرية والعدل والصدق والانتماء والأمانة والكثير أيضاً لا تجد له وجود في الميدان التربوي، وهو مفقود في السلوك والممارسات، ومن هنا تبدو ظاهرة الكذب طبيعية وغير مرفوضة، أو مستحبة على لسان العاملين في هذا القطاع من الطالب حتى صاحب القرار، وكذلك عندما نشاهد حالة الغش في الامتحانات سواء أكانت مدرسية أو وطنية، فان الأمانة غير متوطنة في النفوس، والانتماء يبدو في أدنى مستوياته، وبأقل النسب التي تتمتع به، وهكذا دواليك في جميع القيم مما يؤشر على خلل في المسيرة التعليمية، وعدم القدرة على تحقيقها لأهدافها، وفي المقدمة من هذه الأهداف غرس قيم في نفوس المتعلمين.

القيم هدف رئيسي من أهداف أي نظام تربوي، لأنها معنية بتهذيب الإنسان، وإذا كانت التربية صناعة الإنسان، فان هذه الصناعة تتأتى من خلال تهذيب النفس وانسجامها مع الآخر، فما الفائدة من تربية لا تتمتع مخرجاتها بالمعايير والقيم المساندة لتقدم المجتمع، وتطويره والوصول به إلى الرقي، فالحضارة التي ينشدها المجتمع في جانبيها المادي والمعنوي، وما القيم إلا تعبير صادق عن الجانب المعنوي الذي يجب أن يفرزه التقدم الحضاري، فالإنسان لا يتقدم بالمنجزات المادية، بل فيما يجب أن تفرز هذه الانجازات من قيم ايجابية، والتمدن هو الجانب المعنوي من الحضارة.

مجتمعنا يزخر بالإمكانيات الإنسانية، وتاريخنا مملوءة صحفه بالقيم التي كان المجتمع يتسم بها، وهناك العديد من المرجعيات سواء الدينية أو الوطنية والقومية، التي يمكن أن نغرف منها، وأن نضعها نصب أعيننا ليتم غرسها في نفوس أبنائنا الطلبة بشتى مستوياتهم العمرية، وخاصة فئة الشباب الذين يشكلون القطاع الأكبر من فئات المجتمع، ولما يتمتعون به من طاقة عمل وإبداع وحماس، فهم قادة المستقبل وبناة أمجاده، وحماته والذود عنه، فلابد من إعدادهم جيداً، وتسليحهم بالقيم الوطنية والقومية والدينية والإنسانية، ليستطيعوا أن يكونوا أبناء امة مجيدة، نقشت اسمها على صفحة التاريخ الحضاري الإنساني.

لنقرأ تاريخنا ولنفهم ديننا، ولنتمثل بمن سبقنا من عظماء امتنا، فكم كانوا يتمتعون بقيم الحق، والحرية، والعدالة، والصدق، والأمانة، والانتماء، والجرأة والشجاعة، فاستطاعوا أن يبزوا العالم وأن يقدموا للإنسانية نموذجاً عمّ البشرية

فأصابها بالخير، وأنار الطريق أمامها، فأين نحن من هؤلاء ؟، وهل نملك الحق في الادعاء بأننا أحفادهم.

نظامنا التربوي يبدو انه لم يتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة، مما يتطلب إعادة النظر في جميع مفاصل العملية التربوية، من كتاب مدرسي ومنهاج دراسي ومعلم وإدارة وسياسة وأنظمة وقوانين، بمعنى تشخيص الواقع، ووضع الحلول للمشكلات والعقبات التي عطلت تحقيق المسيرة لأهدافها، وفي مقدمة ذلك تشخيص واقع أصحاب القرار التربوي، الذين يرسمون السياسات ويضعون الخطط والبرامج ويصنعون القرارات.

التربية بحاجة لثورة بيضاء لتأخذ دورها في بناء الوطن والمواطن، وبوابة هذه الثورة، ومشعل الحرية والتحرر فيها غرس القيم في نفوس الطلبة، وكل العناصر البشرية المنتسبة إلى النظام التعليمي، وإلا فإننا لن نتقهقر فحسب، بل سنفقد دورنا ونضيع مهمتنا، وندمر وطننا ومجتمعنا، لان وطناً ومجتمعاً بلا قيم مجرد ارض قاحلة وأناس ضائعين، لأنهم بعقول فارغة، تعصف بهم رياح التغيير، وهم مطية لكل من يتمتع بشهوة الهيمنة، وهؤلاء كثيرون يحيطون بنا كإحاطة السوار بالمعصم، يتلذذون بأكل لحومنا، ونهب ثرواتنا والقضاء علينا.

بالقيم نستطيع أن نبني أوطاننا، ونصون حياتنا ونتقدم إلى الأمام، لنأخذ لنا مكاناً تحت الشمس، فلنبدأ ذلك ومن بوابة التربية.

إننا في أمسِّ الحاجة إلى ما يلي:

1- وضع منظومة القيم والسلوك التربوي موضع التطبيق في المنهاج وطرائق

التدريس وسلوك المعلم والإدارة المدرسية والعاملين في المدرسة، والنشاط التعليمي.

2- العمل على تعزيز القيم الايجابية في المجتمع والتركيز عليها، ونبذ القيم السلبية ورفض التعامل معها.

3- تمثل قيم الحضارة العربية الإسلامية، وتعزيز غرسها في نفوس الطلبة والمعلمين وكل العاملين في الميدان التربوي.

4- الاستفادة مما أفرزتها الحضارة الإنسانية من قيم وسلوكيات ايجابية والتعامل معها بايجابية دون أن نفقد التركيز على قيمنا.

5- تكييف بعض القيم الغربية بما يتناسب وتطور مجتمعنا دون أن تطغى هذه على منظومة القيم العربية الإسلامية الخاصة بمجتمعنا.

6- البعد عن أسلوب التنظير بعيداً عن الممارسة الفعلية والتطبيق العملي في غرس القيم التربوية في نفس الطالب.

7- قياس مدى نجاح النظام التربوي في حجم ومستوى القيم التي يغرسها في الطلاب، حيث أن ا بناء شخصية الإنسان هو في تعزيز القيم التي لديه وتسليحه بقيم إيجابية.

8- مضمون النظام التربوي مضمون قيمي فإن فشل في غرس هذا المضمون وتعميقه في نفس الطالب فقد فشل في دوره وتحقيق أهدافه.

9- المنهاج التربوي والكتاب المدرسي تحديداً والنشاطات التربوية، يجب أن تشمل تطبيقات مباشرة وغير مباشرة على تمثل القيم الايجابية، ليسهل غرسها في عقلية الطالب.

10- القيم بحاجة إلى معلم متسلح بمعايير قيم على مستوى عال من الإيمـان بهـا وتمثلها في التربية والتعليم أمام طلابه، لذا يجب أن تكون هناك معـايير قيميـة في اختيار المعلم.

11- الإدارة والقيادة لها دور فاعل ومؤثر على مستوى صناعة القـرار، والعمـل على تنفيذه بما يخدم النظام التربوي، وكل المرتبطين بـه، مـن طلبـة ومعلمـين ومنهاج ونشاطات فاعلة، لذا لابد من توفر مجموعة من هؤلاء الذين يتمتعون بقيم عالية تخدم النظام التربوي والمجتمع.

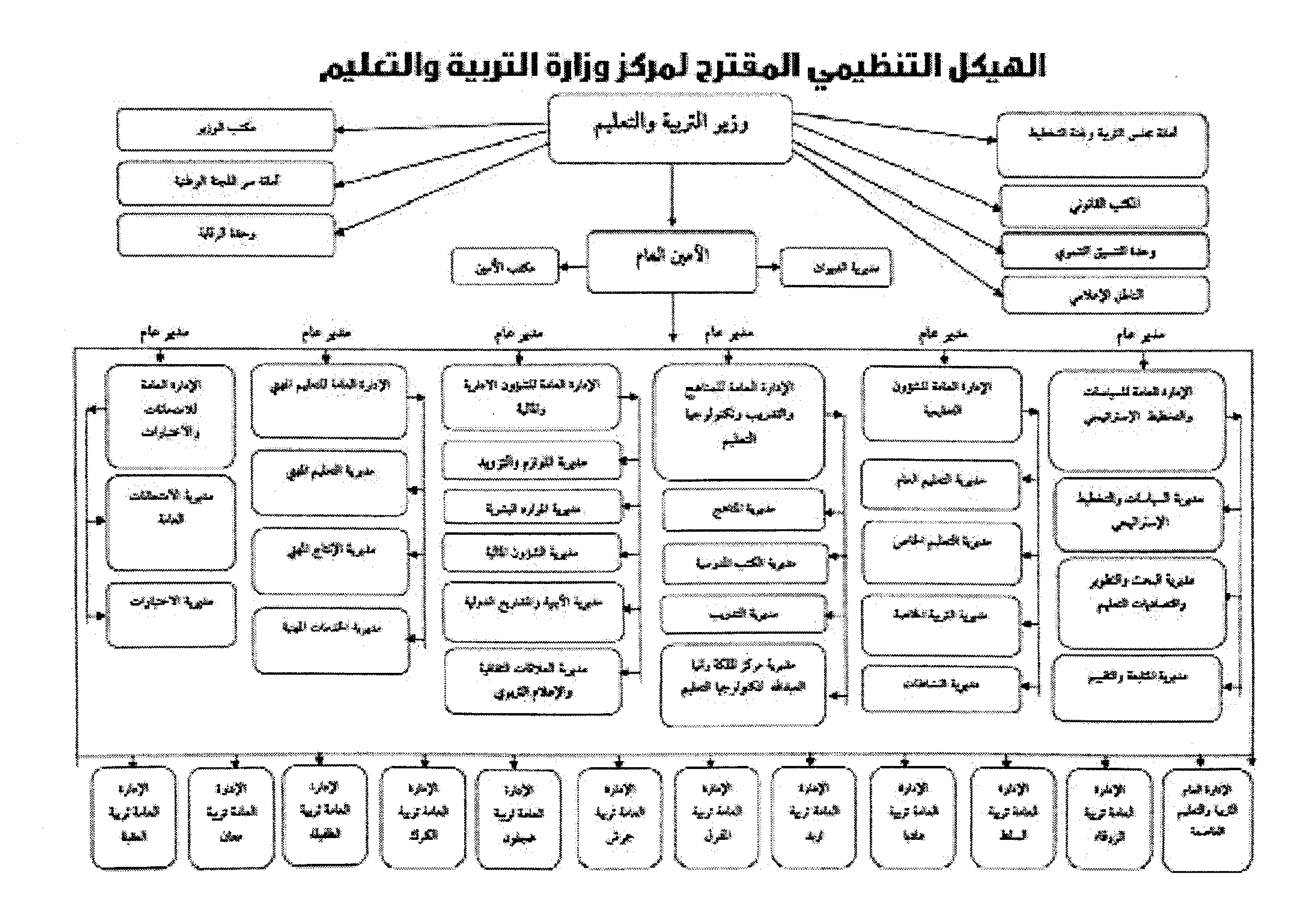
12- هناك قيم وطنية وقومية وإنسانية، ولابد أن يكون هناك نـوع مـن التـوازن فيما بينها، وفي عملية غرسها في نفوس الطلاب، مع التأكيد علـى الانسـجام التام فيما بينها جميعاً، حتى لا تخلق عملية إشكال في عقلية الطالب.

المصدر: الفريجات، غالب، الاصلاح والتطوير التربوي الذي نريد، كتاب تحت الطبع.

رابعاً

الهيكل التنظيمي
لوزارة التربية والتعليم

رابعاً: الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم



بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: الهيكل التنظيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فأشير إلى كتاب معاليكم رقم 1/ 40/ 5680 تاريخ 4/ 2/ 2014م أرجو معاليكم التلطف بالعلم بأنه بناء على توجيهاتكم قمت بمراجعة شاملة ووافية للهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم مقترحاً نموذجاً من الهيكل التنظيمي لها.

كذلك تم تصميم نموذج خاص لهذا الغرض يتضمن البيانات اللازمة، وذلك لحصر المعلومات والبيانات المتعلقة بجميع موظفي الوزارة، والتي من خلالها تتم المفاضلة والاحتكام إلى معايير واضحة كما تم حصر أعداد موظفي الفئة الثالثة في جميع الإدارات والتابعين لمديرية الديوان وعليه فقد تبين من خلال ذلك حصر أعداد الموظفين العاملين في مركز الوزارة، وعددهم (1477) موظفا وموظفة وقد اصبح عدد الموظفين حسب الهيكلية (686) وبنسبة (46٪) من عدد موظفي وزارة التربية والتعليم، و(411) مستخدما من الفئة الثالثة وقد اصبح عدد المستخدين (110) بنسة (26٪) من عدد المستخدمين الكلي في مركز الوزارة، وبناء على ذلك فقد تم وضع التصور الأتي:

- دمج الإدارات الـ (18)؛ لتصبح(6) وفق نموذج الهيكلة، تحت مسمى جديد (إدارات عامة) على ان تكون بدرجات عليا الفئة (ب) وأن يكون الأمين العام درجة عليا الفئة (ا).

- تحويل الإدارات السابقة إلى مديريات.

• دمج أقسام وإلغاء أخرى في حدودها الدنيا حسب ما تقتضيه الهيكلة.

• تحويل الموظفين الذين لم تشملهم الهيكلة للميدان دون أن يترتب على ذلك انتقاص لحقوقهم أو فقدان لمكتسباتهم وقد تم اختيار من تقل خدماتهم عن (10) سنوات فما دون، وذلك بعد إعادة تأهيلهم من خلال إدخالهم دورات متعلقة وطبيعة عملهم الجديد. مع الملاحظة ان الحاجة قد تطلبت في بعض الأحيان عدم التقيد بهذا الشرط.

• الإبقاء على جميع رؤساء الأقسام حسب ما تقتضيه الحاجة في كل مديرية لملء الشواغر، ومن ليس له عمل يمكن الاستفادة من خبراتهم في الميدان التربوي.

• عند المفاضلة بين رئيسي قسم يتم اختيار الأكثر خدمة والأقدم في القسم.

• تم اختيار عدد من الأعضاء في الأقسام وتحويل الآخرين الى الميدان على الرغم من ان خدماتهم تجاوزت ال(10) سنوات ،لان الطاقة الاستيعابية للأقسام لا تحتاج للكثير من هؤلاء الموظفين.

• يتم نقل المستشارين كل حسب اختصاصه الى الإدارات العامة.

• يتم تحويل كافة العاملين في أندية المعلمين إلى الميدان باستثناء مدير وحارس ومراسل لكل نادي. وتقوم الهيئة الإدارية المنتخبة بتحمل مسؤولياتها في النادي.

• يتم نقل مديرية الأملاك والاستئجار والاستثمار من إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي الى مديرية الأبنية والمشاريع الدولية.

- يتم نقل قسم الموازنة منإدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي الى مديرية الشؤون المالية.
- فصل مديرية البحث والتطوير عن إدارة السياسات والتخطيط الاستراتيجي كمديرية مستقلة.
- استحداث قسم اقتصاديات التعليم في مديرية البحث والتطوير التربوي.
- يتم نقل مديرية الاختبارات من إدارة الامتحانات والاختبارات إلى مديرية التدريب.
- يتم دمج صلاحيات إدارةالإعلام التربوي والاتصال المجتمعي مع مديرية العلاقات الثقافية والاعلام التربوي.
- يتم دمج قسمي التعليم النظامي وغير النظامي في قسم واحد في مديرية التعليم النظامي.
- يتم نقل قسم التلفزيون التربوي من إدارةالإعلام التربوي إلى مديرية المناهج.
- يتم نقل قسم مراكزمصادر التعلم من ادارة تكنولوجيا التعليم الى مديرية الكتب المدرسية.
- يتم نقل كافة المسؤوليات المالية في جميع المديريات الى مديرية الشؤون المالية.
- يتم دمج مديريتي توكيد الجودة ومديرية المعايير التربويةونقلهما الى مديرية الموارد البشرية.
- يتم تحديد اعضاء لكل محافظة في اقسام الرقابة الميدانية بحسب حجم العمل في مديرية التربية والتعليم في المحافظة.

- يتم تحديد اقسام الرقابة في الميدان برئيس قسم وعضوين فقط.وتحويل الزيادات للميدان.
- يتم احالة كل من تجاوزت خدمته ال(25) سنة ولم يصل الى مرتبة رئيس قسم الى التقاعد.
- يتم إستحداث (12) مديرية تربية وتعليم لادارة العملية التعليمية في المحافظات.
- يتم تحويل المستخدمين من الفئة الثالثة ممن لم تشملهم الهيكلة للميدان للاستفادة منهم داخل المدارس.

أثناء العمل قمت بالتواصل مع بعض الزملاء من معظم الإدارات سواء كان على مستوى مدير إدارة، أو مدير مختص، أو رئيس قسم، أو موظف؛ للإستيضاح من رأيهم فيما يخص حجم العمل اليومي ونوعه. وقد لاقى هذا التواصل تعاوناً جيداً من قبل معظم الزملاء، باستثناء مجموعة قليلة. وبخصوص المعلومات والبيانات المطلوبة لجميع العاملين في مركز الوزارة ، فقد حصلت عليها من إدارة الموارد البشرية ، وبعد عرضها ومناقشتها تبين إنها غير دقيقة ولم يتم تحديثها بشكل مستمر.

لقد تم العمل على تشكيل هيكلية لوزارة التربية والتعليم وفق النموذج الأتي:

ويشتمل هذا النموذج على (5) ادارات عامة وهي على النحو الأتي:

معالي وزير التربية والتعليم الأكرم

* مكتب معالي الوزير والامين العام وتتكون من (7) وحدات وعـدد موظفيـه: (60)

1. مكتب معالي الوزير.
2. أمانة سر مجلس التربية ولجنة التخطيط .
3. أمانة سر اللجنة الوطنية.
4. وحدة الرقابة والتفتيش.
5. المكتب القانوني.
6. وحدة التنسيق التنموي.
7. الناطق الاعلامي.

* مكتب الامين العام ويتكون من وحدة الأمين العام والديوان العام.

وعدد موظفيه: (30) كما يلي:

- مكتب الامين العام (3).
- موظفو الديوان العام (27).
- مراسلو الديوان العام (87).

* الإدارة العامة للسياسات والتخطيط الاستراتيجي وتتكون مـن (3) مـديريات وعدد موظفيها (41) وهي على النحو الآتي:

1. مديرية السياسات والتخطيط الاستراتيجي.

2. مديرية البحث والتطوير واقتصاديات التعليم.

3. مديرية المتابعة والتقييم.

* الإدارة العامة للشؤون التعليمية وتتكون من (4) مديريات وعدد موظفيها.

(75) وهي على النحو الآتي:

1. مديرية التعليم العام.

2. مديرية التعليم الخاص.

3. مديرية التربية الخاصة.

4. مديرية النشاطات.

* الإدارة العامة للمناهج والتدريب وتكنولوجيا التعليموتتكون من (4) مديريات وعدد موظفيها (126) وهي على النحو الآتي:

1. مديرية المناهج.

2. مديرية الكتب المدرسية.

3. مديرية التدريب.

4. مديرية مركز الملكة رانيا العبدالله لتكنولوجيا التعليم والمعلومات.

* الإدارة العامة للشؤون الادارية والماليةوتتكون من (5) مديريات وعدد موظفيها (237) وهي على النحو الآتي:

1. مديرية اللوازم والتزويد.

2. مديرية الموارد البشرية.

3. مديرية الشؤون المالية.

4. مديرية الابنية والمشاريع.

5. العلاقات الثقافية والاعلام التربوي.

* الإدارة العامة للامتحانات والاختباراتوتتكون من مديريتين وعدد موظفيها (59) وعدد المستخدمين (13) وهي على النحو الآتي:

1. مديرية الامتحانات.

2. مديرية الاختبارات.

* الإدارة العامة للتعليم المهني وتتكون من (3) مديريات وعدد موظفيها.

(58) وعدد المستخدمين (10) وهي على النحو الآتي:

1. مديرية التعليم المهني.

2. مديرية الإنتاج المهني.

3. مديرية الخدمات المهنية.

لقد تم إحصاء كل من تجاوزت خدمته. 30 سنة فأكثر حسب ما هو مبين ادناه:

الرقم	الرقم الوزاري	الاسم	الوظيفة	سنوات الخدمة
1.	50321		مدير ادارة	31
2.	55291		محاسب	30
3.	34038		رئيس قسم	31
4.	45150		رئيس قسم	31
5.	53355		رئيس قسم	31
6.	35211		مدير مديرية	36
7.	54481		رئيس قسم	30
8.	39380		مستشار ثقافي	33
9.	44072		مستشار ثقافي	33
10.	44162		مستشار ثقافي	32
11.	47054		مستشار ثقافي	33
12.	52586		مستشار ثقافي	32
13.	53431		مدير ادارة	30
14.	47163		عضو قسم	30
15.	55862		مثقب	34
16.	56051		رئيس قسم	30
17.	55585		مدير ادارة	30
18.	40729		امين مكتبة	33
19.	54959		مدير ادارة	31
20.	54247		مدير مديرية	30
21.				33
22.	47649		موظف	30

الرقم	الرقم الوزاري	الاسم	الوظيفة	سنوات الخدمة
23.	50610		عضو قسم	31
24.	54859		رئيس قسم	30
25.	48070		مدير ادارة	30
26.	42156		كاتب	32
27.	42474		كاتب	32
28.	43544		مبرمج	32
29.	53396		رئيس قسم	31
30.	54209		طابعة	30
31.	54209		طابعة	31
32.	55760		كاتب	30
33.	3187463		كاتب	33
34.	3188400		فني صيانة	30
35.	44234		رئيس قسم	30
36.	44225		عضو	31
37.	55566		مدير مديرية	31
38.	50349		رئيس قسم	32
39.	56175		فني صيانة	30
40.	79253		فني مختبر	30
41.	53970		مستشار	30
42.	42150		عضو	32
43.	55391		مدير مديرية	30
44.	52286		رئيس قسم	31

حيث أن جميع إدارات الوزارة ومديرياتها قائمة على تشريعات تربوية تنظمها من حيث؛ التسمية والمهام والصلاحيات، فإن القيام بإعادة هيكلة إدارات الوزارة ومديرياتها يتطلب تعديلا سابقاً على بعض التشريعات وتعديلاً لاحقاً عليها.

وبما أن قانون التربية والتعليم رقم (3) لسنة 1994م وتعديلاته يعد الأساس القانوني والتشريع الناظم لعمل الوزارة؛ فإن من الواجب قانوناً تعديل بعض مواده بما ينسجم مع مراحل مشروع الهيكلة الجديد، ومنها: (23, 15)، مع التعديل على بعض المسميات الواردة في القانون بعد أن تقر في مشروع الهيكلة الجديد وهي على النحو الآتي:

المادة (15) تنشأ في كل محافظة ولواء مديرية للتربية والتعليم يرأس كلا منها مدير للتربية والتعليم ويساعده عدد من الموظفين وتناط بالمديرية مسؤوليات العمل على إنجاح عملية التربية والتعليم في المحافظة أو اللواء وتطويرها.

والمادة (23) والمتعلقة بتشكيل مجلس التربية والتعليم برئاسة الوزير وكيفية تعيين أعضائه.

وبما أن نظام التنظيم الإداري رقم (46) لسنة 2001 وتعديلاته، يبين مسميات إدارات الوزارة ومديرياتها وارتباطها الوظيفي؛ فإنه من الواجب قانوناً التعديل السابق على بعض مواد هذا النظام بما ينسجم ومشروع الهيكلة الجديد

(المرحلة الأولى/ الوزارة) بعد إقراره حسب الأصول، وهذه المواد هي: (2، 4، 5، 7، 9، 10، 13، 16)، على النحو الآتي:

المادة (4) المتعلقة بتكوين الهيكل التنظيمي للوزارة من الأمين العام والإدارات.

والمادة (5) وتبين ارتباط الأمين بالوزير والمستشار والإدارات والمديريات التابعة له.

والمادة (6) التي تبين الإدارات والمديريات المرتبطة بالأمين.

المادة (7) التي تبين ارتباط مدير أية مديرية بمدير الإدارة وارتباط رئيس القسم في المديرية بالمدير.

المادة (9) المبينة لصلاحيات مديري الإدارات في مركز الوزارة ومديري التربية والتعليم وممارسة صلاحيات الأمين العام فيما يختص بإدارتهم ومديرياتهم.

المادة (10) المتعلقة بتشكيل لجنة التخطيط من المسميات الحالية وهم مديرو الإدارات.

المادة (13) المتعلقة بتشكيل لجنة في الوزارة تسمى (لجنة التشكيلات) برئاسة الأمين العام وعضوية بعض مديري إدارات بالمسميات الحالية.

والمادة (16) التي تشير إلى صدور تعليمات بموجب أحكام هذا النظام والتي تحدد المهام والواجبات الموكولة إلى كل من مديري الإدارات والمديرين

ومديري التربية والتعليم والمديرين التابعين لمديري التربية والتعليم ورؤساء الأقسام.

ب- تحديد العلاقة وأساليب الاتصال والتنسيق بين الإدارات والمديريات والأقسام وسائر الوحدات الإدارية في مركز الوزارة وفي الميدان.

ج- وصف وتصنيف الوظائف للإدارات والمديريات في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم.

بالإضافة إلى تعديل بعض مواد هذا النظام في (المرحلة الثانية/ الميدان)، وهذه المواد هي: (8, 9, 14, 16)

وفي ضوء توجه الهيكلة مستقبلاً إلى اللامركزية في عمل الوزارة فإنني أرى ضرورة التوصية بتعديل بعض التشريعات العامة والمرتبطة بالأمور المالية واللوازمية ومنها النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 وتعديلاته، ونظام اللوازم العامة رقم (32) لسنة 1993 وتعديلاته.

فيما يتعلق بتفويض صلاحيات الوزير والامين في النظام المالي والنظام اللوازمي

مع ضرورة أن يكون مشروع الهيكلة الجديد يتفق ونظام استحداث الدوائر الحكومية وتطوير الهياكل التنظيمية رقم (80) لسنة 2012.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الخبير التربوي د. غالب الفريجات

2014/2/27



مكتب معالي الوزير:

رؤساء الأقسام	الأعضاء
ر. ق ر. ق	مساعد مبرمج
	مساعد مبرمج
	طابعة
	كاتب
	مترجم
	مكاتب

	الأقسام	الأعضاء
مديرية امانة سر مجلس التربية ولجنة التخطيط	مقرر لجنة التخطيط	عضو
		عضو
		عضو

	الأقسام	الأعضاء
امانة سر اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم	ر.ق التربية	عضو
	ر.ق الثقافة والاتصال	عضو
	ر.ق العلوم	عضو
	ر.ق العلاقات والتعاون	عضو
	ر.ق سكرتاريا اللجنة	عضو

	الأقسام	الأعضاء
وحدة الرقابة	رئيس قسم الرقابة	عضو رقابة ادارية عضو رقابة ادارية عضو رقابة لوازمية عضو رقابة مالية عضو رقابة مالية
	رئيس قسم الشكاوى والمظالم	عضو عضو عضو عضو عضو عضو

ملاحظة: رئيس قسم في كل محافظة مع توفير أعضاء بحسب حجم المحافظة يتراوح عددهم ما بين (4- 10).

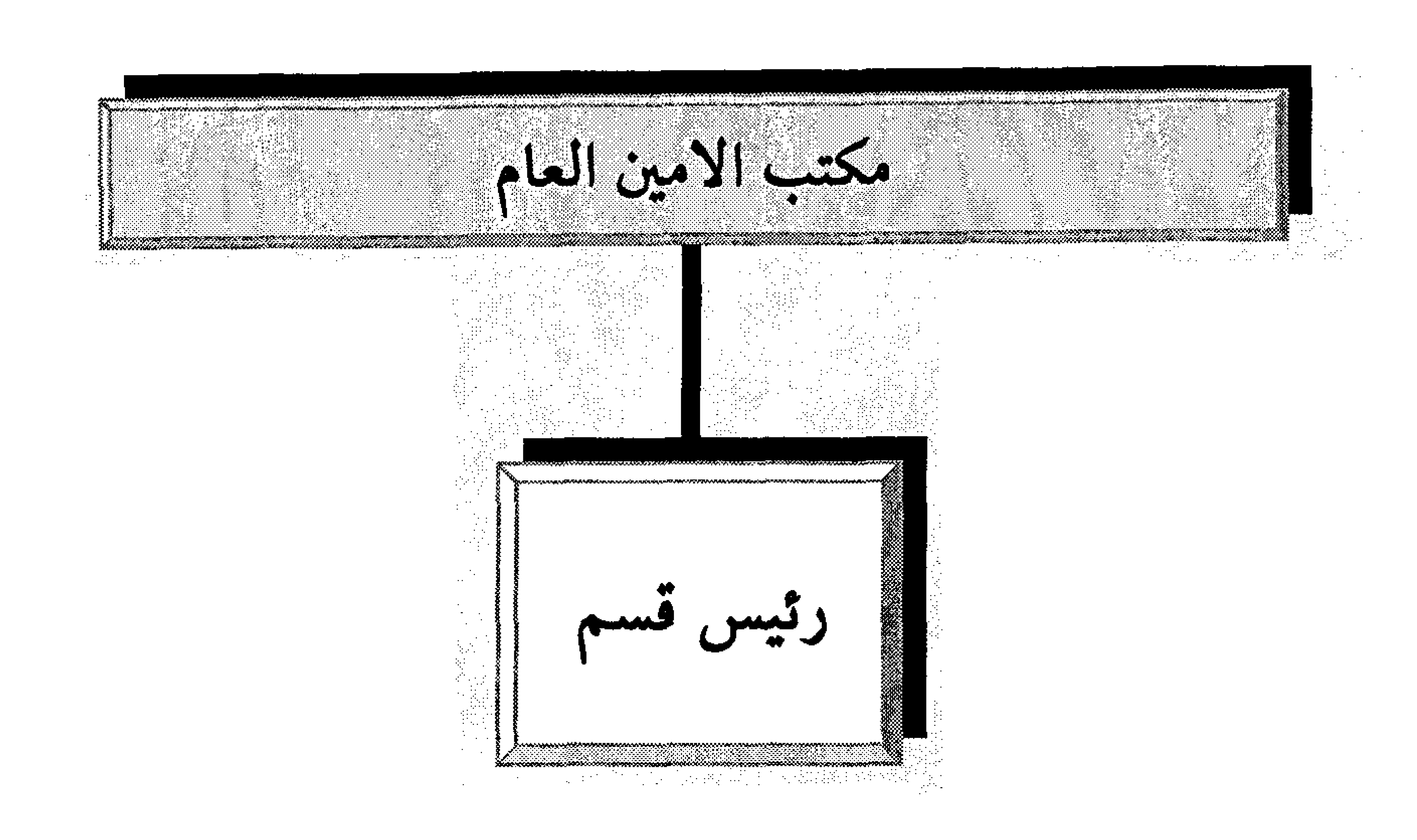
ملاحظة: تم حذف جميع الاسماء التي دوّنت في الوثيقة الأصلية التي قُدمت لوزير التربية والتعليم أينما وردت في مكتب الوزير، والأمين العام والأدارات العامة.

	الأقسام	الأعضاء
مدير المكتب القانوني	رئيس قسم القضايا القانونية	عضو تسوية المنازعات والعقود عضو القضايا القانونية
	رئيس قسم الاستشارات القانونية	عضو استشارات قانونية عضو العقود والاتفاقيات
	رئيس قسم التشريعات التربوي	عضو صياغة تشريعات عضو التشريعات
	رئيس قسم التحقيقات والإجراءات	عضو التحقيقات عضو قضايا مقيدة بحق الموظفين عضو الإجراءات القانونية

	الأقسام	
مدير وحدة التنسيق التنموي	منسق مكون الطفولة مسؤل المتابعة مترجمة العطاءات	منسق المناهج منسق مكون تكنولوجيا المعلومات السكرتاريا

	الاسم	
المستشارون		مستشار بمرتبة شؤون تعليمية وفنية/ مستشار في الادراة العامة للشؤون التعليمية
		مستشار بمرتبة شؤون تعليمية وفنية
		مستشار بمرتبة مدير مديرية
		مستشار بمرتبة مدير مديرية/ مستشار في الادراة العامة للمناهج والتدريب وتكنولوجيا التعليم
		مستشار بمرتبة مدير مديرية
		مستشار بمرتبة مدير مديرية

الناطق الاعلامي وليد الجلاد	



مكتب الامين العام

رئيس قسم	الأعضاء
	عضو عضو

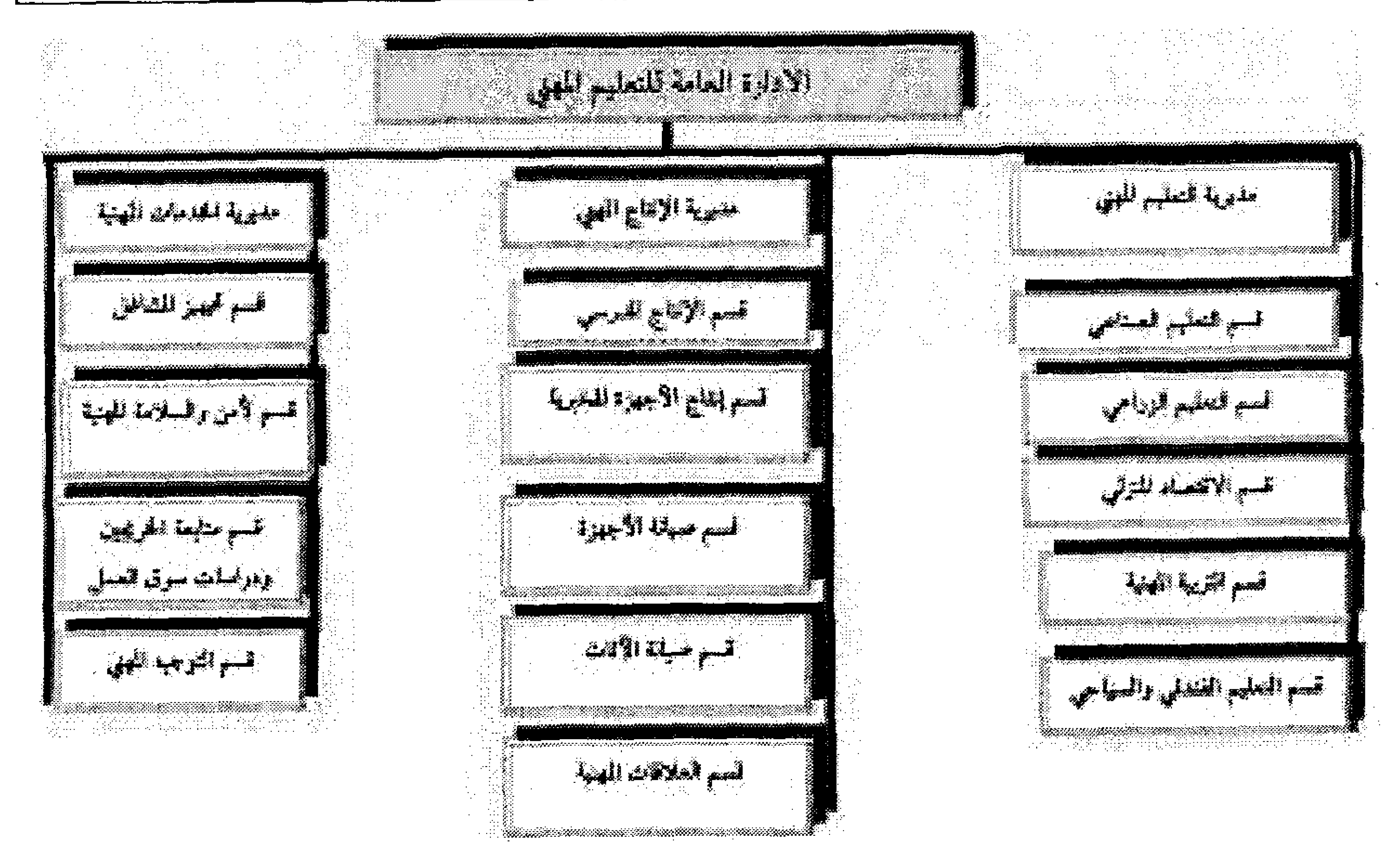
المديريات	رؤساء الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية الديوان	ر. ق. الصادر والوارد	عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		عضو قسم
		تدقيق لغوي
		تدقيق لغوي
		تدقيق لغوي
		ملف عام
		ملف عام

الأعضاء	رؤساء الأقسام	المديريات
مامور تصوير مامور تصوير مامور تصوير مامور تصوير فني آلات تصوير		
عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو	ر. ق. خدمة الجمهور	
مامور مقسم مامور مقسم مامور مقسم مامور مقسم مامور مقسم مامور مقسم مامور مقسم مامور مقسم	ر .ق. المقاسم والهواتف	
عضو عضو بستنجي بوفية عدد6	ر .ق. الخدمات	

المديريات	رؤساء الأقسام	الأعضاء
		حارس عدد4 مراقب دوام عدد2

توزيع المراسلين	
الادارة العامة للشؤون التعليمية	- التعليم العام: عدد 2 - التعليم الخاص: (1) - التربية الخاصة: (1) - النشاطات: (1) مامور تصوير/ عدد (1)
الادارة العامة للشؤون الادارية	- الموارد البشرية: عدد (6) - العلاقات الثقافية: عدد (2) - الديوان: عدد (4) مامور تصوير (1)
الادارة العامة لشؤون التخطيط	- التخطيط الاستراتيجي 1 - البحث والتطوير 1 - الامتحانات عدد (12)
الادارة العامة للخدمات المساندة	- اللوازم والتزويد : عدد (3) - الابنية: عدد (2) - المالية: عدد (5) مامور تصوير/ عدد (1)
الادارة العامة للمناهج والتدريب وتكنولوجيا التعليم والمعلومات	- المناهج: عدد (2) - التدريب: عدد (2) - التكنولوجيا: عدد (2) مامور تصوير/ عدد (1)

توزيع المراسلين	
مكتب معالي الوزير	- مكتب الوزير: عدد (6) - لجنة التربية: عدد (1) - اللجنة الوطنية: عدد (2) - وحدة التنسيق التنموي: عدد (1) - المكتب القانوني: عدد (1) - الناطق الاعلامي: عدد (1) - وحدة الرقابة: عدد (1)
مكتب الامين العام	- مكتب الامين :عدد (2)
الادارة العامة للتعليم المهني	
الديوان العام	



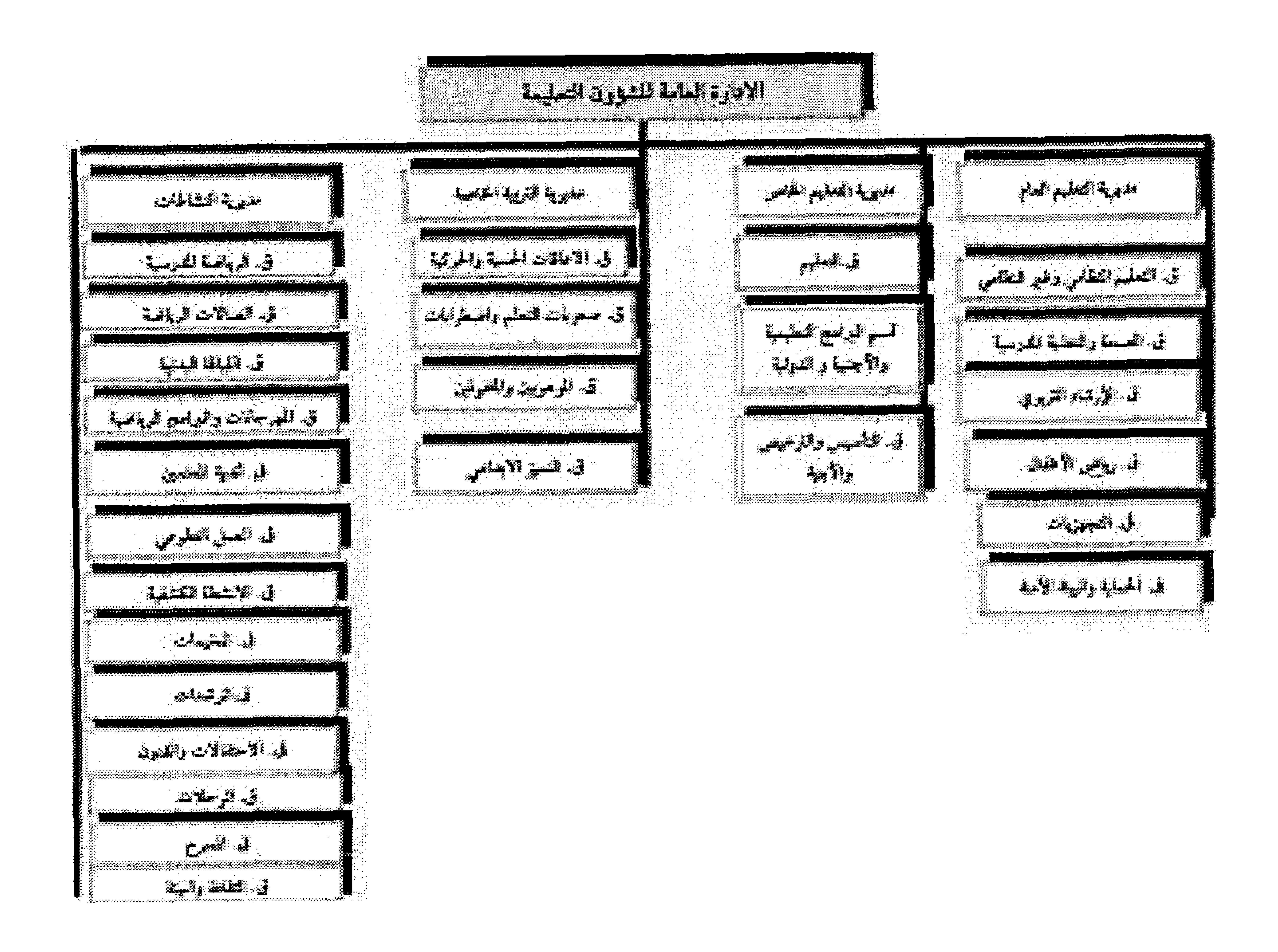
أسماء موظفي الإدارة العامة للتعليم المهني

	الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية التعليم المهني	رئيس قسم التعليم الصناعي مهندس كهرباء	- مهندس الكترونيات - مهندس ميكانيك
	رئيس قسم التعليم الزراعي	- مهندس زراعي إنتاج حيواني - بكالوريوس هندسة زراعية - مهندس زراعي إنتاج نباتي
	رئيس قسم الاقتصاد المنزلي بكالوريوس اقتصاد منزلي	- بكالوريوس اقتصاد مزلي
	رئيس قسم التربية المهنية بكالوريوس تربية تقنية	- مهندس زراعي - بكالوريوس تربية مهنية - بكالوريوس تربية مهنية
	رئيس قسم التعليم الفندقي والسياحي بكالوريوس إدارة فنادق	- بكالوريوس إدارة فنادق

	الأقسام	الأعضاء
مديرية الإنتاج المهني	رئيس قسم الإنتاج المدرسي	- مهندس ميكانيك
	رئيس قسم إنتاج الاجهزة المخبرية بكالوريوس هندسة ميكانيك	- مهندس ميكانيك - مهندس كهرباء - فنيي نجارة 1- دبلوم كلية مجتمه 2- الثانوية العامة 3- الثانوية العامة

	الأقسام	الأعضاء
		- فنيي الحدادة 1- دبلوم كلية مجتمع 2- دون الثانوية العامة 3- دون الثانوية العامة - فنيي الخراطة 1- كلية مجتمع 2- الثانوية العامة - فنيي الدهان 1- الثانوية العامة 2- الثانوية العامة - فنيي الكهرباء فني طباعة دبلوم كلية مجتمع
	رئيس قسم صيانة الأجهزة بكالوريوس هندسة كهروميكانيك	- مهندسة كهرباء - دبلوم هندسة كهرباء
	قسم صيانة الاثاث	
	رئيس قسم العلاقات المهنية مهندس زراعي	ثانوية عامة

	الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية الخدمات المهنية	رئيس قسم تجهيز المشاغل بكالوريوس هندسة ميكانيك	- مهندس زراعي - بكالوريوس إدارة فنادق - مهندس ميكانيك - مهندس ميكانيك - مهندس كهرباء - مهندس كهرباء - مهندس ميكانيك - بكالوريوس هندسة ميكانيك - بكالوريوس هندسة ميكاترونكس
	رئيس قسم الأمن والسلامة المهنية رئيس قسم بالوكالة هندسة كيماوية	- بكالوريوس هندسة كيماوية
	متابعة الخريجين ودراسات سوق العمل بكالوريوس هندسة زراعية	- بكالوريوس حاسبات الكترونية - دبلوم تصميم الازياء
	رئيس قسم التوجيه المهني بكالوريوس إدارة فنادق	- بكالوريوس معلم صف +ماجستير



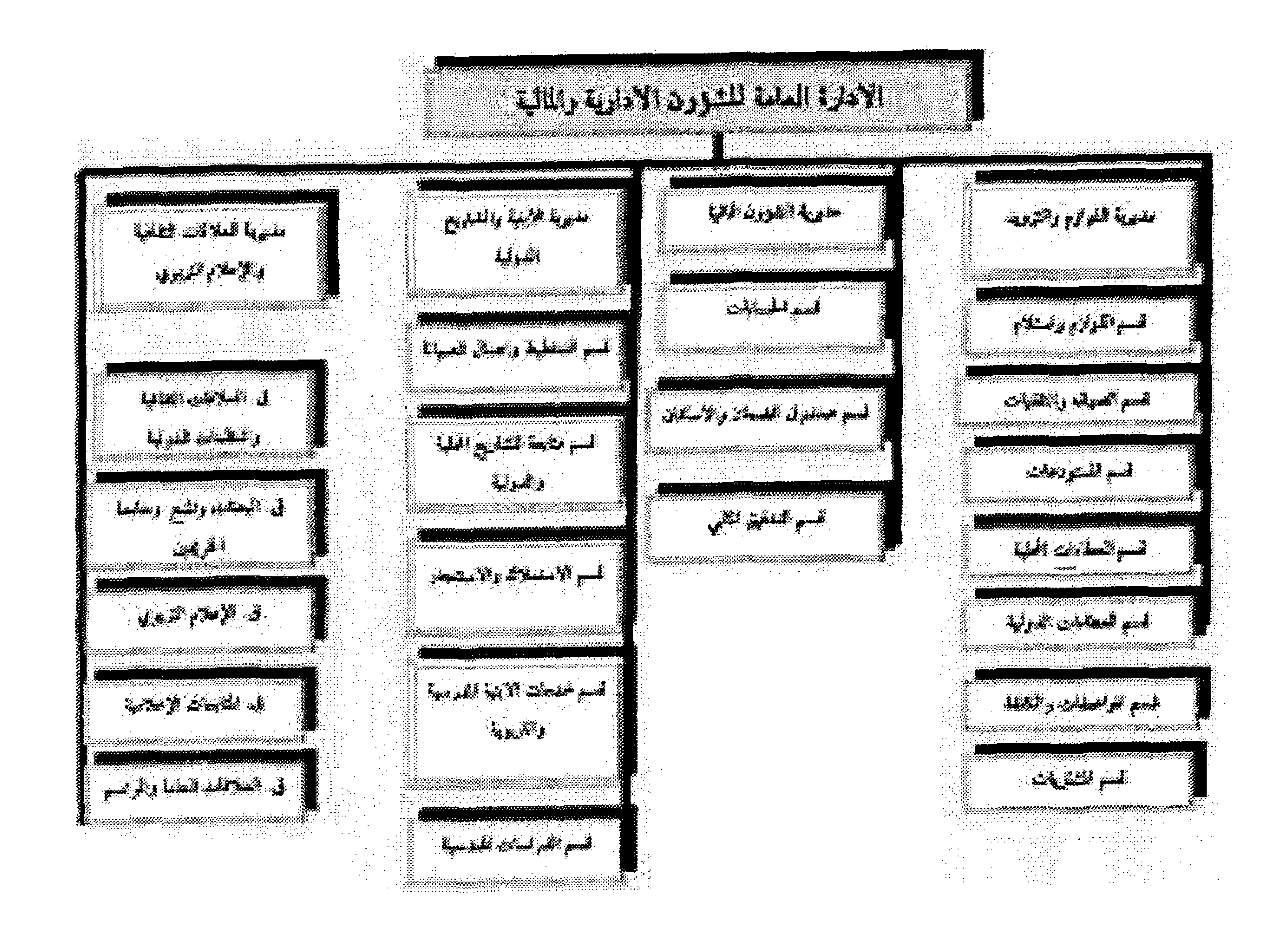
أسماء موظفي الإدارة العامة للشؤون التعليمية

المديريات	رؤساء الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية التعليم العام	رئيس قسم التعليم النظامي وغير النظامي	عضو برتبة رئيس قسم عضو عدد (4)
	رئيس قسم الصحة والتغذية المدرسية	عضو عدد (2)
	رئيس قسم الإرشاد التربوي	عضو عدد (2)
	رئيس قسم رياض الأطفال	عضو عدد (2)
	ر .ق التجهيزات	عضو عدد (2)
	ر.ق الحماية والبيئة الامنة	عضو عدد (2)

المديريات	الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية التعليم الخاص:	رئيس قسم التعليم	عضو عدد (2)
	رئيس قسم البرامج التعليمية والأجنبية والدولية	عضو عدد (2)
	رئيس قسم التأسيس والترخيص والأبنية	عضو عدد (2)

المديريات	الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية التربية الخاصة:	رئيس قسم الإعاقات الحسية والحركية	عضو عدد (1)
	رئيس قسم صعوبات التعلم واضطرابات النطق	عضو عدد (2)
	رئيس قسم الموهوبين والمتفوقين	عضو عدد (1)
	رئيس قسم التميز الإبداعي	عضو عدد (2)

المديريات	الأقسام	الأعضاء
مديرية النشاطات	رئيس قسم الرياضة المدرسية	عضو عدد (2)
	رئيس قسم الصالات الرياضة	عضو عدد (2)
	رئيس قسم اللياقة البدنية	عضو عدد (3)
	رئيس قسم المهرجانات والبرامج الرياضية	عضو عدد (2)
	رئيس قسم أندية المعلمين	عضو عدد (2)
	رئيس قسم العمل التطوعي	عضو عدد (2)
	رئيس قسم الأنشطة الكشفية	عضو عدد (1)
	رئيس قسم لمخيمات	عضو
	رئيس قسم المرشدات	عضو عدد (1)
	رئيس قسم الاحتفالات والفنون	عضو عدد (1)
	رئيس قسم الرحلات	عضو عدد (1)
	رئيس قسم المسرح	عضو عدد (1)
	رئيس قسم الثقافة والبيئة	عضو عدد (2)



أسماء موظفي الإدارة العامة للشؤون الادارية والمالية

	رؤساء الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية اللوازم والتزويد	رئيس قسم اللوازم واستلام التجهيزات	عضو عدد (4)
	رئيس قسم الصيانة والنقليات	عضو عدد (3)
	رئيس قسم المستودعات	عضو عدد (4)
	رئيس قسم العطاءات المحلية	عضو عدد (3)
	رئيس قسم العطاءات الدولية	عضو عدد (3)
	رئيس قسم المواصفات والكلفة	عضو عدد (2)
	رئيس قسم المشتريات	عضو عدد (2)

	الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية الشؤون المالية	رئيس قسم الحسابات	عضو عدد (3) الصندوق عضو عدد (6) المستندات عضو عدد (2) مراقبة النفقات عضو عدد (2) مبرمج عدد (1) النفقات عضو عدد (20)
	رئيس قسم صندوق الإسكان	عضو قسم صندوق الاسكان عـدد (7)
	قسم صندوق الضمان	عضو صندوق الضمان عدد (7)
	رئيس قسم التدقيق المالي	عضو عدد (4)
	رئيس قسم الموازنة	عضو عدد (3)

	الأقسام	الأعضاء
مدير مديرية الأبنية والمشاريع الدولية	رئيس قسم التخطيط وإعمال الصيانة	مهندس مدني (3) هندسة صناعية مهندس كهرباء مهندس ميكانيك مبرمج سكرتير لجنة عطاءات حاسب كميات حاسب كميات حاسب كميات عضو
	رئيس قسم متابعة المشاريع المحلية والدولية	مهندس مدني (3)
	رئيس قسم الاستملاك والاستئجار	مهندس مدني عدد (3) مهندس مدني مهندس مدني عضو عدد (5)
	رئيس قسم خدمات الابنية المدرسية والتربوية	عضو عدد (3) مبرمج قياس فني كهربا فني كهربا فني حداده فني تدفئة عدد (2) فني تدفئة

	الأقسام	الأعضاء
		فني نجاره
	رئـــيس قســـم الدراســـات الهندسية	مهندس معماري مهندس معماري عدد (2) مهندس مدني عدد (2) مهندس كهرباء مهندس ميكانيك (1) حاسب كميات عضو مبرمج

المؤلف في سطور

غالب عبد المعطي محيسن الفريجات

المؤهلات العلمية

الدرجة الجامعية:	الدكتوراة	الماجستير	الدبلوم	البكالوريوس
عدد سنوات الدراسة:	3	2	2	4
سنة التخرج:	1986	1983	1974	1971
الكلية:	التربية	التربية	التربية	اللغة العربية
الجامعة ومكانها:	بتسبرغ	الولايات المتحدة	الجامعة الأردنية	بيروت العربية

التخصص الدقيق: تخطيط تربوي

العنوان الكامل لرسالة الدكتوراة: التخطيط التربوي وعلاقته بالتخطيط الوطني في الأردن.

اسم المشرف: **Dr.Alex ducani**

الخبرة العلمية

نوع العمل	مكان العمل	
مخطط تربوي، وزارة التربية والتعليم- الأمارات		1990-1987
باحث المركز، الوطني للبحث والتطوير التربوي- الأردن		1993-1991
مدير اداري، شركة نعيم الخفش وشركاه للتجارة- الأردن		1996-1993
عضو هيئة تدريس استاذ مساعد، جامعة تعز- اليمن		1997-1996
مدير اداري المكتب البيضاوي للدراسات والابحاث- الأردن		2000-1997

نوع العمل	مكان العمل	
عضو هيئة تدريس جامعة عمان العربية/ الأردن- عمان		2001-2000
مشرف وعضو لجنة جامعة الفاشر/ كلية الدراسات العليا مناقشة رسائل ماجستير في الادارة التربوية		2003-2000
خبير تربوي في وزارة التربية والتعليم، الاردن- عمان		2014-2011

اللغات

اللغة	قراءة	كتابة	محادثة
اللغة العربية	ممتاز	ممتاز	ممتاز
اللغة الانجليزية	جيد	جيد	جيد

الإنتاج العلمي

1. التخطيط التربوي في دولة الامارات العربية المتحدة- كتاب صدر عن المطبعة الاقتصادية/ دبي 1989م.
2. التربية والتعليم في الأردن واقع ومؤشرات: د. أحمد بطاح، د. غالب الفريجات، د. فكتور بله/ المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، 1992م.
3. تدريب المعلمين في الأردن: د. تيسير النهار، د. أحمد بطاح، د. غالب الفريجات/ المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، 1992م.
4. التعليم والتدريب المهني، دراسة تقويمية للتعليم والتدريب المهني في الأردن، د. غالب الفريجات/ من سلسلة منشورات المركز الوطني للبحث والتطوير التربوي، 1993م.

5. تدريب وتأهيل المعلمين أثناء الخدمة في الوطن العربي، مجلة الفكر التربوي العربي، العدد الثالث، بغداد، العراق، شباط، 1999م.
6. أشكالية المشاركة في الحياة السياسية ودور التربية في الوطن العربي/ مجلة الفكر العربي، لبنان 1999م.
7. الشباب العربي، مشكلات وتحديات، مجلة الفكر التربوي العربي، العدد الخامس، بغداد العراق، كانون الثاني 2000م.
8. الإدارة والتخطيط التربوي، كتاب صدر عن الشركة الجديدة للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2000م.
9. الارتقاء بمهنة التعليم، مجلة العلوم الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، أيار، 2001م.
10. الانتفاضة والتربية، ندوة اتحاد التربويين العرب، تحت عنوان "الانتفاضة والتربية"، بغداد، العراق، نيسان 2002م.
11. دور التربية في حماية هوية الأمة وثقافتها، ندوة اتحاد التربويين العرب، تحت عنوان "الانتفاضة والتربية"، بغداد، العراق، نيسان 2002م.
12. تنمية وتطوير الاطر التربوية، مجلة التربية/ وكالة الغوث، عمان، الأردن، ايار/ 2002م.
13. التطبيع الثقافي والتربوي، التطبيع: المخاطر وسبل المواجهة، بغداد، العراق، سبتمبر/ أيلول/ 2001م، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، حزيران/ 2002.
14. التعليم الاساسي وكفايته التعليمية/ تطبيقات عن الأردن، كتاب صدر عن دار المناهج، عمان، 2002م.

15. آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الانسان، كتاب صدر عن دار نينوي، دمشق، 2002م.

16. التربية القومية سياج الأمة وعنوان وحدتها، صدر عام 2003م. جريدة الدستور.

17. على طريق التنمية السياسية، كتاب صدر عن دار أزمنة، عمان، الأردن، 2005.

18. التربية وتنمية المجتمع، كتاب صدر عن دار أزمنة، عمان، الأردن، 2006.

19. التخطيط التربوي وتنمية القوى البشرية، كتاب صدر عن دار أزمنة، عمان، الأردن، 2007.

20. ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، مؤتمر جامعة الطفيلة، 2007.

21. قضايا تربوية، كتاب صدر عن دار أزمنة، عمان، الأردن، 2008.

22. المؤشرات البيئية في مناهج المرحلة الثانوية، دار الانتشار العربي، بيروت، 2008.

23. جنوح الشباب ومشكلات الانحراف، المجلس الأعلي للشباب، 2008.

24. لغتنا العربية والتعليم الجامعي، مؤتمر جامعة سمية، 2009.

25. التعليم العالي، واقع وطموح، دار أزمنة. 2009.

26. ثقافة البحث العلمي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.

27. مدخل إلى تكنولوجيا التعليم، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2011.

28. اضاءات على النظام التربوي، دار أزمنة، عمان، الأردن، 2012.

29. استخدام البيانات والمعلومات في تحسين الأداء الاداري التربوي، دار غيداء. عمان، الأردن، 2013.

30. الممانعة والمواجهة في خدمة معركة الأمة، دار غيداء، عمان، الأردن، 2013.

31. التعليم الجامعي والتحديات التي تواجهه، دار أزمنة، عمان، الأردن، 2013.

32. مهارات الدراسة الجامعية، درا ورد. عمان، الأردن، 2014.

33. بحوث ودراسات في طريقها إلى النشر:

- التفكير والإبداع والتفكير الإبداعي.
- حديث في الثقافة.
- الشباب والتخطيط للمستقبل.
- الأردن والتعليم أولاً.
- التربية والتغيير.
- الاصلاح والتطوير التربوي الذي نريد.
- نظرات في التربية.
- مدخل إلى التربية.
- الإدارة والقيادة التربوية.
- مدخل إلى التربية الوطنية.

- مقالات عديدة منشورة في الصحافة الأردنية والعربية في مجالات التربية تحديدا، والعلوم الإنسانية بشكل عام.

الاصلاح والتطوير التربوي

الاصلاح التربوي

مؤتمر التطوير التربوي

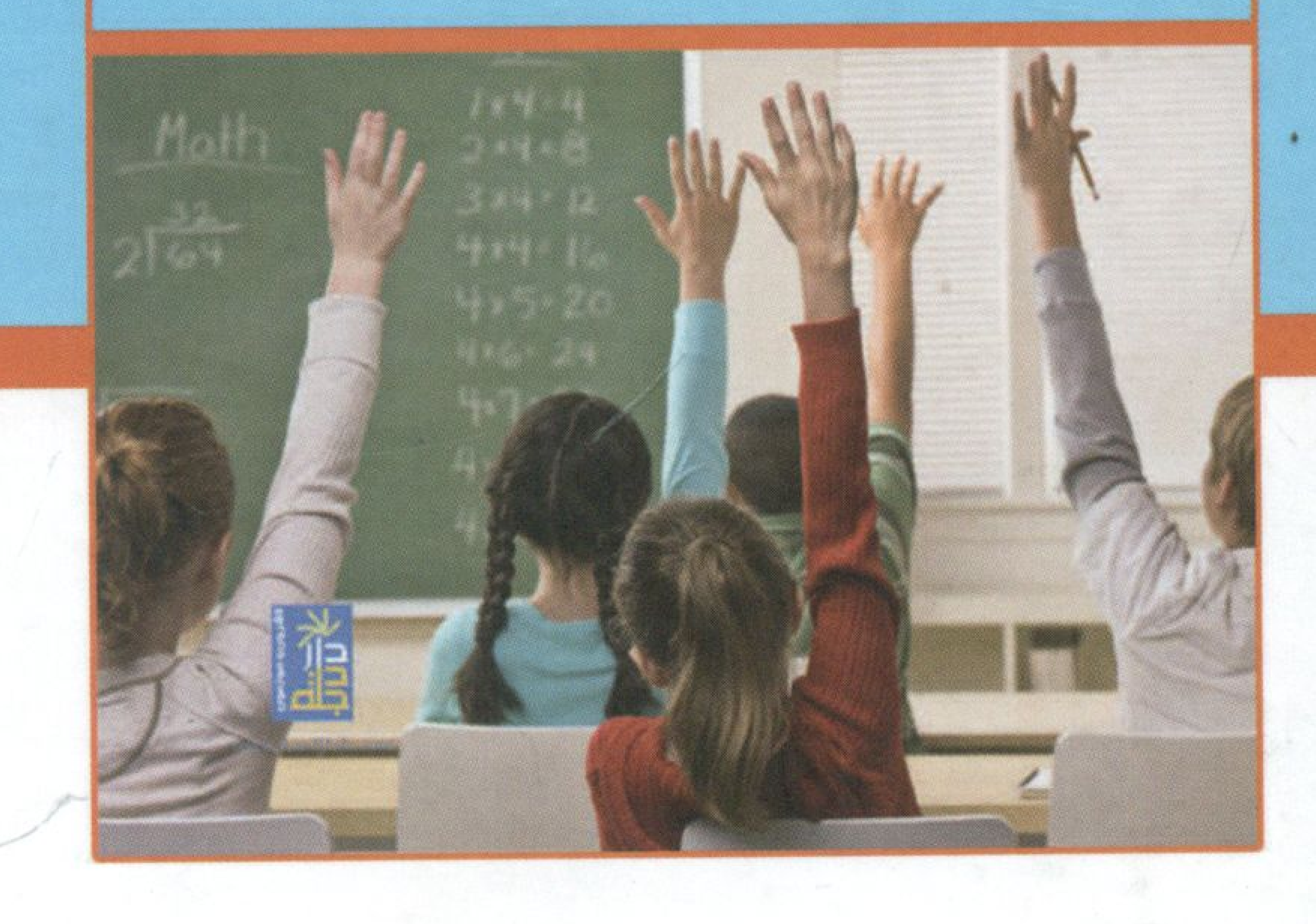
محاور مؤتمر التطوير التربوي

هيكلية وزارة التربية والتعليم

الخبير التربوي

الدكتور

غالب عبد المعطي الفريجات



الاصلاح والتطوير التربوي

الاصلاح التربوي

مؤتمر التطوير التربوي

محاور مؤتمر التطوير التربوي

هيكلية وزارة التربية والتعليم







عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: ٠٠٩٦٢٦ ٤٦٤٧٥٥٠ خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧٩ ٥٢٦٥٢٦٧

ص.ب: ٧١٢٧٧٣ عمان ١١١٧١ - الأردن

E-mail: dardjlah@yahoo.com

www.dardjlah.com